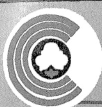


العمل
AL AMAL
السنة الحادية والأربعون - العدد ٤٨٤
سبتمبر ٢٠٠٣ - الثمن جنيه
الجامعة العربية .. هل تنجح فى التصدى
لتحديات قضيتى العراق وفلسطين؟!
رئيس الوزراء ووزير القوى العاملة يصدران القرارات المنفذة لقانون العمل
• بدء إجراءات تعيين ١٥٠ ألفا من الخريجين
و ١١ ألف فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف
• أين دور الدولة من إدارة
المستثمرين للمدن الجديدة؟
ملف العدد
فى عيد الفلاح .. طرح
جديد لقضايا الفلاح
والقرية والمستثمرين
فى الأراضى الجديدة
مع العدد .. كتاب العمل
الأمن الصناعى ..
وأهميته فى التنمية
الاقتصادية

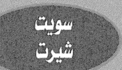


كايرو قطن سنتر
CAIRO COTTON CENTER



الشركة حاصلة على شهادة الأيزو ٩٠٠١

شركة متخصصة فى تصدير المنسوجات القطنية لدول غرب أوروبا وأمريكا





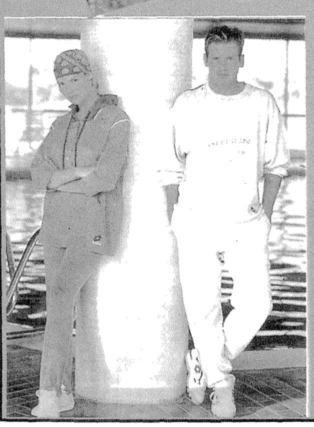


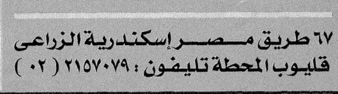


مطبوع ومطرز

رجالى - سيدات - أطفال







٦٧ طريق مصر إسكندرية الزراعى
قليوب المحطة تليفون : ٢١٥٧٠٧٩ (٠٢)

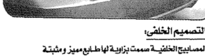
"ڤيرنا" والتصميم الجذاب..

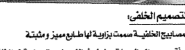
لأن التصميم الجذاب هو أحد الخطوط العريضة لشراء سيارة جديدة فقد تميزت هيونداى ڤيرنا بأنها سيارة جمعت بين التميز فى التصميم والجودة الهندسية. وهذا هو أسلوب هيونداى الجديد فى التصميم حيث الشكل والأداء يتواجدان معاً فى تناغم كامل.

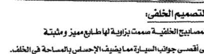
التصميم الخارجي:

تنفرد ڤيرنا بخطوطها الجريئة وحدودها المميزة بشكل فريد يبعث مظهر حاد وحازم.









التصميم الخلفي:

المصابيح الخلفية صممت بزاوية لها طابع مميز ومثبتة فى أقصى جوانب السيارة مما يضيف الإحساس بالمساحة فى الخلف.

التصميم الأمامي:

الإنحدار اللطيف للكابوت والميل الحاد للزجاج يعطى لياقة فى المظهر وديناميكية هوائية فعالة.

التصميم الجانبي:

الجزء الأمامى من السقف أعلى قليلاً من الخلف مما يعطى مظهراً رياضياً ويعطى مساحة أكبر للسائق.

"ڤيرنا" .. عربية تستحق التحية

HYUNDAI

Mobil 1

ضمان ٣ سنوات أو ٥٠,٠٠٠ كيلو متر

Ghabbour

المركز الرئيسي
أبو رواش - الكيلو ٢٨
طريق مصر الاسكندرية الصحراوي
المنطقة الصناعية الثانية طريق المحولات
ت: ٥٣٩٠٧٦٠ (٠٢) (٢٠ خط)

القاهرة
مصر الجديدة
١٤ عمارات العبور - صلاح سالم
ت: ٣٢/ ١٩/ ١٨/ ١٥/ ٢٦٣٣٦٠٨ (٠٢)

الجيزة
المهندسين- ١٤ ش وزارة الزراعة
امتداد البطل أحمد عبد العزيز
ت: ٩/ ٨/ ٧/ ٤/ ٣/ ٢/ ٣٣٨٧٦٥١ (٠٢)

قليوب
الكيلو ٣ طريق مصر أسكندرية الزراعى قليوب
ت: ٢١٤٢٥٤٥/٢١٥٢٨٨٧
فاكس: ٢١٥١٠٤٥

الإسكندرية
٢٧ ش السلطان حسين
ت: ٤٨١٥٥٥١ (٠٣) (٤ خطوط)

بورسعيد
١٥ حافظ ابراهيم متفرع من شارع الجمهورية.
ت: ٣٤٦٩٨٣ (٠٦٦)

الموزعين المعتمدين:

القاهرة
أبو غالي
٢٨ ش عمار بن ياسر مصر الجديدة
ت: ٦٢٤٢٥٦٤ - ٦٦٤٢٥٦٥

سيارات المسعود
(محمد المسعود) ٢٠ ش بولاق الجديد
ت: ٥٧٥٢٠٥٠

ايجيت كار
(أحمد عبد الرحمن) ١١٠ شارع ٢٦ يوليو الزمالك
ت: ٧٣٧٨٠٠٠ - ٧٣٧٩٠٠٠ (٠٢)

الإسكندرية
شركة الطارق للتجارة
واستيراد وتوزيع السيارات ٣٨٠ طريق الحرية - مصطفى كامل
ت: ٥٤٥٤١٨٠/١/٢/٣/٤ (٠٣) (٥ خطوط)

الدلتا
ماسترز أتوموتيف كمباني ١٢ ش الأمين طنطا.
ت: ٢ / ٣٣٤٩٥٦١ / ٠٤٠

أسيوط
شركة ناشونال موتورز ايجيت
(أسامة عبد النبي) ٨ ش المساحة
ت: ٣٦٤٣٤٠ - ٣١٨٢١١ - ٣١٦٤٤٩ (٠٨٨)
٠١٢/٢١٧٤٧١١

السويس
السويس لتجارة السيارات (إبراهيم فرج)
٤١٨ شارع الجيش أمام بنك الإسكندرية.
ت: ٠٦٢ / ٣٢٣٣٣٧



شركة نستله مصر



متعة الطعم و الحيوية فى كل يوم

يتقدم مستر

جون لوى شومي

رئيس مجلس إدارة نستله مصر

وجميع العاملين بالشركة

بوافر التهنئة

للسيد الأستاذ المستشار

عدلى حسين

محافظ القليوبية

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

كما يسعدهم ان يتوجهوا بالتهنئة إلى

القيادات السياسية والتنفيذية

والشعبية بالمحافظة

مع أطيب التمنيات لشعب المحافظة

ولمصرنا العزيزة بالمزيد

من التقدم والازدهار

فى ظل القيادة الحكيمة للسيد

محمد حسنى مبارك

رئيس مجلس الإدارة

جون لوى شومى

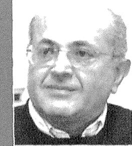
شركة تصنيع وتعبئة كوكاكولا - مصر



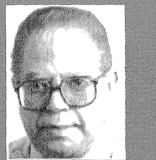
مصنع قليوب

أضخم شركة لتعبئة منتجات

كوكاكولا فى الشرق الأوسط



عبدالجليل عبدالحق



م. نبيل رضوان

يتقدمون بأسمى آيات

التهنئة إلى شعب القليوبية

وإلى السيد المستشار

عدلى حسين

محافظ المنوفية

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

رئيس مجلس الإدارة	مدير عام كوكا كولا مصر
عبدالجليل عبدالحق	م. نبيل رضوان

أبو الغيط - طريق القناطر الخيرية -

القليوبية ص.ب (٥٥) شبرا الخيمة

ت: ٢٠٨٤٧٧٥ - ٢٠٨٤٦٩٧ / ٠٢ فاكس ٢٠٨٤٩٩٤ (٠٢)



مجموعة شركات ابوسمبل

شركة الحجابية لخدمات وتجهيزات المنسوجات

أبو سمبل

الوحدة الأولى : عزبة أبو سنة طريق مصر إسكندرية الزراعى قليوب - جمهورية مصر العربية
ت : ٢١٥٦٨٠٧ - ٢١٥٦٩٥٨ - ٢١٥٦٩٣٢ - ٢١٥٥٩٨٣ ص.ب : ٣٨شبرا الخيمة - قليوبية
الوحدة الثانية : طريق بيجام شبرا الخيمة ت: ٢٢٠١٩٨٨ فاكس : ٢١٥٥٩٤٨ تلكس : ٢١٣٠٤

العمل

مجلة متخصصة فى قضايا العمل والإنتاج والتنمية

رئيس مجلس الإدارة
أحمد العماوى

نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
السيد الطاهرى

سكرتير التحرير
فيكتور سلامة

رئيس قسم التحقيقات الصحفية
عبد القادر حميدة

مجلس الإدارة
السيد راشد خالد طاهر
محمود دبور وحيد حماد
أحمد خلف الله د. عماد حسن
ليلى الحريرى د. محمد على عمران
فتحى فريد

•

قيمة الاشتراك السنوي
اثنا عشر جنيها
شاملة مصاريف البريد
ترسل بشيك او بحوالة
بريدية عادية باسم
السيد رئيس مجلس
إدارة مجلة العمل

•

تليفون : ٣٩١٩٠٠٣ - ٣٩٦٠٦٨٥
فاكس : ٣٩١٩٩٢١
تصدر عن
جمعية نشر الثقافة لوزارة القوى العاملة
١١٦ شارع محمد فريد
٤٢ شارع الجمهورية
القاهرة
ص.ب :١٨٦٢
الرمز البريدى: ١١٥١١

فى هذا العدد :



• ١٥٠ ألفا من شباب الخريجين ، يتم تنفيذ خطة الدولة بتشغيلهم خلال شهر سبتمبر الحالى ، من بين هذا الرقم ، مائة وأربعين ألف وظيفة للمحافظات ، وعشرة آلاف بالجهات المركزية لشغل الدرجات التى خلت ، بخروج العاملين الذين بلغوا السن القانونية .

ولقد أكد السيد صفوت الشريف وزير الإعلام ، والأمين العام للحزب الوطنى ، أن هذه التعيينات قد أقرها مجلس الوزراء ، تنفيذا لتكليفات الرئيس حسنى مبارك ، للحكومة ، بتوفير فرص عمل الخريجين ، إلى جانب البرامج الخاصة بالحد من مشكلة البطالة .

وتصريحات أخرى للسيد وزير الإعلام ، تبشر الشباب بتوفير فرص العمل بالأرقام ، والاعتمادات المالية ، وأماكن العمل .. تطالعها داخل العدد ، فضلا عن موضوع آخر فى نفس المجال ، يدور حول الضوابط الجديدة التى أصدرتها وزارة المالية ، لتطوير الأداء ، وشغل الوظائف ، ونقل العاملين بالدولة ، والإجراءات الجديدة ، لتمويل الوظائف الجديدة . **(ص١٥-ص١٦)**



• من أولى مآثر ثورة يوليو ١٩٥٢ فى بدء قيامها أنها أنصفت الفلاح المصرى من الهوان والمذلة فلقد وثبت به الثورة من مرتبة الأجير فى أرضى الملاك ، والإقطاعيين ، إلى مرتبة المالك ، فى الأراضى التى آلت إلى الدولة ، وهكذا استعاد الفلاح المصرى ، آدميته ، وكيانه الإنسانى ، وكرامته ، ثم - هاهى ذا - تدور الأيام ، ويكشف الاستعمار عن وجهه القبيح هذه المرة فى مجال الاقتصاد ، أصبح "الدولار" هو المستعمر الجديد ، والمحرك الأول وراء الاقتصاد المحتل ، وهاهو ذا الفلاح المصري-تبعا لسياسة تحرير الصرف - يواجه الغلاء الباهظ فى أسعار المستلزمات الزراعية - خاصة بعد أن هبطت القوة الشرائية للجنيه المصرى ، فى الحضيض تبعا لنفس السياسية ، وبالتالى ، لم تعد المشكلة ، خاصة بالفلاح وحده ، وإنما بالأرض نفسها.

ولأن الآمال الكبرى ، تنحصر الآن فى مجال الزراعة ، ولأننا أيضا سوف نحتفل بعيد الفلاح فى التاسع من هذا الشهر . فإن مجلة العمل تقدم فى هذا العدد ملفا كاملا عن الأرض .. والفلاح ، وتلك المشكلات التي تواجه كليهم. **(ص٢٤-ص٣٣)**

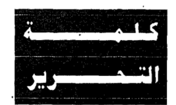


• بالرغم من صدوره ، وبدء تطبيقه ، وتنفيذه ... فإن قانون العمل الجديد ، مازال يثير جدلا واسعا ، ومناقشات ساخنة ، الجدل والمناقشات ، لا تدور فقط ، حول مدى نجاح الجهات الخاصة ، فى التعريف بالقانون الجديد ، وبخاصة بالنسبة لطرفى علاقة العمل ،أى بين العامل ، وصاحب العمل .. وإنما أيضا يثار الجدل حول بعض التعديلات التى تم إدخالها على القانون فى مجلس الشعب ، وهل كانت هذه التعديلات موضوعية وإيجابية ؟ أم أنها مجرد تعديلات شكلية ؟ ويبقى السؤال : هل يحمل قانون العمل الجديد ، فى مضمونه مواد كافية لمواجهة هذه التغيرات ، وحل المشكلات العمالية الناجمة عن هذه التغيرات ... الإجابة عن هذا السؤال ، وغيره من الأسئلة ، تطالعها داخل العدد . **(ص١٨ -ص١٩)**

عـزيزى القـــارىء :

فى السادس من الشهر القادم يحتفل شعب مصر والشعوب العربية من المحيط إلى الخليج ، بمناسبة تاريخية عظيمة ومهمة ، وهى نصر أكتوبر المجيد الذى أذهل العالم بقدرة الجندى المصرى وكفاءته على أن يتخطى أكبر حاجز مائي(قناة السويس) وأعلى ساتر ترابى على الشط الشرقى للقناة ، ويقتحم خط بارليف الحصين الذى كان من الصعب إن لم يكن من المستحيل تجاوزه أو الاقتراب منه ، لأنه كان بمثابة نقاط عسكرية حصينة يصعب اقتحامها ، بل إن بعض الخبراء العسكريين أكدوا استحالة اقتحام هذا الخط إلا باستخدام القنابل الذرية ، لكن المقاتل المصرى البطل فى ضوء تنفيذه للخطة العسكرية الدقيقة التى وضعها القادة العسكريون ووضعوا فى اعتبارهم كل صغيرة وكبيرة وكل مايمكن أن يحدث من احتمالات .. أقول بهذه الخطة الدقيقة وهذه الروح الجبارة ، كانت إرادة المقاتل المصرى أقوى من كل قنابل العالم ، واستطاع أن يحقق معجزة تتحدث عنها كل المراجع العسكرية فى العالم ، بل إن ماحدث من اجتياز للقناة والساتر الترابى واقتحام خط بارليف بالأسلحة التقليدية وليست الذرية كان موضع دراسة جادة من جانب معظم الأكاديميات العسكرية فى العالم .. وأهم من ذلك كله أنه كان وراء المقاتلين على الجبهة العسكرية ، جبهة وطنية عريضة قوامها كل سكان مصر . .الذين أعطوا جنودهم الأبطال كل الثقة والحب ، انطلاقا من روح شعبنا العظيم ، والتى أطلقت عليها روح أكتوبر . . وكان الأمل بعد أن انتهت الحرب وتحقق السلام ، أن تظل هذه الروح العظيمة دافعا لنا فى كل المواقع ، وتكون نبراسا لنا فى كل أعمالنا ، لكن للأسف خبت هذه الروح تدريجيا ، ليس فى مصر وحدها ، وإنما فى سائر أنحاء الوطن العربى ، مما دفع العدو الصهيونى إلى أن يعود لممارسة أساليبه الجبانة ، ضد شعب فلسطين بالدرجة الأولى ، وضد الدول العربية الأخري وخاصة دوره الحقير في العراق، وذلك كله اعتمادا على الدعم الكامل والأعمى من جانب أمريكا والرئيس بوش بصفة خاصة وكل إدارته الحالية ، وكأن شارون نسى أن الشعب العربى يأخذ جانبا من صفات الجمل . . مركب الصحراء كما يطلقون عليه .. وهى الصبر ، لكن هذا الصبر له حدود . . وبعدها يلقن عدوه درسا لاينساه .. وإذا كان شارون وبوش يتوهمان أن العرب قد خبت إرادتهم ، وأنه من السهل خداعهم ، كما هو الحال بالنسبة لخارطة الطريق أو غيرها ، أو أنهم قلقون من إقدام شارون على إقامة الجدار المنيع الذى يطلق عليه الجدار الأمنى ، فلابد أن يعلموا أن هذا الجدار لن يحميه من غضبة الشعب الفلسطينى الباسل ومن غضبة الشعب العربى كله .. ولذلك فهو واهم ، وليتذكر هو ومن يقفون وراءه أن خط بارليف بكل ماكان بداخله من ترسانة حديثة قد تهاوى فى ساعات أمام ارادة الإنسان المصرى .. لكن ذلك سوف يتحقق بإذن الله لو عاد العرب لروح أكتوبر ١٩٧٣ ، وتوحدت الإرادة العربية وواجهوا بشجاعة كل التهديدات الوقحة التى تطلقها أمريكا ورئيسها العدو الأكبر للعرب والمسلمين والعميل الأول لإسرائيل . ساعتها فلن يكون هناك جدار أمنى ولا خارطة طريق ، وإنما ستكون هناك دولة فلسطين الحرة المستقلة ، وفى تصورى أن هذا إن لم يتحقق اليوم فسوف يتحقق غدا عندما تعود روح أكتوبر لشعوب وحكام الدول العربية . . وإلى اللقاء.

س . ط





بقلم السيد الطاهرى

خواطر حول قانون العمل وقراراته التنفيذية والتناقضات اللامعقولة فى العالم العربى !!

تتابع مجلة العمل رصد ردود الفعل التى أحدثها صدور قانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ والذى بدأ العمل به اعتبارا من السابع من يوليو الماضى ، أما تطبيقه الفعلى أو العملى ، فمرتبط بصدور القرارات الوزارية المكملة له ، والتى أعطى المشرع الجهة المسئولة عن تطبيق القانون وهى وزارة القوى العاملة والهجرة مهلة ثلاثة أشهر تنتهى فى السابع من أكتوبر القادم لإنجاز كافة القرارات الوزارية اللازمة لتطبيقه ، وحتى الآن فقد صدرت فى هذا الإطار خمسة قرارات للسيد رئيس الوزراء ، وسبعة وعشرون قرارا للسيد وزير القوى العاملة والهجرة ، تم نشرها جميعا بجريدة الوقائع باعتبارها الجريدة الرسمية ، ويوالى السيد وزير القوى العاملة والهجرة إصدار باقى القرارات والمتوقع أن تصدر خلال الأيام القليلة القادمة ، وسوف تقوم مجلة العمل-بإذن الله- بإصدار كافة القرارات الوزارية المتعلقة بهذا القانون فى طبعة خاصة ، كما فعلت بالنسبة لقانون العمل ، يتم توزيعها بمعرفة باعة الصحف ، وبمقر المجلة ليسهل الحصول عليها .

وترجع أهمية هذه القرارات إلى أنها بجانب تفسيرها لبعض النقاط أو الجوانب الواردة فى بعض مواد القانون ، فإنها توضح أيضا الإجراءات الواجب اتباعها بالنسبة لقضايا معينة ، بحيث تكون بمثابة دليل أو مرشد لأطراف العمل سواء العامل أو صاحب العمل أو حتى ممثل القوى العاملة ، وربما الذى دفعنى أن أخصص هذه المساحة لهذا الموضوع كثرة الرسائل التى وصلت المجلة تستفسر عن موعد صدور القرارات الوزارية المنفذة للقانون ، بل إن البعض الآخر تساءل عن مدى أهمية هذه القرارات مادام نص القانون واضحا ، ولمزيد من إيضاح الصورة فإن العمل تنشر على صفحات هذا العدد حوارا سريعا مع عدد من السادة المتخصصين والمعنيين بقانون العمل ، يوضحون فيه الكثير من النقاط التى كانت موضع تساؤل فى رسائل قرائنا الأعزاء.

والواقع أن الحديث عن قانون العمل لاينفصل عن الوضع الاقتصادى ، فقانون العمل له جوانبه الاجتماعية وجوانبه الاقتصادية فى الوقت نفسه ، والحديث عن قضايا الإنتاج والتنمية والبطالة والأسعار وحتمية ربطها بالأجور ، وضرورة وضع الضوابط للسيطرة على جنون الأسعار ، خاصة وأن قضية ربط الأجور بالأسعار خصص لها قانون العمل الجديد رقم (١٢ لسنة ٢٠٠٣) مجلسا أعلى للأجور برئاسة وزير التخطيط .. أقول إن القانون له بعده الاقتصادى المهم ، وإنه من الضرورى أن يعقب صدور قانون العمل ، بجانب التوعية الواسعة به ، ضرورة عقد مؤتمر اقتصادى موسع يضم كل القيادات الاقتصادية المصرية بصرف النظر عن انتماءاتها الحزبية ، وبحيث يكون الهدف الأول والأخير هو مصلحة مصر وشعب مصر ، وأن يناقش هذا المؤتمر كل القضايا الاقتصادية بوضوح وموضوعية كاملة ، خاصة فى ضوء ماكشفت عنه سنوات التطبيق منذ الأخذ بنظام الخصخصة ، وبحيث ندعم الايجابيات ونواجه السلبيات بجدية وحسم ، وكذلك تجربة تخفيض أو تعويم الجنيه المصرى التى مضى عليها مايزيد عن العام ، وبالتالى أصبح من السهل على رجال الاقتصاد -بعيدا عن التعصب- الحكم بمدى نجاح أو فشل هذه التجربة ، وكل التجارب سواء فى مصر أو فى مختلف دول العالم معرضة للنجاح والفشل والتطوير والتغيير إذا لزم الأمر وتطلبت المصلحة الوطنية ذلك ، مع الوضع فى الاعتبار أن ماقد يصلح لدولة من الدول قد لايصلح لدولة أخرى . .كذلك مطلوب من المؤتمر الاقتصادى المقترح عقده إعطاء قطاع الزراعة الأولوية التى يستحقها والتى ينبغى أن توفر له ، وأن نشجع زراعة المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والقطن إلخ .. فقد حبانا الله الكثير

من المقومات لنجاح وتطوير الزراعة بشرط القضاء على البيروقراطية والفساد وإعادة النظر فى بعض البرامج والأشخاص والقيادات التى تسىء للجهود التى تبذلها الدولة للنهوض بالزراعة . . وفى تصورى أن عملية الارتفاع الجنونى لأسعار المبيدات والكيماويات أقرب إلى المؤامرة من أى شىء آخر ، لأنه أضر بالزراعة والزراع ، ولو استمر الوضع بهذه الصورة فسوف تخسر الدولة الكثير بسبب جشع التجار من ناحية وتعاون بعض مرضى النفوس من العاملين فى الجمعيات الزراعية وغيرها من المواقع مع هؤلاء التجار من ناحية أخرى ، ضاربين عرض الحائط بالمصلحة العامة ، ولو أن الدولة أخذت بحسم أى مخالف لمهام وظيفته لصلحت أحوال الكثير من المواقع الخدمية فى كل الوزارات والتى تحتاج من الدولة لجهد كبير لإعادة وضع الأمور فى نصابها الصحيح .

وبالطبع فى إطار هذه الاستراتيجية المطلوبة للنهوض بالزراعة لايمكن أن نتجاهل أهمية النهوض بالعنصر الأساسى لنجاحها وهو الفلاح والذى نحتفل بعد أيام بعيده بشكل تقليدى كما يحدث كل عام ، وحبذا لو أمكن أن يأخذ احتفال هذا العام شكلا آخر يستمع فيه المسئولون لمشاكل الفلاح ومشاكل القرية التى ظلت تسمع عن تطويرها وتحسين أحوال سكانها على مدى عشرات السنين دون أن يتحقق مايطمحون فيه لكنها مجرد تصريحات وأمنيات تتداولها الوزارات المتتالية منذ أكثر من ثلاثين عاما.

وأعود للشق الآخر من هذا الحديث ، حيث يمر العالم العربى فى هذه المرحلة بأبشع مراحله ، وأعتقد أن التهديدات الأمريكية للدول العربية التى سبقت غزو العراق ، وكذلك أثناء غزو العراق ، جعلت معظم الدول العربية تغلق الباب على نفسها ، وتتعامل مع شقيقاتها العربية بحذر شديد ، وكأن مايحدث لشعب شقيق فى العراق لايعنيها من قريب أو بعيد ، ونفس النظرة بالنسبة للقضية الفلسطينية ، فلم يحدث أن ثار هؤلاء الحكام العرب وهم يشاهدون يوميا وفى كل نشرات الأخبار المحلية والعربية والدولية الجرائم البشعة التى ترتكب كل لحظة فى حق شعب فلسطين ، تماما كالذى يحدث لشعب العراق ، وحاولت أمريكا وربيبتها بريطانيا أن يستغلا سذاجة العرب للتغطية على مذابحهم فى العراق وعلى تدميرهم لكل مقومات الحياة على أرضه ، فخرجت علينا أمريكا تحت مظلة لجنة رباعية لاحول لها ولا قوة تضم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى وروسيا ، وكل منهم مجرد تابع لأمريكا . . وبالتالى فإن اللجنة الرباعية هى أمريكا وأمريكا هى اللجنة الرباعية ، خرجت على العرب بمسرحية سخيفة اسمها خارطة الطريق ، وهى فى الحقيقة مجرد مؤامرة ظاهرها الرحمة وباطنها تصفية القضية الفلسطينية من خلال تمزيق الوحدة الوطنية الفلسطينية ، وإشعال الصراع بين منظماتها ، وفى الوقت نفسه إطلاق العنان للسفاح شارون يفعل ويدمر ويقتل ويغتال ما يشاء من القيادات الفلسطينية ، التى التزمت بهدنة لمدة خمسين يوما لم تطلق فيها رصاصة واحدة استغلها شارون فى ممارسة المزيد من التدمير والقتل والدمار والاغتيال ، وأخطر من ذلك المضى فى إقامة السور الواقى الذى يستقطع مساحات شاسعة من الأراضى الفلسطينية لصالح المستوطنين الإسرائيليين ، وللأسف فإن القيادات الفلسطينية بدلا من أن تعمل على تحقيق الوحدة ومواجهة العدو الغاشم دخلت فى مخطط استبسلامى سوف ينسف كل ماتم إنجازه على طريق التحرير ، مالم يتدارك كل الأطراف المؤامرة القذرة التى تدبرها أمريكا وإسرائيل للقضاء نهائيا على الفلسطينيين ، والكل يأسى للأسف للصراع على السلطة الدائر حاليا بين ياسر عرفات ومحمود عباس ، ودعم أمريكا وإسرائيل لمحمود عباس ، وهو دعم ينبغى أن يفهم مغزاه وأبعاده ، وعلى سبيل المثال فقد فوجئنا بقرار غريب لمحمود عباس ، بإقالة المناضل الكبير فاروق قدومى من موقعه كوزير لخارجية منظمة التحرير الفلسطينية ليحل محله وزير الشئون الخارجية نبيل شعث فى اجتماعات الجامعة العربية وغيرها بالطبع ، ثم نرى محمود عباس يتخذ موقفا عدائيا من منظمة حماس ومنظمة الجهاد ، رغم مواصلة إسرائيل عربدتها واغتيال كوادر حماس والجهاد وحتى فتح وغيرها وآخر الشهداء الذين اغتالتهم إسرائيل هو إسماعيل أبوشنب أحد أبرز قيادات حماس وبعدها بأيام قليلة حدث نفس الشىء باغتيالها أربعة من نشطاء حماس والمخطط مستمر لاتخفيه إسرائيل بل تعلنه نهارا جهارا وعلى صفحات صحفها ، هذا يحدث وعرفات وأبو مازن مشغولان بقضية لمن تكون السيطرة على أجهزة الأمن الفلسطينية التى لم نسمع يوما أنها نجحت فى حماية المواطنين الفلسطينيين من عدوان إسرائيل ، فهل يتدخل مجلس الجامعة العربية فى دورته القادمة فى التاسع من هذا الشهر للحيلولة دون مزيد من انهيار السلطة والوضع الفلسطينى ، والتعامل مع خارطة الطريق بجدية ؟

نقطة أخرى أخيرة ومهمة ، وهى أن الجامعة العربية باعتبارها ممثلة لكافة الدول العربية الأعضاء أعلنت أنها لن تعترف بمجلس الحكم العراقى الذى شكلته أمريكا باعتبارها دولة محتلة ، وبالتالى فإن شرعية هذا المجلس مستمدة من الاحتلال الأمريكى . . وهذا كلام منطقى لا غبار عليه ، وفجأة وتحت الضغوط الأمريكية استقبلت عدد من الدول العربية وفد مجلس الحكم هذا ، وفى كل دولة زارها الوفد أعلنت الأجهزة المسئولة أن الاستقبال يتم كقيادات عراقية ودون الاعتراف بمجلس الحكم ، وهذا كلام يحتمل الجد والهزل ، لكن الأخطر من ذلك هو أن السيد عمرو موسى أمين الجامعة العربية أعلن من قبل أن مقعد العراق فى الجامعة العربية لن يشغله غير ممثل الحكومة الشرعية العراقية التى يختارها الشعب العراقى بإرادته الحرة . . وبعد أيام سوف ينعقد مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية . .فمن ياترى سوف يشغل هذا المقعد أم سيظل شاغرا كما سبق وأعلن الأمين العام للجامعة لحين قيام الحكومة الوطنية العراقية ؟! . . هذا ماسوف تجيب عنه الأيام القليلة القادمة، فهل يستعيد العرب وعيهم قبل فوات الأوان؟!

رئيس الوزراء ووزير القوى العاملة يصدران الق

أصدر السيد الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء عددا من القرارات المنفذة لقانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ ، كما أصدر السيد أحمد أحمد العماوي وزير القوي العاملة والهجرة عددا من القرارات الوزارية المنفذة للقانون ، ومازال هناك قرارات وزارية أخري في طريقها إلي الصدور ، وتجدر الاشارة أن مايصدر من هذه القرارات يتم نشره أولا بأول بالوقائع المصرية ، كما أن مجلة العمل ستقوم بتجميع كافة القرارات التي أصدرها كل من السيد رئيس الوزراء والسيد وزير القوي العاملة والهجرة ، وذلك بعد استكمالها في موسوعة مستقلة يتم نشرها وتوزيعها عن طريق باعة الصحف.

وفيما يلي بيان بعناوين هذه القرارات التي صدرت حتي الآن:

■ **أولا: قرارات رئيس مجلس الوزراء**

قرار رقم ٩٧٠ لسنة ٢٠٠٣

بشأن تشكيل ونظام العمل بالمجلس الاستشارى للعمل

قرار رقم ٩٨٤ لسنة ٢٠٠٣

بشأن تشكيل اللجان المحلية للبت فى طلبات الإغلاق ، واللجنة المركزية للتظلمات من قرارات هذه اللجان

قرار رقم ٩٨٥ لسنة ٢٠٠٣

بشأن تشكيل المجلس الاستشارى الأعلى للسلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل

قرار رقم ١١٨٤ لسنة ٢٠٠٣

بتشكيل لجنة عليا لتخطيط واستخدام القوى العاملة فى الداخل والخارج

قرار رقم ١١٨٥ لسنة ٢٠٠٣

بشأن تحديد المنشآت الحيوية أو الاستراتيجية التي يحظر فيها الاضراب عن العمل

■ **ثانيا: القرارات الوزارية**

قرار رقم (١١١) لسنة ٢٠٠٣

بشأن قواعد التكليف بتفتيش أماكن العمل ليلا وفي غير أوقات العمل الرسمية

قرار رقم (١١٢) لسنة ٢٠٠٣

بشأن تحديد أيام الأعياد التي تعتبر إجازة بأجر كامل للعمال

قرار رقم (١١٣) لسنة ٢٠٠٣

بتحديد الأعمال التجهيزية والتكميلية التي يتعين إنجازها قبل أو بعد انتهاء العمل وأعمال الحراسة والنظافة

قرار رقم (١١٤) لسنة ٢٠٠٣

بشأن القواعد والإجراءات الخاصة بالبحوث والدراسات في مجال السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل

قرار رقم (١١٥) لسنة ٢٠٠٣

بتحديد الأعمال المتقطعة بطبيعتها التي يجوز تواجد العامل بها في مكان العمل أكثر من عشر ساعات في اليوم الواحد بحيث لاتزيد عن اثنتي عشرة ساعة في اليوم الواحد

قرار رقم (١١٦) لسنة ٢٠٠٣

بتحديد الجهات الإدارية المختصة بتطبيق أحكام قانون العمل رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٣

قرار رقم (١١٧) لسنة ٢٠٠٣

بشأن البيانات التي تتضمنها شهادة قيد العمل

قرار رقم (١١٨) لسنة ٢٠٠٣

بشأن تحديد نظام تشغيل الأطفال والظروف والشروط والأحوال التي يتم فيها التشغيل وكذلك الأعمال والمهن والصناعات التي يحظر تشغيلهم فيها وفقا لمراحل السن المختلفة

قرار رقم (١٢١) لسنة ٢٠٠٣

بشأن دور الحضانة

قرار رقم (١٢٢) لسنة ٢٠٠٣

بتحديد الحالات أو الأعمال التي يتحتم استمرار العمل فيها دون

١١ ألف فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف

يصدر فى الخامس من هذا الشهرالعدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف متضمنا ١١ألف فرصة عمل جديدة..المعروف أن النشرة توزع لدى باعة الصحف بجميع المحافظات وتيسيرا على القراء الذين يتعذر عليهم الحصول على النشرة من باعة الصحف يمكنهم الحصول على نسختهم من مقر مجلة العمل (١١٦شارع محمد فريد) كما يمكن الحصول عليها من مكاتب ومديريات القوى العاملة بمحافظات القاهرة، الإسكندرية، الجيزة، الشرقية، شمال سيناء ،بالإضافة إلى وزارة القوى العاملة والهجرة بمدينة نصر

وزيرة التأمينات:
منافذ جديدة.. ومزايا إضافية لأصحاب المعاشات

كتب – عبده مصطفى:

أكدت الدكتورة أمينة الجندى وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية على أن إجمالى موازنة صناديق التأمين الاجتماعى بلغت خلال العام الحالى ٨٧,٢ مليار جنيه منها ٤٣,١ مليار جنيه ميزانية صندوق التأمين على العاملين بالقطاع الحكومى ، ٤٤,١ مليار جنيه ميزانية صندوق التأمين على العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص .

جاء ذلك فى ختام اجتماع مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى برئاسة الدكتورة الوزيرة ، والذى عقد خلال الشهر الماضى وحضره كل من رؤساء صندوقى التأمين الاجتماعى وأعضاء مجلس إدارة الهيئة ، وأشارت الدكتورة الوزيرة إلى أن مشروع الموازنة المذكور قد جاء نتيجة دراسة وافية لنتائج التنفيذ الفعلى بموازنة السنوات السابقة ، ليكون واقعيا ودقيقا وبعيدا عن المغالاة فى التقديرات التى كانت تحدث من قبل سواء فى الموارد أو الاستخدامات

كما أشارت الدكتورة الوزيرة إلى أن مجلس الإدارة ناقش خلال اجتماعه أيضا التوسع فى الخدمات التأمينية والتيسير على المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات من خلال تقديم خدمات جديدة مثل التحصيل الميدانى والتوسع فى نظام توصيل المعاشات للمنازل خاصة بالنسبة للعجزة والمسنين وذلك بدعم الجهاز المكلف بتوصيل المعاشات بسيارات صغيرة أو وسائل انتقال خفيفة لتسهيل مهمتهم فى توصيل المعاشات للمنازل ودون تحميل صاحب المعاش أى أعباء إضافية .

رارات المنفذة لقانون العمل الجديد

فترة راحةوالأعمال الشاقة والمرهقة التي يمنح العاملون فيها فترات راحة تحتسب من ساعات العمل الفعلية

قرار رقم (١٢٣) لسنة ٢٠٠٣

بشأن التصرف في حصيلة أموال الجزاءات المالية الموقعة علي العمال

قرار رقم (١٢٤) لسنة ٢٠٠٣

بتحديد مستويات التفاوض الجماعي وموضوعاته والإجراءات التي تتبع في شأنه

قرار رقم (١٢٥) لسنة ٢٠٠٣

بشأن توزيع حصيلة مقابل الخدمة في المنشآت الفندقية والسياحية

قرار رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٠٣

بشأن إحصائيات ونماذج إصابات العمل والحوادث الجسيمة والأمراض المهنية والأمراض العادية والمزمنة

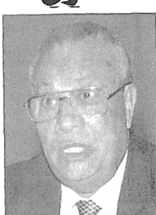
قرار رقم (١٢٧) لسنة ٢٠٠٣

في شأن شروط القيد في قائمة



د. أمينة الجندى

واختتمت الدكتورة أمينة الجندى تصريحها بأن مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى قد ناقش أيضا خلال إجتماعه وضع استراتيجية لتدريب العاملين بأجهزة الهيئة بهدف خلق كوادر فنية مدربة على مستوى عال وقادرة على أداء الخدمة التأمينية للمواطنين فى سهولة ويسر مع حسن معاملة الجمهور .



د. عاطف عبيد



أحمد العماوى

الوسطاء

قرار رقم (١٢٨) لسنة ٢٠٠٣

التصرف في حصيلة المبالغ المحكوم بها عن مخالفات أحكام قانون العمل رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٣

قرار رقم (١٣٣) لسنة ٢٠٠٣

بشأن توزيع النسبة المخصصة للوزارة من أموال الغرامات

قرار قرار رقم (١٣٤) لسنة ٢٠٠٣

بتحديد المنشآت التى تلتزم بإنشاء أجهزة وظيفية ولجان للسلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل والجهات التى تتولى التدريب والقواعد التى تتبع فى هذا الشأن

قرار رقم (١٣٥) لسنة ٢٠٠٣

بإصدار اللائحة المنظمة لمزاولة عمليات الحاق المصريين بالعمل فى الخارج والداخل

قرار رقم (١٣٦) لسنة ٢٠٠٣

في شأن شروط وإجراءات الترخيص بالعمل للأجانب

قرار رقم (١٤٥) لسنة ٢٠٠٣

بشأن الاختصاص القضائي بقانون العمل

قرار رقم (١٥٠) لسنة ٢٠٠٣

بشأن شروط وقواعد وإجراءات منح الترخيص بمزاولة عمليات التدريب المهني

قرار رقم (١٥١) لسنة ٢٠٠٣

بشأن القواعد والإجراءات المنظمة لمزاولة عمليات التدريب المهني

قرار رقم (١٥٢) لسنة ٢٠٠٣

بتحديد اختصاصات ونظام عمل اللجان الاستشارية للسلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل بالمحافظات

قرار رقم (١٥٣) لسنة ٢٠٠٣

بشأن الكشف الطبي علي العامل قبل الالتحاق بالعمل وكشف القدرات

قرار رقم (١٥٤) لسنة ٢٠٠٣

بتنظيم أعمال المجلس الاستشاري الأعلي للسلامة والصحة والمهنية وتأمين بيئة العمل

قرار رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٠٣

في شأن تحديد الأعمال التي لايجوز تشغيل النساء فيها

مؤتمر الهجرة العربية يبدأ أعماله غدا

تنظم جامعة الدول العربية بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية المؤتمر الإقليمى عن الهجرة العربية فى ظل العولمة ، وسيعقد المؤتمر بمقر الجامعة العربية بالقاهرة خلال الفترة من ٢-٤ سبتمبر ٢٠٠٣.

يهدف المؤتمر إلى المساهمة فى الحوار الدائر حول الموضوعات المتعلقة بالهجرة الدولية للعمالة العربية .

كما يهدف المؤتمر إلى توفير منتدى لصانعى القرار من البلدان العربية والخبراء الدوليين لمناقشة أولوياتهم بهدف صياغة سياسات وطنية ذات صلة بمواضيع الهجرة عموما وبالانتقال الجغرافى للموارد البشرية خصوصا ، على الصعيدين الوطنى والإقليمي.

هذا ومن المقرر أن يرأس الجلسة الأولى السيد أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة ، والتى تدور أعمالها حول موضوع الهجر الدولية وتحديات العولمة والمنطقة العربية.

هدية عرفان وتقدير لكل أساتذة الجيل

وثيقة المعلم الجديدة

مع الأشتراك فى الأرباح

مصر للتأمين

الإدارات المركزية ت: ٣٣٥٥٣٥٠ منطقتنا القاهرة : ٣٩٣٢٦٠٠

الأمين العام للصندوق الاجتماعي:

١٨٥ ألف مشروع مولها الصندوق وفرت ٧٠٠ ألف فرصة عمل

كتب - عادل عيد:

صرح هاني سيف النصر الأمين العام للصندوق الاجتماعي أن الصندوق كان له دور كبير في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة، خلال السنوات العشر الأخيرة، في جميع محافظات مصر، مشيرا إلى أن الصندوق يقوم بالتعاون مع الوزارات والجهات الحكومية، التي تتفق معه في الأهداف المنوط بها، وذلك من خلال توجيهات الرئيس مبارك بضرورة دعم المشروعات الصغيرة، مؤكدا على أن الصندوق يعطي القروض لجميع الفئات، طالما انطبقت الشروط التي حددها الصندوق، وهي ألا تقل سن المتقدم عن ٢١ عاما، ولا يزيد عن ٥٩ عاما ويكون مقيما إقامة دائمة في المحافظة التي سيقيم فيها المشروع، وأن يكون قد أنهى الخدمة العسكرية أو أعفي منها، لمدة خمس سنوات، وأن يكون المتقدم أو أحد شركائه الخبرة المناسبة في مجال المشروع، وأن يجيد القراءة والكتابة لمن لا يحمل مؤهل دراسي وأن يكون لديه المكان المناسب - تمليك أو إيجار - لإقامة المشروع.

وأضاف الأمين العام للصندوق الاجتماعي قائلا: إن الصندوق استطاع أن يوفر ٥,٧ مليار جنيه، عن طريق الدول المانحة لتمويل المشروعات الصغيرة في جميع محافظات مصر، وهي موزعة على جميع القطاعات سواء كانت صناعية، أو زراعية، أو حيوانية، أو سياحية حيث تم توزيع هذه القروض على المحافظات، بما يتلاءم مع طبيعة كل مكان، وإمكانات المستفيدين من المشروع

وفي نهاية حديثه أكد هاني سيف النصر أن خطة الصندوق الاجتماعي تهدف خلال الفترة المقبلة إلى تمويل المشروعات الصغيرة في التجمعات العمرانية الجديدة داخل المحافظات وذلك بالتنسيق مع الوزارات المعنية بتشغيل الشباب مثل وزارة القوى العاملة والشباب والرياضة والشئون الاجتماعية والتموين والتجارة الخارجية وبعض الوزارات الأخرى التي تتعاون مع الصندوق الاجتماعي في تمويل المشروعات الصغيرة مشيرا إلى أنه سيتم التركيز أيضا على مشروعات القرى والمرأة الريفية والتي تمثل قيمة كبرى للدخل القومي خلال الفترة الحالية مثل تربية المواشي والألبان والأعلاف والتغليف والتعبئة وجميع الصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية مضيفا أن الصندوق الاجتماعي يقوم بعمل متابعة دورية للمشروعات التي يمولها وذلك عن طريق التأكد من سير المشروع بطريقة ناجحة حيث يقدم له الدعم الفني والخبرات الناقصة لدى صاحب المشروع هذا بالإضافة إلى أن الصندوق يتأكد من نجاح المشروع أيضا عن طريق سداد الأقساط والفوائد التي

مدير مديرية القوى العاملة بالجيزة

ترشيح ٨٣٧٣ للعمل بالمشروع القومي لمحو الأمية وتدريب ١٢٠ بجهاز تشغيل

كتب - عبدالموجود شحاتة:

يقول المرسي أبو العباس وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة بمحافظة الجيزة إن المديرية قد قامت بترشيح ٨٣٧٣ من حملة المؤهلات العليا في المشروع القومي لمحو الأمية.

كما قامت المديرية بتدريب تحويلي لعدد ١٢٠ من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة بمركز تدريب بولاق الدكرور بجهاز تشغيل ورعاية الشباب بمحافظة الجيزة.

كما تم الانتهاء في آخر شهر يونيه من هذا العام من دورة التدريب المهني للمشروع القومي لتدريب شباب الخريجين على المهن التي تؤهلهم لسوق العمل على المهن التي تؤهلهم لإنشاء المشروعات الصغيرة والحصول على القروض اللازمة من الصندوق الاجتماعي للتنمية بعد اجتياز الدورات التدريبية اللازمة.

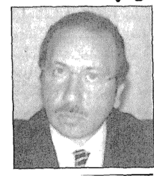
كما تم تكليف مركز تدريب بولاق الدكرور التابع لمديرية القوى العاملة والهجرة بتنفيذ عدد دورتين تدريبيتين على المهن المطلوبة لسوق العمل لشباب الخريجين للحد من مشكلة البطالة ومن أهم هذه المهن هي مهن النجارة، الأثاث المعدني وميكانيكا، وكهرباء السيارات وذلك ضمن خطة التدريب الثانية للمشروع القومي لتدريب شباب الخريجين تحت اشراف وزارة الإنتاج الحربي.

كما يتم حاليا تطوير البرنامج الخاص بتسجيل المتعطلين طبقا لاتفاقية وزارة القوى العاملة والهجرة لعدد ١٥ مكتب استخدام تتبع مديرية القوى العاملة بالجيزة بخصوص بيانات فرص العمل وترخيص العمل للأجانب لاستكمال باقي برنامج التطوير وإنشاء قاعدة البيانات وادخال الحاسب الآلي لجميع مكاتب الاستخدام.

أما بالنسبة للقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ قانون العمل الجديد فقد تمت صياغة معظم القرارات الوزارية المنفذة لبعض مواد القانون، وتقوم مكاتب التفتيش بتنفيذ مواد القانون الجديد بالتعاون والتفاهم التام مع أصحاب العمل بما يخدم صالح العمل والعمال.

وتركز مديرية القوى العاملة والهجرة بمحافظة الجيزة حاليا

ـــل بالمحافظات



هانى سيف النصر

حددها الصندوق والتى تصل إلى ٧٪ على القرض وقال أن الرئيس مبارك وضع أنشطة الصندوق فى أولى اهتمامات الحكومة حتى وصول خدمات الصندوق للشباب الطموح

ـــل ورعاية الشباب



المرسى أبوالعباس

بناء على توجيهات من السيد وزير القوى العاملة والهجرة على القضايا ذات الأهمية ومنها قضية عمالة الأطفال ، وحماية المرأة العاملة.

كوفى أنان يؤكد:

أهمية إيجاد حلول لمشكلات البطالة بين الشباب

كوفى عنان

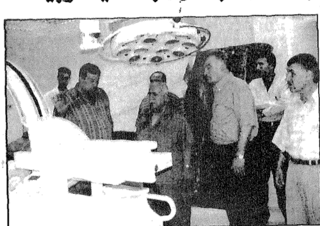
أكد كوفى أنان الأمين العام للأمم المتحدة أهمية إيجاد حل لمشكلات البطالة التى يعانى منها الشباب خاصة وأن معدلات البطالة تتزايد بشكل مستمر بين الشباب الذين هم أكثر الناس تعرضا للصدمات فى سوق العمل.

وقال انان في رسالة بمناسبة اليوم العالمى للشباب وزعها مركز الأمم المتحدة للاعلام بالقاهرة أن بطالة الشباب تعد المشكلة الأولى التى تعانى منها كافة البلدان حيث قدرت منظمة العمل الدولية عدد العاطلين عن العمل فى الوقت الحالى بنحو ٧٤مليون شاب وسوف يصل هذا العدد خلال العشرة أعوام المقبلة إلى أكثر من مليار شخص وذلك على الرغم من أن هذا الجيل من الشباب قد تلقى قسطا أفضل من التعليم مقارنة بالأجيال السابقة.

وطالب الأمين العام بتطوير الاستراتيجيات التى تمكن الشباب من إيجاد فرصة حقيقية لعمل لائق ومنتج يؤهلهم بأن يتمتعوا بالاستقلالية والمسئولية ويصبحوا مواطنين ينتمون إلى المنظومة العالمية وذلك من خلال تحسين القدرة العمالية وتحقيق تكافؤ الفرص وخلق فرص العمالة وإقامة علاقات مباشرة بالشباب فى كافة أرجاء العالم.

وأشار الأمين العام فى رسالته إلى أنه قام بالفعل بتشكيل شبكة تعنى بعمالة الشباب وتعيين لجنة رفيعة المستوى لإعداد التوصيات التى يسير عليها عمل الشبكة.

وفد اتحاد عمال سوريا يزور مستشفى اللجنة النقابية للعاملين بالنقل البرى بالقليوبية



زار مصر بدعوة من الاتحاد العام لنقابات مصر وفد اتحاد عمال سوريا الشقيقة ، وقد أعد للوفد الزائر برنامج لزيارة بعض النقابات العامة واللجان النقابية للوقوف على النشاط النقابى المصرى . وقد زار الوفد خلال جولته مستشفى أول مايو بمدينة بنها التى أقامتها اللجنة النقابية المهنية لعمال النقل البرى بالقليوبية ، وكان فى استقبالهم النقابى محيى أمين رئيس اللجنة ورئيس مجلس إدارة المستشفى ، وقد طاف الوفد بجميع أقسام المستشفى وأبدوا اعجابهم بالخدمات الطبية الممتازة التى تقدمها المستشفى لأعضاء النقابة وأثنوا على المجهود الكبير التى بذلته اللجنة لتشييد هذا الصرح الطبى النموذجى.

المعروف أن مستشفى أول مايو قامت بالجهود الذاتية للجنة النقل البرى بالقليوبية لخدمة أعضائها ويقدر عددهم بنحو ٨٠ ألف سائق لم تشملهم مظلة التأمين الصحى ، وقد تم تشييدها وتجهيزها على أعلى المستويات ويقوم بالعمل به مجموعة من أمهر الأطباء الاستشاريين وأساتذة الجامعات ، وقد بدأت العمل فى أول نوفمبر من العام الماضى وتعد مفخرة لعمال النقل البرى وللعمل النقابى فى مصر.



ضوابط جديدة لتطوير الأداء وشغل الوظائف ونقل العاملين

إجراءات جديدة لتمويل الوظائف الجديدة وحظر تمويل الوظائف العليا إلا بقرار من رئيس الوزراء

كتب : عبد الوهاب محجوب

أصدرت وزارة المالية ضوابط تنفيذ التأشيرات العامة التى تضمنتها الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ فى مجالات تطوير الأداء الحكومى وتمويل الوظائف وشغلها ونقل العمالة من الإدارات المركزية إلى المحليات واعتمادات الأجور وتعويض العاملين عن الجهود غير العادية والمكافآت التشجيعية .

الأجور

فى مجال الأجور وترتيب الوظائف أوضحت الضوابط الجديدة أنه بالنسبة للوحدات التى اعتمدت جداول ترتيب وظائفها أو استحدثت بجداول ترتيب وظائفها مجموعات نوعية جديدة أو تم بها تصويب أوضاع وظيفية قائمة طبقا للقواعد المقررة ، يراعى أن تتقدم الجهة إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة خلال السنة المالية بمقترحاتها فى شأن إعادة توزيع درجات وظائفها المشغولة والمدرجة بموازنتها مع تحديد مسميات الوظائف من واقع جداول الترتيب المعتمدة ولا تعتبر هذه التعديلات سارية من تاريخ موافقة وزارة المالية .

ويعتبر سجل استمارة موازنة وظائف الوحدة والمعتمدة من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ووزارة المالية جزءا لا يتجزأ من موازنة الوحدة عن ذات السنة المالية واتخاذها أساسا للنظر فى أية تعيينات أو ترقيات أو تعديلات وظيفية تطرأ خلال السنة المالية .

ويراعى بالنسبة للهيئات العامة الخدمية التى تعد لوائح خاصة أو كادرات خاصة للعاملين بها أن تتقدم للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بتلك اللوائح والكادرات والتعديلات التى تطرأ عليها لمراجعتها وإقرارها قبل صدور قرار السلطة المختصة باعتمادها .

نقل العاملين للوظائف الحرفية

وأجازت الضوابط الجديدة نقل العاملين بالمجموعة النوعية لوظائف الخدمات المعاونة بدرجاتهم إلى إحدى الوظائف بالمجموعات النوعية للوظائف الحرفية بجداول ترتيب وظائف الوحدة المعتمدة على أن يصدر قرار هذا النقل من السلطة المختصة .

تمويل وشغل الوظائف

وبالنسبة لتحويل وشغل الوظائف أوجبت الضوابط الجديدة احتفاظ الوحدات الإدارية بموازناتها بإعداد درجات الوظائف الشاغرة والممولة أو التى تخلو أثناء السنة موزعة على المجموعات النوعية المختلفة وذلك على سبيل التذكار .

وتدرج المخصصات المالية لتكاليف هذه الوظائف فى اعتماد إجمالى خاص ومستقل يدرج بالباب الأول أجور من الموازنة الجارية للجهاز الإدارى خصما على موازنات الوحدات الإدارية تحت قسم خاص بعنوان " اعتماد إجمالى خاص تحت التوزيع " ولا يتم الصرف من هذا الاعتماد إلا بموافقة من وزير المالية بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة للأغراض التالية :

- إعادة تمويل الوظائف الشاغرة المحتفظ بها على سبيل التذكار .
- تعزيز تمويل الأعباء المالية للوظائف العليا القيادية
- تعزيز فروق تمويل الأعباء المالية الإضافية للترقيات التى تجريها السلطة المختصة على الوظائف المحتفظ بها على سبيل التذكار بناء على اقتراح السلطة المختصة .
- تعزيز الأعباء المالية اللازمة لتنفيذ برنامج الإصلاح الإدارى بما يتطلبه من تطوير لنظم الخدمة المدنية وتحريك العمالة الزائدة داخل الجهاز الإدارى وتطوير مستوى الخدمات الحكومية المؤداة .

تمويل الوظائف الجديدة

ويخصص الاعتماد الإجمالى العام المدرج بباب الأجور تحت قسم عام بعنوان اعتماد إجمالى تحت التوزيع للأغراض التالية :

- تكاليف تمويل الوظائف الجديدة التى تنشأ لمواجهة احتياجات التشغيل الحقيقية
- تكاليف تمويل أدنى وظائف التعيين التى يقرر مجلس الوزراء شغلها من خريجى الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية المتوسطة وكذا وظائف المكلفين طبقا للاحتياجات الفعلية بعد موافقة مجلس الوزراء .
- تكاليف الاحتياجات الوظيفية اللازمة لمواجهة مختلف التعديلات فى الباب الأول بما فى ذلك مكافآت التعويض عن الجهود غير العادية ، والمكافآت التشجيعية والحوافز التى تقتضيها إعادة التنظيم أو الحالات التى تطرأ أثناء السنة المالية وفقا للمتطلبات الحتمية الملحة.
- تكاليف تمويل الوظائف المعادلة لوظائف مساعدى المدرسين للحاصلين على درجة الماجستير بالمؤسسات العلمية والجامعات .

حظر تمويل الوظائف العليا

وحظرت الضوابط الجديدة تمويل درجات الوظائف العليا بالحكومة ، ولا يرفع هذا الحظر إلا بموافقة رئيس الوزراء ، ولا يسرى هذا الحظر على وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من درجة أستاذ أو أستاذ مساعد أو الوظائف العليا القيادية التى تمول بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ بشأن شغل الوظائف المدنية القيادية ولائحته التنفيذية .

وقف شغل درجات المعارين

وأوقفت الضوابط الجديدة شغل درجات المعارين والحاصلين على إجازة خاصة بدون مرتب إلا بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ولا يجوز استخدام تكاليف وظائف المعارين والحاصلين على إجازت خاصة بدون مرتب وكذا الوظائف التى تخلو بالوحدة أثناء السنة فى أى غرض إلا بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وموافقة وزارة المالية.

إلغاء وظائف كبير

وألغت تعليمات وزارة المالية وظائف كبير بدرجة مدير عام ، لدى خلوها من شاغليها ولا يجوز شغل هذه الوظائف أو استخدام تكاليفها فى أى أغراض أخرى ، وعلى أن يوافى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وزارة المالية ببيان يتضمن عدد الدرجات التى ألغيت وتكاليفها المالية وتاريخ إلغاء كل منها .

نقل العمالة

ولوزير المالية أو من يفوضه بعد الاتفاق مع السلطة المختصة وبعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة سلطة نقل درجات الوظائف والاعتمادات من موازنات الدواوين العامة للوزارات إلى المحافظات وفروع الخدمات بها وبالعكس وكذلك نقل درجات الوظائف والاعتمادات من محافظة إلى أخرى أو فروع الخدمات فيما بينها سواء فى نطاق المحافظة

الواحدة أو المحافظات الأخرى .

ويجوز نقل درجات الوظائف والاعتمادات من موازنات الوحدات التى يتقرر نقل اختصاصها إلى الإدارة المحلية إلى موازنات المحافظات مع إفراد فرع خاص لكل وحدة .

ويجوز لوزير المالية نقل العامل بدرجة وظيفته المالية من وحدة إلى أخرى فى الحالات التالية :

- إذا لم يكن مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة التى يشغلها أو أى وظيفة أخرى خالية فى الوحدة التى يعمل بها.

- إذا كان العامل زائدا عن حاجة العمل فى الوحدة التى يعمل بها على أن يلغى تمويل وظيفته من موازنتها أو ينقل هذا التمويل إلى الجهة المنقول إليها .

- العاملون بالوحدات الإدارية المختلفة الراغبين فى النقل إلى جهات قريبة من محال إقامتهم بالمحافظات المختلفة بعد موافقة لجان شئون العاملين بالجهتين المنقول منها وإليها العامل وذلك وفقا للضوابط التى [illegible] الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

- العاملون الذين تم تدريب[illegible] على المهن الحرفية وذلك بدرجاتهم المالي[illegible] إلى خارج وحداتهم بناء على اقتراحها ، وذلك لسد احتياجات وحدات إدارية أخرى .

- يجوز وفقا لبرامج الإصلاح الإدارى نقل العاملين بدرجاتهم المالية من وحدة إلى أخرى خلال السنة المالية ، وذلك بقرار من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وموافقة وزارة المالية.

حظر الصرف علي اعتمادات الأجور

ويحظر الصرف على الاعتمادات الإجمالية المخصصة للأجور والمدرجة بمختلف الموازنات إلا بعد توزيعها على مختلف المجموعات والبنود والأنواع بموافقة وزير المالية بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

ولا يجوز خلال السنة المالية تجاوز جملة اعتمادات تعويض العاملين عن جهود غير عادية والمكافآت التشجيعية وتكاليف حوافز العاملين إلا بقرار من رئيس الجمهورية أو من يفوضه وفى حدود وفورات اعتمادات الباب الأول .

ومع ذلك يجوز بموافقة وزير المالية تجاوز اعتمادات المكافآت التشجيعية أو حوافز العاملين بنسبة لا تجاوز ٣٪ من الزيادة الحقيقية فى الحصيلة الفعلية للإيرادات عن التقديرات الخاصة بكل جهة أو من قيمة الوفورات الفعلية فى اعتمادات النفقات العامة التى تتحقق نتيجة تنفيذ أنظمة خاصة لترشيد الإنفاق يتم الاتفاق عليها مع وزارة المالية بحيث يؤدى ذلك إلى رقى مستوى أداء الخدمة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية أو الإنتاجية ويتم صرف هذه النسبة بقرار من وزير المالية أو من يفوضه

تنفيذا لتوجيهات الرئيس مبارك

بدء إجراءات تعيين ١٥٠ ألف من الخريجين

يبدأ خلال سبتمبر تنفيذ خطة الدولة بتشغيل ١٥٠ ألف من شباب الخريجين من بينها ١٤٠ ألف وظيفة للمحافظات وعشرة آلاف بالجهات المركزية لشغل الدرجات التى خلت بخروج العاملين الذين بلغوا السن القانونية وذلك فى إطار الموازنة العامة للدولة .

وصرح السيد صفوت الشريف وزير الإعلام والأمين العام للحزب الوطنى ، أن هذه التعيينات قد أقرها مجلس الوزراء تنفيذا لتكليفات الرئيس حسنى مبارك للحكومة بتوفير فرص عمل للخريجين إلى جانب البرامج الخاصة بالحد من مشكلة البطالة.

وأكد وزير الإعلام أن مجلس الوزراء أقر مبدأ تطبيق نفس القواعد التى طبقت فى العام الماضي.

وستعلن وزارة التنمية الإدارية الضوابط الخاصة بهذه التعيينات.

٥٠ ألفا في مشروع محو الأمية

وأضاف وزير الإعلام أنه تمت الموافقة أيضا على إتاحة فرص عمل لعدد ٥٠ ألفا من الخريجين بعقود مؤقتة فى إطار مشروع محو الأمية وطبقا للمواصفات التى وضعتها وزارة التعليم ، وستعلن وزارة التنمية الإدارية عن هذه الوظائف المطلوبة ، إلى جانب الموافقة على اتاحة ٢٦ ألف فرصة عمل بعقود مؤقتة فى إطار البرنامج القومى للسكان ، وذلك لتوفير الرائدات الريفيات ، بعدد ٢ رائدة ريفية لكل وحدة من وحدات السكان ، وبمكافأة تبلغ ١٥٠ جنيها شهريا ، وهى نفس المكافأة التى ستطبق على العاملين بمشروع محو الأمية.

وقال إن مجلس الوزراء وافق على توفير الاعتمادات المالية لكل من مشروعى محو الأمية والسكان ، مشيرا إلى أن التعيينات الجديدة والعقود المؤقتة ستطبق فى الموازنة الجديدة التى تنفذ من أول يوليو ٢٠٠٣.

وأضاف وزير الإعلام أن مجلس الوزراء وافق على استمرار دعم برامج تشغيل الشباب التى تقوم بها وزارة التنمية المحلية من خلال برامج مراكز المعلومات فى إطار تعيين ٢٥ ألف شاب وبرنامج اقراض الورش الحرفية الذى يمنح قرضا يتراوح بين ١٠-١٢ ألف جنيه لكل ورشة توفر فرصة عمل جديدة ، **على أن تقوم الحكومة بسداد حصة صاحب العمل فى التأمينات طوال فترة سداد القرض ، على مدى أربع سنوات ، ويقدر حجم القروض من ٨ إلى ١٠ ملايين جنيه.**

٤/١ مليون لكل قرية

وأضاف وزير الإعلام أن مجلس الوزراء وافق أيضا على استمرار برنامج تشغيل المشروعات العاجلة والذى يتيح ربع مليون جنيه لكل قرية أو حى ، هو يستهدف تشغيل عدد يتراوح من ١٢ إلى ١٥ ألف شاب فى إطار هذا البرنامج بالمحافظات والقري.

وقال إن مجلس الوزراء استعرض برنامج وزارة القوى العاملة فى مجال توفير فرص عمل للشباب ، ووافق المجلس على :

-استمرار إصدار النشرة القومية للتوظيف لتشغيل عمالة فى المصانع والمجتمعات الجديدة.

- استمرار تنفيذ برنامج إتاحة فرص عمل من خلال الشركات الخاصة بإلحاق العمالة بالخارج.

- إتاحة فرص عمل موسمية خلال موسم الحج تلبية لحاجة الشركات من المملكة العربية السعودية.

وأضاف أن مجلس الوزراء ناقش برنامج إعادة تأهيل الشباب للعمل خارج القطاعات الحكومية خلال العام ٢٠٠٢ -٢٠٠٣ ، والذى بدأ تنفيذه اعتبارا من أول فبراير عام ٢٠٠٢ ، وتشرف عليه وزارة الإنتاج الحربى ، إلى جانب اتاحة فرص عمل من خلال وزارات الزراعة والدفاع والبترول.

٢١٤ ألف متدرب حتي نهاية يونيو

وأوضح وزير الإعلام أن عدد المتدربين حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٣ بلغ ٢١٤ ألف متدرب بتكلفة اجمالية قدرها ١٦٣ مليون جنيه بمتوسط ٧٦٠ جنيها للمتدرب الواحد ، وأنه فى ضوء ذلك وافق مجلس الوزراء على الخطة التنفيذية لبرنامج التأهيل لعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وتشمل ٣٥٧ مجالا ، ويشارك فيها ٦٧٠ مركزا دائما و٢٥٠ مركزا متنقلا ، وتستهدف تدريب ١٧٦ ألف فرد بتكلفة اجمالية تقدر بنحو ١٦٨ مليون جنيه .

٦٥٠ مليون جنيه لتشغيل ٦٥ ألف

وقال إن مجلس الوزراء استعرض تقرير

الصندوق الاجتماعي للتنمية في ضوء نتائج ماتحقق خلال عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ، وتقرر الآتي:

أن يتيح الصندوق الاجتماعي ٦٥ ألف فرصة عمل دائمة ومستقرة كحد أدنى لعام ٢٠٠٣ -٢٠٠٤ ، وبتمويل يبلغ ٦٥٠ مليون جنيه.

-أن يقوم الصندوق الاجتماعي بإعداد دراسات جدوى للشباب فى حدود ٦٠٠ دراسة على الأقل لمشروعات صغيرة ومتناهية الصغر وبتكلفة تبلغ ١٥ مليون جنيه ، وبما يتيح ١١٥٠ فرصة عمل لإعداد الدراسات .

-التزام الصندوق الاجتماعي بنتائج التجربة التي تحققت خلال سوق الشباب والتي طرحت أمام الرئيس مبارك ، وأسفرت عن تذليل مشكلة التسويق باعتبارها المشكلة الأساسية ليست للحاصلين علي القروض من الصندوق الاجتماعي وحسب وإنما للصناعة المصرية ككل حيث تم تذليل السلع علي شبكة الإنترنت حيثتم اتاحة الفرصة لتسويق منتجات المستفيدين من قروض الصندوق في جميع أنحاء العالم وهو أحد الحلول التي ابتكرها الصندوق لحل مشكلة التسويق التي تواجه المستفيدين من القروض.

تعميم تجربة الصندوق

الاجتماعي – أن يلتزم الصندوق بتعميم هذه التجربة في جميع أنحاء الجمهورية من خلال مكاتب الصندوق المتواجدة في مختلف المحافظات .

-تكليف الصندوق الاجتماعي بدراسة برامج أخرى يتوقع تنفيذها للسعى لتوفير فرص عمل تتراوح بين ٢٥ ألف -٤٠ ألف فرصة سنوية في إطار مايمكن الحصول عليه من الاعتمادات الإضافية من الدول المانحة.

-يتولى الصندوق التوسع من خلال برنامج المشروعات متناهية الصغر.

- الاستمرار في تنفيذ ٥٤ ألف مشروع متناهي الصغر يوفر ٦٥ ألف فرصة عمل بتكلفة ٧٠ مليون جنيه.

وأكد التقرير حرص الصندوق الاجتماعي للتنمية علي المشاركة الجادة والفعالة في المعارض المحلية والدولية وذلك بعرض بعض المشروعات التي حققت نجاحا كبيرا وحققت العديد من فرص العمل الحقيقية خلال فترة عملها لتصبح نماذج مضيئة أمام الشباب.

خط الغاز الطبيعي المصري - الأردني
هل يُحيي فكرة التكامل العربي؟!

تحقيق : **مجيب رشدي**

بدأ تشغيل خط الغاز الطبيعي الممتد من مصر إلى الأردن والذى افتتحه مؤخرا الرئيس مبارك والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني . . ويعد هذا الخط الجديد هو الأول من نوعه على مستوى العالم وهو أيضا ينقل الغاز الطبيعي المصرى إلى الأردن في طريقه بعد ذلك إلى سوريا ولبنان ثم قبرص وتركيا فى مراحله المقبلة.

فماذا عن هذا الخط الجديد . . حجم استثماراته .. وعوائده . وتوفيره لفرص عمل جديدة . والأهم تحقيقه للحلم القديم فى تواجد تكامل عربى موحد اقتصاديا وسياسيا؟!

المهندس سامح فهمى وزير البترول يقول: إن هذا المشروع يعد أكبر وأهم المشروعات التي تحقق فكرة التعاون الاقتصادى العربي الذى يدعو إليه الرئيس مبارك ويحرص على تنفيذه وهو نواة لتفعيل السوق العربية المشتركة . . وأضاف أن مصر بعد بدء تصدير الغاز إلى الأردن ستكون الدولة **رقم ١١** على مستوى العالم فى تصدير الغاز بخطوط أنابيب ، وستكون الدولة الخامسة على مستوى العالم فى تصدير الغاز المسال بعد انتهاء مشروع إنشاء محطة إسالة الغاز على ساحل البحر المتوسط خلال العام القادم ٢٠٠٤.

خطوة ناجحة

وعن الخط الجديد يقول وزير البترول : تبلغ استثمارات المشروع نحو ٢٢٠ مليون دولار وتشمل إنشاء الخط البرى من العريش إلى طابا بطول ٢٥٠ كيلو مترا وقطر ٣٦ بوصة وخط بحرى من طابا إلى العقبة بطول ١٨ كيلو مترا بقطر ٣٦ بوصة فى مياه عمقها ٨٥٠ مترا وتبلغ طاقة الخط ١٠ مليارات متر مكعب.

واستكمالا لمزيد من التفاصيل حول المشروع يقول المهندس سامح فهمي: اتفقت مصر مع الأردن وسوريا ولبنان فيما بينها على مشروع خط الغاز العربي الذى يبدأ من مصر ويمر بتلك الدول الثلاث وتم الاتفاق **على إنشاء الهيئة العربية للغاز** وسيكون مقرها **بيروت** للتنسيق بين الشركات المسئولة عن طول مسار خط الأنابيب وإجراء الدراسات الفنية لزيادة طاقة التصدير والدراسات التسويقية لاستهلاك الغاز الطبيعي وأسعاره والمراجعة الدورية لتعريفة نقل الغاز .. **كما تم الاتفاق بينها على إنشاء الشركة العربية لنقل وتسويق الغاز** بين الدول الأربع وتتولى نقل وتسويق الغاز المصرى ثم السورى المعد للتصدير في المستقبل وتساهم فى إدارة وتشغيل الخطوط بالتنسيق مع الدول المعنية فى الدول الأربع **ومقر هذه الشركة فى العاصمة السورية دمشق.**

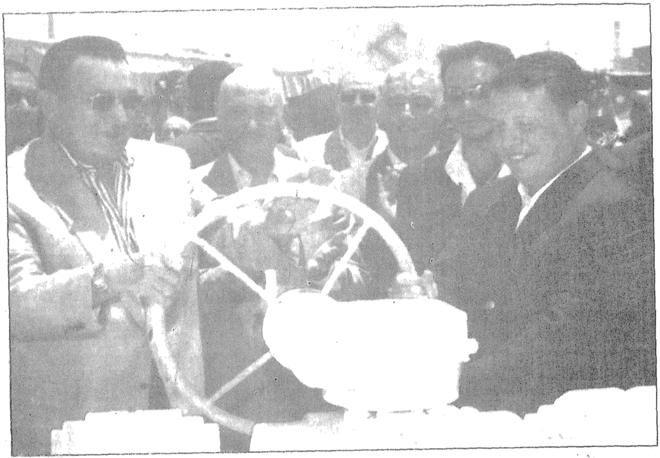
ويضيف وزير البترول:

والمشروع سوف يستكمل بعد ذلك بمد خط أنابيب عبر الأراضى الأردنية من مدينة العقبة حتى مدينة الرحاب على الحدود الأردنية السورية وقد فازت مجموعة الشركات المصرية التابعة لقطاع البترول بعقد تنفيذ المشروع بعد تفوقها على منافسة الشركات العالمية نظرا لما لهذه الشركات من سمعة طيبة كونتها من خلال الكفاءة والخبرة والأعمال الكبرى التى نفذتها بنجاح.

وكما يقول وزير البترول فهذه الخطوة تمثل نجاحا لهذه الشركات وتحقق عائدا اقتصاديا مضافا لمصر من تواجد هذه الشركات خارج الوطن ، **وإتاحة فرص عمل جديدة أثناء فترة إنشاء وتشغيل المشروع بالإضافة إلى عائدات النقد الأجنبى من زيادة مبيعات الغاز المصرى عن طريق المشروعات بعدة مناطق صناعية ويغذى عدة محطات لتوليد الكهرباء على طول مسارة ومنها العقبة ، الرشادية ، صافى صهاب وشمال عمان ، سمدا ، الرحاب ، بالإضافة إلى استهلاك الغاز فى المنازل بالمدن الكبرى ، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من المشروع عام ٢٠٠٥ وهو أول مشروع تنفذه الشركات المصرية بنظام** BOOT **ويؤول للحكومة الأردنية بعد ٣٠ عاما وقد تم تأسيس شركة مصرية لتنفيذ هذه المرحلة أطلق عليها اسم "فجر".**

كفاءة عالية

ومن جانبه أكد المهندس محمد بطاينة وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني تقديره لأداء



الشركات المصرية العاملة فى تنفيذ خط الغاز العربى .. وأضاف بأن ماشاهده من إنجاز المرحلة الأولى للخط من العريش إلى طابا يدل على كفاءة عالية واقتدار مما كان دافعا قويا لنجاح مجموعة الشركات المصرية للفوز فى المناقصة العالمية التى طرحتها الأردن لتنفيذ مشروع المرحلة الثانية من خط الغاز العربى من ميناء العقبة إلى مدينة الرحاب الأردنية.

وأشار د.أمين مبارك رئيس لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب، ومعه أعضاء اللجنة بالأداء المتميز للعاملين بقطاع البترول المصرى لإنجاز خط الغاز العربى حيث أكد إنه نموذج يحتذى به للمشروعات العربية المشتركة الناجحة وتجسيدا للتكامل الاقتصادى العربى .. وأضاف بأن خط الغاز العربى من أهم المشروعات الاستراتيجية التى تنفذه شركات قطاع البترول المصرى بكفاءة عالية ووفقا للمواصفات العالمية وباستخدام أحدث التكنولوجيا المتطورة.

اختصاصات

وقد أكد المهندس هانى صالح رئيس الشركة الهندسية للصناعات البترولية والكيماوية "أنبي" أن نطاق أعمال الحركة فى مشروع خط الغاز العربى لنقل الغاز المصرى إلى الأردن شمل عمل التصميمات الهندسية وخدمات التوريد للمرحلة الأولى من الخط بين العريش وطابا بقطر ٣٦ بوصة وطول ٢٥٠ كيلو مترا كذلك تشمل مهمة الشركة الإشراف على أعمال الإنشاءات وإجراء تجارب بدء التشغيل والمعاونة الفنية فى تشغيل المشروع.

أما المهندس محمود لطيف رئيس الشركة المصرية للغازات الطبيعية "جاسكو" فيقول: إن الشركة ستتولى تشغيل وإدارة وصيانة وتطوير الخط العربى لنقل الغاز المصرى لمدة ٢٠ عاما وربط شركة نقل الغاز داخل الأردن بالشبكة القومية للغازات الطبيعية ومركز التحكم القومى فى شبكات الغاز بمصر الذى تتولى شركة جاسكو إدارته وتشغيله كما ستقوم الشركة بنشر وتصميم وتعظيم استخدامات الغاز داخل الأردن كوقود لمحطات توليد الكهرباء بوصفه وقودا نظيفا وآمنا وصديقا للبيئة.

وأضاف محمود لطيف أن منطقة العقبة الصناعية والتى يدخلها الغاز المصرى سوف يتم تزويد ٣ شركات صناعية موجودة حاليا تعمل فى الصناعات النسيجية بالإضافة إلى محطة كهرباء العقبة ومجمع الفوسفات ويوجد به ٢٥ ألف مسكن و٣١٥ منشأة تجارية ومنتجعا سياحيا كبيرا.

أما المهندس محمد عادل عبد الحميد رئيس شركة غاز مصر فأكد أن خطة عمل الشركة تشمل تنفيذ الأعمال المدنية والكهروميكانيكية للتسهيلات البرية للخط العربى لنقل الغاز المصرى إلى الأردن .. وأضاف أن محطة استقبال الخط البحرى فى ميناء العقبة تم تنفيذها بأيد مصرية مدربة ، بعد أن تم انتهاء تحديد نقطة خروج الخط البحرى الممتد بالمياه من طابا إلى ميناء العقبة ويشمل نطاق عمل الشركة كذلك خط الربط بين التسهيلات البحرية ومحطة الترشيح والفلترة والقياس وتجهيز المسار لخط ٣٦ بوصة اللازم للربط للمرحلة الأولى لتغذية الأردن والرحلة الثانية لشمال الأردن وسوريا وخط التغذية لمحطة كهرباء العقبة.

تعاون ثنائى

أما السفير المصرى بعمان د.محمد حجازى فيصف خط الغاز العربى بأنه أكبر مشروع تكاملى عربى فى العصر الحديث باعتباره سيخلق شريانا الحياة فى كل المناطق التى يمر بها مثله فى ذلك مثل المياه ، نظرا لانخفاض سعر طاقة الغاز مقارنة بأسعار مشتقات الطاقة وتوقع أن يؤدى إنشاء هذا الخط إلى خلق العديد من الصناعات الخفيفة والثقيلة على جانبيه وبما يوفر فرص عمل هائلة . وأكد السفير المصرى أن هذا المشروع يأتى تتويجا للعلاقات الوطيدة بين مصر والأردن والتى شهدت مؤخرا تقدما ملحوظا فى بعدها السياسى وفى السعى الجاد للتكامل الاقتصادى وتفعيل التعاون الثنائى فى شتى المجالات.

قانون العمل الجديد هل ينجح فى مواجهة المتغيرات الجديدة

● مازال قانون العمل الجديد يثير جدلا واسعا ، حتى بعد صدوره وبدء تنفيذه ، رغم أن القرارات الوزارية لم يكتمل صدور بعضا منها ، والجدل المثار حاليا ، يدور حول مدى نجاح الجهات المختصة فى التعريف بالقانون الجديد خاصة بالنسبة لطرفى علاقة العمل (العامل-صاحب العمل) كذلك يثار جدل حول بعض التعديلات التى تمت على القانون فى مجلس الشعب ، وهل كانت إيجابية ، أم أنها مجرد تعديلات شكلية؟

تحقيق : **نجوى لطفى**

فى البداية يؤكد الأستاذ خالد طاهر وكيل وزارة القوى العاملة الأسبق ومن أبرز المشاركين فى وضع قانون العمل الجديد- : إن الحديث عن مدى فعالية قانون العمل فى مواجهة مشاكل العمال ، وتقييم القانون وعيوب تطبيقه ، . كل هذا ، مازال الوقت مبكرا جدا للخوض فيه.

فأولا: لابد أن يتكامل القانون فى كافة أدواته التنفيذية ، أى أن يتم تطبيق القانون فعليا ، وهناك فرصة ثلاثة أشهر من تنفيذ القانون ، أى أن هذه الفرصة تنتهى فى ١٠/٧ ليتم تطبيق القانون فى كافة المجالات المنظم لها.

ثانيا: الهدف من القانون هو ايجاد التوازن بين حقوق وواجبات العمال ، وأصحاب العمل ، وهى منظومة متوازنة تعطى لكل جانب الوسائل والآليات التى يستطيع بها تيسير وتسهيل دفة العمل ، مما يحقق الهدف من القانون.

وبالطبع أنا أرى أن التطبيق الفعلى للقانون بآلياته وأدواته التنفيذية سيؤدى لحل الكثير من المشاكل ، هذا إلى جانب أن القانون أعطى للتفاوض الجماعى وعلاقات العمل الجماعية مسئولية كبيرة فى حل كافة المشاكل العمالية وذلك بتطبيق هذا القانون من خلال التفاوض الجماعى والوساطة والتحكيم ، وهذه الوسائل لم يلجأ إليها بعد أطراف العلاقة الجماعية حتى الآن ، فمازال القانون فى طور التنفيذ .. وبذلك لا يمكن الحكم بأن القانون قد قام بحل المشاكل ، أو لم يحلها .

ويواصل أ.خالد طاهر حديثه قائلا: إن قانون العمل الجديد وُضع لمواجهة التغييرات الجذرية فى المجتمع اقتصاديا ، واجتماعيا ، والاتجاه إلى السياسة التخصيصية ، مما يسمح بريادة القطاع الخاص ، ومشاركته فى القطاعات الإنتاجية والخدمية ، والقانون يهدف إلى ملاحقة هذه التغييرات ، وأنا أرى من وجهة نظرى أن قانون العمل الجديد به مواد كافية لمواجهة هذه التغيرات ، وحل المشكلات العمالية الناجمة عن هذه التغيرات ، ولكن بشرط وجود حسن نية بين أطراف الإنتاج ، وتعاون وتضامن فى تطبيق أحكام القانون.

الدور الهام للوزارة والنقابة

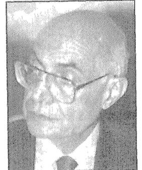
وتؤكد الأستاذة منى رضا وكيل وزارة القوى العاملة ومستشار السيد الوزير سابقا : أنه قد تم وضع قانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ أساسا لإعادة تنظيم علاقة العمل بين طرفى الإنتاج ، بما يتناسب مع متطلبات المرحلة القادمة على ضوء المتغيرات الاقتصادية الحالية ، ألا وهى الأخذ بنظام آليات السوق وقد استغرق إعداد القانون والانتهاء منه أكثر من عشر سنوات ، وبدأ تنفيذه فعلا اعتبارا من ٢٠٠٣/٧/٧ ويجرى حاليا استكمال **استصدار ونشر قرارات رئيس مجلس الوزراء ، والقرارات الوزارية** المنفذة لأحكامه ، فى حدود المهلة التى حددها القانون ، للانتهاء من هذه القرارات فى أوائل أكتوبر ٢٠٠٣ ، أى أن القانون لازال فى مراحله الأولى ، والتى لم يستكمل بعد الانتهاء من **إعداد القرارات الوزارية المنفذة له** وإن كان قد صدر بالفعل الجانب الأكبر من هذه القرارات ، ويتم نشرها بجريدة **الوقائع المصرية** وستكون فعلا كافة القرارات جاهزة للتنفيذ قبل انتهاء المهلة التى حددها القانون وهى أوائل أكتوبر ٢٠٠٣.

دورات تثقيفية

وعن دور الوزارة فى نشر الوعى بالقانون الجديد بين أطراف علاقة العمل ، أجابت أ.منى رضا : أن الدورات التثقيفية الخاصة بقانون العمل موجودة ، وتنظمها المؤسسة الثقافية العمالية بكافة أجهزتها ، وذلك بالنسبة للقيادات النقابية العمالية باعتبارهم أحد الطرفين الأساسيين فى علاقة الإنتاج والعمل ، بجانب دورات تنظمها **وزارة القوى العاملة ، وتشمل**

كافة العاملين بمديريات القوى العاملة ، وبالطبع الوزارة بكافة أجهزتها تتولى متابعة تنفيذ أحكام القانون وأنا أعتقد أن التنظيم النقابى يبذل أكبر جهد وكذلك الوزارة فى هذه الدورات التثقيفية.

وعن مبدأ التفاوض الجماعى فى قانون العمل الجديد أكدت وكيل الوزارة أن الكتاب الرابع من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ الخاص بعلاقات العمل الجماعية تتضمن أغلبية مواده أحكاما مستحدثة ، لم يكن لها نظير بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ٨١ ، وذلك للأهمية البالغة للدور الذى سيترتب على المفاوضة الجماعية ، واتفاقيات العمل الجماعية ، وكذلك أحكام الوساطة والتحكيم.


خالد طاهر


منى رضا


خالد أبوإسماعيل

اللجنة الخماسية فى قانون العمل الجديد .. بديل للثلاثية .. وليست مكملة لها


فتحي نعمة الله

بين اللجنة الخماسية والثلاثية

وعن اللجنة الخماسية وهل هى بديل للجنة الثلاثية أجابت أ.منى أن المشرِّع فى قانون العمل الجديد قد وضع تنظيما متكاملا لهذه اللجنة الخماسية القضائية بديلا عن اللجان الثلاثية ، بقانون العمل السابق ، لتكون اللجان الخماسية والقضائية أكثر فعالية وحزما ، باعتبار أن قراراتها تعتبر بمثابة حكم صادر عن المحكمة الابتدائية وذلك بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من قلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة ، ويكون قرار اللجنة واجب النفاذ فورا ولو حتى طلب استئنافه.

القانون في حاجة إلي وقت

ويقول خالد أبو إسماعيل رئيس اتحاد الغرف التجارية إن قانون العمل الجديد أثار مشاكل عديدة أثناء إعداده وأثناء مناقشته ولازال فى بداية مراحل تنفيذه على أرض الواقع ، ويرجع هذا الجدل الكثير حول قانون العمل إلى أهميته ، خاصة وأنه يناقش علاقة من أقدم العلاقات الإنسانية وهى واجبات وحقوق العامل ، وصاحب العمل ، لذلك فأنا أتوقع أن المشكلات الخاصة بقانون العمال ستثار بين حين وآخر ، لأنه كما ذكرت يناقش واجبات وحقوق كل من طرفى علاقة العمل ، وهى علاقة إنسانية فى المجال الأول حيث إنها علاقة بين العامل وصاحب العمل ، ولهذا فهذا القانون بالطبع لن يرضى جميع الأطراف ، إلا أننى أرى أن قانون العمل الجديد -والذى راعى تغييرات السياسة الاقتصادية- سيساهم فى حل وتنظيم علاقة العمل والإنتاج .

وعن كيفية توعية الناس بقانون العمل الجديد أجاب رئيس اتحاد الغرف التجارية بأن التوعية يقع عبئها على **وزارة القوى العاملة** فعليها أن تعقد دورات لإعلام المهتمين بالقانون بالتغيرات الجذرية التى حدثت فى القانون الجديد ، كاللجنة الخماسية باعتبارها بديلا للجنة الثلاثية وليس أضافة لها ، كما أعتقد أن كل من له مصلحة فى القانون ، عليه أن يطلع عليه بنفسه حتى يعرف حقوقه وواجباته ، خاصة وأن القانون لايعترف بجهل أحد به لأن معرفة القانون متاحة ، إما بالنشر فى الجرائد ، أو بالاطلاع على نصه ، وبالتالى فعبء الجهل بالقانون يقع عائقا على الجاهل به ، لذا فأنا أطالب كل صاحب مصلحة وكل عامل أن يطلع على القانون حتى يعرف حقوقه وماعليه من واجبات.

خلال الشهور القادمة

وعن دور النقابات العمالية فى معرفة العمال بالقانون أكد أ.فتحى نعمة الله عضو مجلس الشعب وأمين صندوق النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج إن للنقابات العمالية دوراً كبيراً فى تعريف العامل بالقانون الجديد ، وأن دورها يتمثل فى إقامة دورات توضيحية لمبادئ ونصوص القانون.

وبالطبع هذا الدور لايناط به النقابات فقط بل إنه مسئولية كل من وسائل الإعلام وأعضاء مجلس الشعب ، وبالطبع لا بد من إقامة هذه الدورات التثقيفية داخل التجمعات الصناعية الكبرى كمدينة العاشر من رمضان ، والسادات ، وبدر، و٦ أكتوبر ، وغيرها من المدن التى بها تجمعات صناعية كبيرة ، فمثلا نحن فى **اتحاد المحلى لعمال القليوبية** -والذى أرأسه- نقيم دورات تثقيفية لتوضيح قانون العمل ، وهذه الدورات أسبوعية ، ونصف شهرية ، فنحن كنقابيين وأعضاء مجلس شعب مسئوليتنا أن نعرف العمال بالقانون.

وعن دور قانون العمل الجديد فى حل المشاكل العمالية أكد نعمة الله أن قانون العمل قد تم إعداده ومناقشته خلال تسع سنوات كاملة ، وبالطبع خلال هذه الأعوام تمت مناقشة القانون بكافة أطرافه ، وأبعاده ، ليكون قادرا على مواجهة كافة المشكلات الناتجة عن التحول لسياسة الخصخصة ، وبالطبع لانستطيع أن نحكم على نجاح القانون الجديد فى هذه الفترة القصيرة ، التى مازالت تشهد صدور القرارات الوزارية المتعلقة بتنفيذ القانون ، ولهذا فلابد من منح القانون الجديد فترة من الوقت لاتقل عن سنة للحكم عليه.

وهناك مشكلة عمالية نحن بصدد تطبيق قانون العمل الجديد عليها ، وهى مشكلة **فى الشركة العربية للمحالج والأقطان** ، حيث إن هناك خلافا بين العمال وإدارة الشركة ، ونحن كنقابة لعمال النسيج سنتدخل لتطبيق قانون العمل الجديد ، وأعتقد أن هذا يعتبر أول محك حقيقى فى التطبيق العملى لهذا القانون الجديد ، الذى أخذ وقتا طويلا فى إعداده ومناقشته ، ونرجو أن يحقق نتائج طيبة ، فى حياتنا الاقتصادية.

المرأة المعيلة على الأجندة الحكومية والأهلية

أم صابر وشادية وفاطمة وأم محمد عشرات الآلاف وغيرهن يتحملن مسئولية أسرهن دون وجود سند لهن .. فهذه هي أبرز مشكلات النساء المعيلات لأسر ، وليست مشكلة فئة معينة أو منطقة بعينها وإنما هي مشكلة قومية ، فقد أثبتت الإحصاءات الرسمية عام ٢٠٠٢ أن هناك حوالي ٢٢٪ من الأسر في مصر تعولها امرأة.

والمرأة المعيلة لأسر لاتنحصر في الأرامل والمطلقات والنساء غير المتزوجات والمهجورات وإنماتتسع لتشمل زوجات العاطلين عن العمل وزوجات المعاقين والمسجونين والمدمنين وأيضا السيدات اللاتي تساهمن بقدر أكبر في دخل الأسرة عن مساهمة الرجل ، بجانب أن هذه الفئة من النساء تعاني من مشكلات اجتماعية وثقافية واقتصادية وارتفاع نسبة الأمية بينهن.. من أجل ذلك كانت توجيهات السيدة الفاضلة سوزان مبارك رئيس المجلس القومي للمرأة وبصفة دائمة أن تكون المرأة المعيلة والاهتمام بها وحل مشكلاتها ودمجها في مسيرة النمو الاقتصادي للمجتمع مشروعا قوميا لابد من تضافر الجهود المختلفة لانجاحه.. وفي هذا التحقيق نتناول معا مايمكن أن يقدم لهذه الفئة سواء على المستوى الحكومي أو من خلال الجمعيات الأهلية .

■ أمل البرنس

في لقاء مع الدكتورة فرخندة حسن الأمين العام للمجلس القومي للمرأة :أشارت إلي اعتبار تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا واحد من أهم التكليفات الصادر بشأنها القرار الجمهوري رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء المجلس القومي للمرأة ، وأن مدخل إدماج المرأة في برامج التنمية الشاملة في المجتمع يرتكز على محور أساسي هو التمكين الاقتصادي والاجتماعي لها ،وكان من الطبيعي أن تكون البداية المنطقية هي معاونة المرأة المعيلة - هذه الشريحة الهشة - على القيام بدورها الاقتصادي والاجتماعي نحو أسرة ترعاها .

وقد وصل عدد المشروعات المقدمة للسيدات المعيلات إلى حوالي ٥٦٥٦ حالة بقيمة قدرها ٤٣٥٤٥٩٧ جنيها من خلال ٣٥ قرية على مستوى الجمهورية.

معايير اختيار المرأة المعيلة

وعن معايير اختيار المرأة المعيلة تقول الدكتورة هنية الأتربي عضو المجلس القومي للمرأة ومقررة لجنة المنظمات غير الحكومية إن هناك لجنة لوضع معايير اختيار المرأة المعيلة وهي الأرملة والمطلقة وزوجة العاجز عجزا كليا وزوجة السجين والتي لديها أولاد في المدارس ، ومن في حكم ذلك.

كما أن للمرأة دورا في اختيار المشروع الذي يناسبها ، وأغلب المشاريع التي يتم اختيارها تركز على تربية الدواجن والماشية ، كما نعمل في مشاريع غير تقليدية مثل مساعدتها في الحصول على قرض لإقامة مشروع صغير .

وأضافت هنية الأتربي أن الصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي وافق على تقديم منحة من أجل المعاونة الاقتصادية للمرأة المعيلة تهدف إلى إجراء دراسة حول المرأة المعيلة في مجتمعات محلية معينة وكذلك تحديد المشروعات المدرة للدخل التي تصلح للمرأة المعيلة في كل مجتمع على حدة وفقا لظروفه الخاصة وفي إطار الخبرات المهنية المتوافرة لدى المرأة أو التي تتدرب عليها.

جهود الجمعيات الأهلية

وتلعب الجمعيات الأهلية دورا كبيرا في المجتمع من خلال تعاونها مع الأجهزة الحكومية وأيضا مع القطاع الخاص بهدف تحقيق التنمية المستدامة واهتمت هذه الجمعيات بالمرأة بصفة عامة ، والمرأة المعيلة بصفة خاصة ، ومن هذه الجمعيات جمعية نهوض وتنمية المرأة .

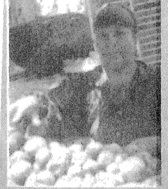
وتحدثنا الدكتورة إيمان بيبرس رئيس مجلس إدارة الجمعية قائلة: تعتبر هذه الجمعية هي أول جمعية استهدفت المرأة المعيلة كفئة مستهدفة منذ عام١٩٨٧ حيث أكدت الدراسات أن نسبة الأسر التي تعولها النساء ٢٢٪ من إجمالي الأسر في مصر وهن يمثلن المصدر الوحيد أو الرئيسي لدخل الأسرة ويقصد بالرئيسي هو أن مساهمتها في دخل الأسرة يتجاوز أي مساهمة أخرى بنسبة لاتقل عن ٣٠٪.

وعن المشكلات التي تعاني منها النساء المعيلات قالت إنه بتتبع هذه المشكلات نجد منها نظرة المجتمع









لهن ومشكلة الأوراق القانونية وجهلن بحقوقهن القانونية والاقتصادية مع تجاهل الدولة لهن.

وقد قامت الجمعية في العام الماضي بعقد مؤتمر"**حول المرأة**" حيث أوصى بضرورة الاعتراف بالأنواع المختلفة من المرأة المعيلة مع إقرار نظام للتأمين على الأسرة وإعطاء الأولوية لتشغيل المرأة المعيلة وابنائها من خلال البرامج الحكومية وجمعيات رجال الأعمال مع إعادة النظر في تشريعات التأمينات الاجتماعية المتعلقة بالمرأة المعيلة.

وتضيف أن الجمعية قامت بتأسيس برنامج الاقراض الدوار المعروف بأسلوب الإقراض الجماعي ، ويسمح هذا الأسلوب بأن تكون النساء مجموعة إقراض لضمان بعضهن البعض وبذلك لايحتجن إلى ضامن أو إلى إثبات حيازة وتتبع فلسفة هذا البرنامج من ضرورة تمكين المرأة اقتصاديا.

وقد تم توفير ٨٢٠٠ قرض للمرأة المعيلة بإجمالي قروض دوارة ٣.٢٠٠.٠٠٠ جنيه حتى عام ٢٠٠٢.

جليسة الطفل والمسن

وعن جهود الجمعية المصرية لتدعيم الأسرة اشارت الدكتورة سوسن عثمان رئيس مجلس الإدارة أن الجمعية قامت بإنشاء مشروع جليس الطفل والمسن منذ عام ١٩٩١ حيث قامت بتدريب ٤٦٣ جليسة طفل ومسن وتم تشغيل عدد ١٩٥ جليسة منهن لدى الأسر وعدد ١٦٨ بدور الحضانة وحقق المشروع نسبة تشغيل وصلت إلى ٧٢٪ ، كما حقق المشروع إيجابيات كثيرة **كما تقول د.سوسن عثمان** منها توفير فرص عمل للخريجات وفتح آفاق جديدة



د. فرخندة حسن



د. إيمان بيبرس

سعديه زكى

أمامهم لزيادة دخولهن ومساعدة أسرهن خصوصا إذا كانت هناك أسر تعولها الابنة الكبرى كما يصل دخل الجليسة إلى ٤٠٠ جنيه شهريا ومما يذكر أن الصندوق الاجتماعي للتنمية قام بتمويل المشروع منذ عام ٩١ حتى ٩٧.

ويضيف الأستاذ فاروق أبو السعد مدير الجمعية المصرية لتدعيم الأسرة بأن هناك مشروعا أخر لمساعدة المرأة التى تعول اسرتها نظرا لوفاة زوجها أو بسبب الهجر أو الطلاق أو مرض الزوج وعدم قدرته على العمل وهذا المشروع يتعلق بالمعاونة المنزلية وقد بدأ تنفيذه منذ عام ١٩٨٢ ومن خلال هذا المشروع تعمل السيدة نظير أجر يومى يصل إلى ٢٠ جنيها مما ساعد علي زيادة دخل الأسرة ومواجهة مشكلات الفقر وضعف الحالة الاقتصادية للأسر التى تعولها امرأة.

ومن خلال هذه المشروع تقدم الجمعية لهذه المرأة المعيلة العديد من الخدمات منها تعليمها فى فصول محو الأمية وإنشاء صندوق ادخار تحصل من خلاله على مبلغ متجمد فى حالة تركها العمل وقد وصل عدد العاملات فى هذا المشروع إلى ١٥٠ معاونة فى الخدمات المنزلية.

موقف وزارة الشئون

وعن دور وزارة الشئون الاجتماعية فى هذا المجال أشارت السيدة سعدية زكى مدير عام الإدارة العامة للمرأة بالوزارة إلي أن الإدارة تقوم بتنفيذ استراتيجية الوزارة فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة وتعزيز مكانتها الاقتصادية والاجتماعية بحيث ننطلق فى هذا من منظور تنموى يهدف إلى النهوض بالمرأة ورفع كفاءتها التنموية لتستطيع القيام بمسئولياتها وفق متطلبات الحياة المتلاحقة باعتبارها شريكا أصيلا فى التنمية ، من هذا المنظور تقوم الإدارة بتنفيذ منظومة من المشروعات الموجهة للمرأة بصفة عامة والمرأة المعيلة بصفة خاصة .

. ومن هذه المشروعات مشروع تنمية المرأة الريفية وتستفيد منه المرأة المعيلة وينفذ هذا المشروع فى محافظات أسوان ، سوهاج ، أسيوط ، شمال سيناء ، البحيرة ، وبنى سويف ، ويغطى ١٦٨ قرية.

وتضيف أن المتقدم للمشروع يحصل على قرض بحد أدنى ١٠٠٠جنيه حتى ٥٠٠٠جنيه وذلك بالنسبة للمشروعات الفردية ويصل إلى ٢٠٠٠٠جنيه فى المشروع الجماعى لإقامة مشروعات تجارية مثلا .

كما يتم عمل دراسة جدوى للمشروعات وتترك حرية اختيار المشروع للمستفيدة بشرط أن يكون لها خبرة سابقة وإذا كانت فى حاجة للتدريب تقوم الإدارة بتوجيهها لجهة تدريبية أو تستعين بأحد الفنيين لإكسابها المهارات اللازمة مع توجيهها لاستخدام التكنولوجيا الحديثة والبسيطة التى تتناسب مع إمكاناتها.

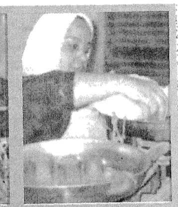
وتقول إن كل المشروعات الموجودة فى القرى مسندة لجمعيات تنمية المجتمع المحلى بهدف إدماج المجتمع المدنى مع المشروعات الحكومية.

لقاء مع المستفيدات

وفى لقاء مع عدد من المستفيدات من برامج المرأة المعيلة تقول أم حنان زوجة رجل لايعمل بمنشية ناصر ، أنا أتعلمت كثيرا من الشغل وبقيت أنا المسئولة عن دخل أسرتى وكمان نويت أدور لبناتى على شغل علشان لما يتجوزوا مايبقوش معتمدين على أجوازهم بس زى ما أنا كنت ومن خلال الجمعية استطعت أن أقوم بشراء خضار ثم أقوم ببيعه.

وبينما السيدة أم محمد تقول: إن زوجها تزوج عليها وقام أبوها بالصرف عليها ثم علمت بمشروع جمعية النهوض بالمرأة وأنا أعمل من خلالها منذ حوالى ١٦ سنة ولا أحتاج لأحد وعندى كلمة لكل الستات اللى زيى أو اللى حصل لهم ظروف مثلى لاتغرقوا فى أحزانكم واللى يبيعك بيعه.

وهذه نماذج من كلمات بعض السيدات المكافحات وغيرهن كثير من اللاتى يعانين من الفقر وغياب المساواة والجهل والأمية.. ونكتفى بهذا القدر . . فهناك جهود تبذل لمساعدة تلك الأسر التى تعولها امرأة فى مصر.









بعد تشكيل الشركة القابضة لإدارة المجتمعات العمرانية الجديدة

المستثمرون يديرون المدن الجديدة

شهدت الفترة الأخيرة حالة من الارتياح ، بين المستثمرين فى المدن الجديدة ، نتيجة قرار وزير الإسكان بتكوين الشركة القابضة لإدارة المدن الجديدة ،قبل نهاية هذا الشهر ، حيث أكد المستثمرون أن الشركة الجديدة التى سيساهمون فى إدارتها ، هى الأفضل لإدارة أموالهم ، بشكل جيد ، مشيرين فى نفس الوقت إلى أنهم هم الأقدر على فهم طبيعة الاستثمارات داخل هذه التجمعات .. وعلى الجانب الآخر أبدت الفئات الأخرى من غير المستثمرين حالة من التخوف من أن الخدمات سوف ترتفع فى ظل الإدارة الجديدة لأن المستثمرين سوف يهدفون إلى تحقيق أرباح ، دون مراعاة البعد الاجتماعى للمجتمع .. وعندئذ يكون الرابح هو المستثمر علىَ حساب محدودى الدخل وبالتالى يختفى الهدف الذى أنشئت من أجله هذه المدن .. ومجلة العمل من جانبها تناقش هذه الإشكالية ، مع عدد من الأطراف المعنية بهذه المدن ، بهدف الوصول إلى التصور الأمثل لإدارة هذه المدن .

تحقيق : **عادل عيد**

فى البداية يقول المهندس محمد فرج عامر رئيس جمعية مستثمرى " مدينة برج العرب الجديدة " إن تحويل المدن الجديدة إلى شركات قابضة أفضل من وضعها الحالى ، لأنها تعتبر أن المستثمر سوف يدير استثماراته بحرص شديد ، لأن رأس المال يخصه وبالتالى يمكن إزالة كافة المعوقات التى تواجه الاستثمار والخدمات فى هذه المدن .

مؤكدا على ضرورة الإسراع فى تكوين هذه الشركات خاصة بعد موافقة مجلس الوزراء على تكوين هذه الشركات ، حتى يتم الحفاظ على الثروات الطائلة الموجودة فى هذه المدن .

وأضاف المهندس محمد فرج عامر قائلا إن إدارة المدن الجديدة على شكل شركات قابضة ، يحمى الاستثمارات الموجودة بها ، خاصة استثمارات البنية الأساسية ، التى تقدر بنحو ٢٠ مليار جنيه ، والاستثمارات الصناعية والخدمية التى تقدر بنحو ٣٠ مليار جنيه ، مشيرا إلى أن المدن الجديدة بها أصول ومساحات كبيرة فى حاجة إلى الاستثمار ولا يتم استغلالها إلا من خلال إدارة حاسمة ذات مقومات كبيرة تقضى على المعوقات والبيروقراطية وذلك يمكن أن يتم من خلال شركات قابضة ، يساهم فيها العديد من المستثمرين وبالتالى يحرص الجميع على حماية هذه الاستثمارات لتدار بأسس علمية واقتصادية تضمن المصلحة العامة للجميع ، وهنا سوف يكون من السهل جذب العديد من المستثمرين الأجانب للاستثمار فى هذه المدن خصوصا بعد إزالة معوقات الاستثمار فى هذه المدن لأنهم هم الأقدر على فهم طبيعة الأمور ، ويعرفون الأسباب التى تجعل المستثمرين يهربون من الاستثمار فى مصر بالرغم من توافر كافة المقومات الأساسية التى تساعد على الاستثمار ، مثل الموقع الجغرافى الممتاز ، وتوافر الأيدى العاملة الرخيصة ، وغيرها من الأمور التى تساهم فى تنمية الاستثمارات .

التغلب على مشاكل هذه المدن

ويقول المحاسب مصطفى السلاب رئيس جمعية مستثمرى " مدينة العبور " إن الشركة القابضة هى الأفضل فى إدارة المدن الجديدة لأنها تضع سياسة وخططا لاستثمار المساحات الخالية فى هذه المدن من خلال إقامة مشروعات خدمية وإنتاجية ، تساهم فى تنمية الاقتصاد الوطنى ، واستيعاب أكبر عدد من العمالة ، مشيرا إلى أن الشركة القابضة لها القدرة على توفير كافة الخدمات التى يحتاجها سكان هذه المدن ، وبالتالى يؤدى توافر هذه الخدمات إلى زيادة إقبال عدد كبير من المواطنين على السكنى فيها ، لأن معظم الوحدات السكنية فى المدن الجديدة تم حجزها ، دون الإقامة فيها وذلك راجع إلى عدم توافر الكثير من الخدمات فى ظل الإدارة الحالية وتأتى المواصلات على رأس هذه الخدمات ، وبما أن المستثمرين لديهم الإمكانات المادية ، فإنهم يستطيعون التغلب على عدد كبير من هذه المشاكل وبالتالى يتم إزالة عبء كبير عن الدولة المطالبة دائما بتوفير هذه الخدمات ، أضاف السلاب قائلا إن نسب الإشغال بالسكان فى هذه المدن ، يصل إلى نحو ١٥٪ فقط ، وهذه نسبة ضئيلة لا تتناسب مع إمكانيات هذه المدن ، التى أنفقت عليها الدولة المليارات

الإسراع في تنفيذ المشاريع العملاقة

ويقول المحاسب محمد المنوفى رئيس جمعية مستثمرى مدينة السادس من أكتوبر إن دخول المستثمرين فى إدارة المدن الجديدة فى ظل الشركات القابضة عملية مشجعة تماما لعملية الاستثمار ، داخل هذه التجمعات الصناعية والسكانية فبالنسبة لإجراءات استخراج الترخيص وإنشاء المؤسسات الصناعية ، سوف تكون أسهل .

لأن هؤلاء المستثمرين سوف يشرفون عليها ، وبالتالى يتم التخلص من الروتين الذى يظهر حاليا فى بعض الجهات ، وسوف يتيح ذلك زيادة عدد المصانع التى ستوفر الكثير من فرص العمل ، مما يساهم فى زيادة الإقبال عليها نتيجة توافر العمل .

ويستطرد المحاسب محمد المنوفى قائلا إنه فى ظل إدارة المستثمرين سوف يتم الإسراع فى تنفيذ المشاريع العملاقة ، المعطلة بهذه المدن ، مثل فروع الجامعات مؤكدا أن هناك بعض المدن التى من السهل أن تستثمر جيدا نتيجة لذلك ، خاصة تلك التى يوجد بها أصول كبيرة مثل " ٦ أكتوبر " والقاهرة الجديدة " والعبور " أما المدن التى لا يوجد بها أصول كبيرة ، فلابد أن تعامل معاملة خاصة وليكن ذلك عن طريق دعمها ماديا .

ويطالب المنوفى بسرعة تنفيذ مشروع أفرع الجامعات بهذه المدن ، لأن ذلك هو الأفضل من حيث سرعة تنميتها مثلما حدث فى مدن " ٦ أكتوبر " " والسادات " والعاشر " وبنى سويف

الجديدة : هذه المدن تم تنميتها بسرعة ، نتيجة الإسراع فى تقديم الخدمات التعليمية ، وعلى رأسها الجامعات .

أفضل الحلول

ومن جانبه أكد المهندس فؤاد مدبولى نائب وزير الإسكان أن الشركة القابضة الجديدة لإدارة المدن الجديدة يتم تشكيلها حاليا ، مشيرا إلى أنه يجرى حاليا تحديد رأس مال الشركة حيث سيكون ذلك عن طريق تقييم الأصول الموجودة فى هذه المدن ، والتى سيتم بيع جزء منها للمستثمرين وسوف يكون لهيئة المجتمعات العمرانية جزء أيضا فى الشركة القابضة وبذلك تصبح الشركة مساهمة بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وبين رجال الأعمال.

وسيقوم بالإدارة أيضا رجال الأعمال ، والحكومة ممثلة فى وزارة الإسكان .

وأضاف المهندس فؤاد مدبولى قائلا إنه سيتم تشكيل لجنة لتقييم أصول هذه المدن ، تضم مستشارا من إحدى الهيئات القضائية ، وأربعة من ذوى الخبرات الفنية ، والاقتصادية ، والمحاسبية ، والقانونية ، وممثل للجهاز المركزى للمحاسبات ، وآخرين من وزارة المالية وبنك الاستثمار القومى .

وأشار المهندس فؤاد مدبولى إلى أنه سيتم تشكيل مجلس إدارة الشركة الجديدة ، وستكون مدته ٣ سنوات قابلة للتجديد ، بقرار من الجمعية العامة .

على أن يكون رئيسه متفرغا ولا يقل عدد الأعضاء عن خمسة من بينهم ممثل عن وزارة المالية ، وآخر عن اتحاد عمال نقابات مصر .

وينهى المهندس مدبولى حديثه معنا قائلا : إن تحويل المدن الجديدة إلى شركات قابضة هو أفضل الحلول لتنمية هذه التجمعات الصناعية والسكنية وسيتم الإسراع فى تنفيذ المشروعات العملاقة التى رسمتها الدولة خلال السنوات الماضية ، حيث يأتى على رأس هذه المشاريع مترو أنفاق المدن الجديدة ، لربطها بالقاهرة ، والتى من شأنها أن تكلف الدولة المليارات .

فهذا العبء الكبير سوف يقع بالضرورة على عاتق المشترى الجديد وهم المستثمرون ، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .

إشراف الحكومة على الخدمات

وأما جمال عبد المنعم رئيس مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع المحلى بمدينة العبور ، وأحد سكان المدينة فهو متخوف من إدارة المستثمرين للمدن الجديدة ، موضحا أن المستثمرين سوف يهدفون إلى تحقيق ربح من وراء تقديم الخدمات ، وتعويض المبالغ الكبيرة التى دفعوها للحكومة .

حيث سترتفع أسعار مياه الشرب ، والكهرباء ، والصرف الصحى والنظافة ... الخ وبالتالى يصبح ذلك مخالفا لأهداف المدن الجديدة التى أنشئت من أجلها ، والتى تتمثل فى تخفيف العبء عن الشباب ، ومحدودى الدخل الذين يقطنون هذه المدن .

ويطالب جمال عبد المنعم بضرورة إشراف الحكومة على الخدمات التى ستقدمها الشركة القابضة ، حتى تتلاءم مع أجور السكان ، ولكى لا يتركوا هذه المدن بعد أن شهدت زيادة فى عدد سكانها خلال السنوات الأخيرة .

وإذا أرادت الحكومة تحقيق ذلك ، فلابد من تقديم دعم مادى للإدارة الجديدة ، حتى لاترتفع الأسعار بشكل كبير ، لأن جميع الخدمات المقدمة حاليا من قبل الإدارة الحالية يقدم لها الدعم المادى .

ونسأل جمال عبد المنعم عن مصير العمالة الموجودة حاليا : هل سيتم الاستغناء عن جزء منها ، أم ستنخفض مرتباتهم أم أن وضعهم سيبقى على ماهو عليه الآن ؟

ويجيب أن الخدمات سوف تشهد تحسنا لأن المستثمرين سوف يهتمون بهذه الشئون لكن سيكون ذلك على حسابهم وسيكلفهم الكثير .

ويؤكد الدكتور حمدى عبد العظيم رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية على أن تحويل إدارة المدن الجديدة للمستثمرين أمر جيد ، ولكن بشرط إخضاع هذه الإدارة للإشراف من جهات متعددة حتى يكون هناك ضمان لتأدية هذه المهمة بشكل جيد ، موضحا أن هذه الإدارة تمنع خضوع هذه المدن للمحليات مما يتيح دورا أكبر لمجالس الأمناء ، وجمعيات المستثمرين .

واقترح الدكتور حمدى ألا تزيد نسبة المستثمرين فى الإدارة الجديدة عن ٣٠٪ والباقى يوزع بين هيئة المجتمعات العمرانية والسكان ، ويكون الاعتماد فى أساليب العمل على الحوافز ، وبالتالى من يجيد تكون حوافزه حسب ما يقدمه العامل .

ويتم الاعتماد على مبدأ الثواب والعقاب .

وأضاف الدكتور حمدى عبد العظيم قائلا إن أسعار الخدمات سوف ترتفع فى ظل هذه الإدارة ، وهنا لابد من إعلام السكان والمستثمرين بما سيحدث ، حتى لا تحدث بلبلة فى المستقبل ، وإن كان الإشراف الحكومى عليها سوف يمهد لذلك ، مشيرا إلى أن مشكلة تسقيع الأراضى والشقق فى هذه المدن ، سوف تنتهى لأن عملية البيع ، سوف تخضع لعمليات العرض والطلب ، مثلما يحدث فى أى مكان آخر.



.. فؤاد مدبولى : لشركة القابضة ـى أفضل لحلول لتنمية لمدن الجديدة



مصطفى السلاب : زيادة الإقبال السكانى بسبب توافر الخدمات



محمد المنوفى : إجراءات إنشاء المصانع ستكون أسهل

جمال عبد المنعم : لابد من الإشراف الحكومى على الخدمات



د. حمدى عبد العظيم : نسبة المستثمرين فى الإدارة الجديدة يجب ألا تزيد عن ٣٠٪

منذ قديم الأزل .. والفلاح المصرى يعانى مرارات الحياة ، الفقر ، والجهل ، والمرض ، والتجاهل ، والإهمال الفظيع فى أدنى درجات السلم الاجتماعى ، مع أنه زارع الخير ، وساقيه ، وحاصده ، لا لنفسه للأسف .. ولكن للآخرين..!..فهو يكد .. ويكدح .. ويمزج بمياه النيل عرقه ، ليستخرج من الأرض خيراتها ، وكنوزها ، ثم يأتى من يأخذ الحصاد ، بعائد بخس هو الفتات !!... فلما قامت الثورة فى مطلع النصف الثانى من القرن الماضى ، كان الفلاح المصرى ، أول من أنصفته الثورة ، وثبت به من مرتبة الأجير فى أراضى الملاك ، والاقطاعيين ، إلى مرتبة المالك فى أراضى الدولة... ثم دارت الأيام .. وكشف الاستعمار الجديد عن وجهه القبيح ، هذه المرة فى مجال "الاقتصاد" ، أصبح "الدولار" هو المستعمر الجديد ، والمحرك الأول وراء سياسة الاقتصاد "المحتل ، وهاهو ذا -تبعا لسياسة تحرير سعر الصرف- يواجه الفلاح المصرى ، الغلاء الباهظ فى أسعار المستلزمات الزراعية ، خاصة بعد أن هبطت القوة الشرائية للجنيه المصرى ، فى الحضيض تبعا لنفس السياسة.. قرار تحرير سعر صرف المستلزمات الزراعية .. والآثار السلبية المترتبة عليه .. سواء على الناتج الزراعى .. أو الفلاح المصرى .. هو موضوع هذا التحقيق.

بعد تحرير سعر الصرف الفلاح المصرى وجها لوجه أمام ارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية !!



تحقيق : **مروى بدر الدين**

بداية يؤكد محمد عبد الحليم رئيس نقابة العاملين بالزراعة أن أهم المشكلات التى تواجه الفلاح المصرى الآن هى تحرير سعر صرف الحاصلات الزراعية ، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار ، فالدولة كانت تعطى للفلاح السماد مدعما ، وكان سعر طن سماد اليوريا لايتجاوز الـ ٤٥ جنيها ، أما اليوم فسعره ارتفع ١٠ مرات ، لأن هذا هو سعره العالمى ، ونفس الشيء بالنسبة للبذور والمبيدات وغيرها ، كلها خاضعة الآن للأسعار العالمية وسياسة العرض والطلب.

هذا بالإضافة إلى انخفاض قيمة الجنيه المصرى مقابل الدولار ، وبالطبع هذا الموضوع أصبح أكثر وضوحا خلال العام الحالى ، فمثلا طن سماد اليوريا غير المدعم كان ثمنه فى العام الماضى ٣٠٠ إلى ٣٢٠ جنيها ، أما هذا العام فقد وصل سعره إلى ٥٠٠ جنيه ، رغم أن سعر الدولار لم يتغير كثيرا عن العام الماضى ، ولكن الجنيه المصرى هو الذى يهبط ، وبسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى فقد أصبح هامش ربح الفلاح ضعيفا ، مما يعنى امكانية ابتعاد الفلاحين عن زراعة بعض السلع الرئيسية مثل القطن ، ففدان القطن إذا كان يعطى ٦ قناطير ويعطى ربحا قيمته ٣٠٠٠جنيه ،فإن الفلاح يصرف عليه ٢٥٠٠ جنيه ، أى أن العائد غير مجز خاصة وأن محصول القطن يشغل الأرض سبعة شهور.

الحلول المقترحة

نحن بصراحة نتفرج على هذه المشكلة ولم يقم اى شخص بعمل إيجابى للتصدى لهذه الأزمة ، ويمكن أن نأخذ الأفكار من الآخرين ، فمثلا الاتحاد الأوروبى به جمعيات وصناديق لحماية المنتج ، حتى لايتأثر بزيادة أو انخفاض سعر السلع ، ولا ننكر أن عندنا هذه المكاتب ولكن هى مكاتب يشغلها موظفون ليس أكثر ، ولاعمل لهذه المكاتب سوى أخذ

عمولات على البيع وعلى مستلزمات الإنتاج ، ولا تعمل أى شيء لتطوير الإنتاج.

فلو تصورنا أن كل منتج يعطى لهذه الجمعية أو الصندوق جزءا من ربحه ، فى مقابل القيام بحمايته من ارتفاع الأسعار أو الركود فإن هذا الاسلوب سوف يحمى المنتج من أى خسارة ، وهذا الدعم يعتبر نابعا من أصحاب المهنة ، وليس من الحكومة ، لأننا لو طلبنا من الحكومة عودة الدعم فهذا يعنى انهيار أكثر للإنتاج ، ونقول هنا إننا يجب أن نتولى مصالحنا بأنفسنا ، ولا نعتمد على الحكومة فى كل شيء ، كما يجب أن تقوم هذه الجمعيات بدور كبير فى التسويق ، وتنظيم الإنتاج ، وتوفير المعلومات عن المنتج ، ولذلك لايجب أن يقوم على هذه الجمعيات موظفون عاديون ، ولكن يجب أن يكونوا خبراء فى مجال البيع والشراء والتسويق ولديهم المعلومات الكافية لحماية أى منتج ، فمحصول مثل القطن يجب توفير المعلومات الكافية عن حجم العائد والتكلفة وجودة المنتج المتوافر ، وكيف سيتم بيعه ، ولمن ، ومتى ، وماهى الأسعار المناسبة ، وماهى مساحة الأرض التى نحتاج لزراعتها بهذا المحصول ، وماهى المساحات المأمولة ، كل هذه المعلومات يجب توفيرها مثلما يحدث فى الدول الخارجية .

وأيضا يجب حساب هامش الربح والخسارة للفلاح ، حتى يقبل على زراعة محاصيل مهمة ، كالقطن أو القمح ، ولايحجم عن زراعتها ، وعندئذ لانضطر إلى اللجوء للاستيراد والمذلة للدول الأجنبية.



إذن يجب على المنظمات والجمعيات غير الحكومية أن تنخرط فى المعركة ، ولانقف كالمتفرج من بعيد ، لأننا فى عصر التنافس ، ويجب أن يفهم كل شخص مهنته جيدا وإلا فعليه أن يبتعد.

موارد الجمعيات

وموارد هذه الجمعيات تكون نسبة متواضعة من هامش ربح المنتجين ، وغالبا ما يكون هذا المبلغ مضافا على السعر للمستهلك ، فالمنتج لن يخسر شيئا ، مثل خمسة قروش على كل كيلو فراخ ، وإذا حدث وارتفع سعر العلف ، تقوم هذه الجمعية بشراء العلف وبيعه بسعر قريب من السعر القديم ، فمثلا إذا كان ثمنه ٥٠٠ جنيه وأصبح ثمنه ٧٠٠ جنيه ، فتقوم الجمعية ببيعه بـ ٦٠٠ جنيه ، وبهذه الطريقة تحل المشكلة دون زيادة واضحة فى السعر ، وأيضا إذا حدث ركود فى السوق ، وضعف البيع ، فإن الجمعية توفر ثلاجات ومجازر لحفظ الفراخ أو تفتح أسواقا بديلة ، أما إذا جاءت مثلا موجة حر فتقوم الجمعية بإيجاد أجهزة تكييف وبهذه الطريقة نتجنب خسارة آلاف الجنيهات.

مشكلات صغار المنتجين

الواضح أن الفلاح الصغير هو الذى تسوء حالته أكثر فأكثر ، خاصة وأن الميكنة قد حلت محل العامل ، وأضرت به ، وسببت له البطالة ، فما تقوم به الآلة فى ساعة كان عشرة عمال يقومون به فى يوم كامل ، كما أن هناك أيضا مشاكل لاحقت بعض المنتجين وأدت إلى غلق الكثير من المشاريع وخاصة مزارع الدواجن ، حيث إن تكلفتها أصبحت كبيرة من علف ، وأدوية بيطرية ، وغيرها ، فى مقابل سعر غير مجز للإنتاج.

وإذا كنا نفرح ونهلل بملايين الأفدنة التى تم استصلاحها فى مصر ، فيجب علينا أن ننظر أولا إلى كيفية الاستفادة من هذه الأرض ، ولايترك كل شخص حسب مزاجه يزرع مايريده ، ثم نفاجأ أن معظم الأراضى مزروعة برتقال ، وعنب ، وكنتالوب ، فى الوقت الذى نستورد القمح من الخارج ، فلماذا لاتوضع سياسة لاستغلال هذه الأراضى فى زراعة المحاصيل الحقلية .

حتى الزيتون الذى يتم زراعته فهو أصناف للتخليل ، ولايمكن استخراج زيت منه حتى نستطيع تصديره مثل باقى الدول ، والذى يحدث هو أن كل صاحب قطعة زراعية ينظر للأرض التى بجواره ويقوم بزراعة نفس الصنف ، وهذا هو تقليد أعمى دون فكر أو تخطيط ، ولكن قد آن الأوان للنظر للأمور نظرة شاملة لتحسين وتطوير الإنتاج الزراعى والحيوانى فى مصر ، ولانظل مستسلمين للمشاكل دون اتخاذ خطوات إيجابية ، لأن مصر أولا وأخيرا بلد زراعى حباها الله بمياه النيل ، وأرض خصبة ، وهذا هو مايميزنا ، فلسنا من أصحاب المعادن ولا البترول ولا التضاريس ، ولكن الزراعة ثم الزراعة ، فإذا نجحنا فيها فإننا سوف ننافس العالم فى منتجاتنا ، أما إذا فشلنا فسوف نظل نستجدى رغيف الخبز.

يقول عادل عمر - يمتلك أرض زراعية بمحافظة كفر الشيخ- أن الزراعة أصبحت تواجهها كثير من المشاكل بعد غلاء الأسعار وبعد تحرير سعر الصرف ، فكميات الكيماوى التى كانت تصرفها الجمعية الزراعية ، تم تقليلها إذ كانت تصرف ٣ شكاير أو ٤ للفدان الواحد ، أما الآن فيتم صرف شكارة واحدة للفدان ، والباقى يشتريه الفلاح من السوق السوداء أو التجارة الحرة مع أننا كفلاحين لانعرف هؤلاء التجار ، أو من أين يتم شراء الكيماوى ، فيجب أن يتم تعريفنا على هؤلاء التجار خاصة وأن هناك تجارا يغالون جدا فى أسعارهم ويمكن أن يكلفنا ذلك الكثير.

ويسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج فإن كثيرا من الفلاحين قد قللوا فى إنتاجهم ، لأنهم لم يعملوا حسابهم على أساس هذه الزيادة ، فشكارة الكيماوى كان ثمنها فى الجمعية ٣١,٥ جنيها ، والآن تباع فى السوق الحرة بـ٥٣ جنيها ، ورغم ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج ، فإن المحاصيل الزراعية لم ترتفع أسعارها بالقدر الكافى ، إذ أن أردب القمح لم يزد ثمنه سوى خمسة جنيهات ، وسعر أردب الأرز ١١٠ جنيهات ، مع العلم أن سعره كتقاوى وصل إلى أكثر من ١٥٠

جنيهـا ، وفي بعض الأحيـان ٢٠٠جنيه.

والفدان يعطى محصولا حسب الكيماوى ، وبعد زيادة أسعار الكيماوى فإن الفلاح البسيط لن يقدر على شرائه وبالتالى فإن محصوله سوف يقل ، ويزداد فقر الفلاح المصري.

ومن المحاصيل الزراعية التى زاد ثمنها محصول الأرز ، كان فى أول الموسم ٧٥٠جنيها وقد وصل حاليا إلى ١٣٥٠جنيه (طن الأرز الشعير) وطالما حررت الحكومة سعر صرف مستلزمات الإنتاج ، كان يجب أن تحرر سعر صرف المحاصيل.

وكذلك المبيدات لم تنج هى الأخرى من نفس المشكلة ، فقد زاد ثمنها بطريقة واضحة ، فمبيد"قيوردان " مبيد ديدان الأرز كان سعره فى العام الماضى ١٩ جنيها ووصل هذا العام إلى ٣٢ جنيها ، والعلف زاد سعره أكثر من الضعف ، فقد كان يباع بـ ٢٠جنيها ووصل إلى ٤٠ جنيها ، وشكارة الردة كانت ١٧ جنيها ، وصل ثمنها اليوم إلى ٣٠ جنيها .

ونفس الشيء زاد ايجار قيراط البرسيم من ٥٠ جنيها إلى ١٠٠ جنيه ، وهذا سوف يؤدى إلى غلاء أسعار البهائم ، وبالتالى فالذى كان يربى ٤ أو ٥ بهائم ، سوف يخفضه الي٢ أو ٣ ، وهذا أيضا سيضر بالثروة الحيوانية.

أفكار جديدة

وهناك أفكار جديدة كان يجب أن تتبعها الحكومة لمواجهة هذه المشكلة حتى لانترك الفلاحين وحدهم فى مواجهة هذا النظام ، فمن الممكن أن تبيع الجمعيات المستلزمات بأسعار أكثر ، ولكن ليس مغالا فيها حتى تضبط الأسعار مع التجار ، وهذه نفس فكرة المجمعات الاستهلاكية .

ونحن لاننكر فضل وزارة الزراعة ، حيث إنها تصرف لنا تقاوى ممتازة ، فقد كان الفدان فى الخمسينيات يعطى بالمجهود الشديد ٥ أرداب قمح ، أما الآن فهو يعطى ١٨ أردبا ولكن بشرط توافر مستلزمات الإنتاج.

ومع النظام الجديد . . فمن المتوقع انهيار حال الزراعة فى مصر ، فالفلاح وبهذه الطريقة سوف يزداد فقرا ، وخاصة الفلاح البسيط والأجير ، والملاحظ أن الأجير الذى كان يأخذ ١٠ جنيهات فى اليوم ، ويعمل طول اليوم بجد ، أصبح هذا المبلغ بسيطا جدا بالنسبة له ، ولذلك لا يأتى للعمل سوى ساعتين ، ويعمل دون اهتمام ، وكل ذلك سوف يؤثر على إنتاج الأرض الزراعية فى مصر.

ويضيف على ناصف "مربى ماشية" :قائلا إن تربية المواشى فى هذه الفترة أصبحت سيئة ، وغير مجدية ، بعد ارتفاع الأسعار ، وهبوط الجنيه المصرى ، فنحن نستخدم التبن كعلف للمواشى ،وهو نتاج محصول القمح ، الذى تضاعف سعره ٤ أضعاف عن العام الماضى ،ولا أحد يعرف كيف جاءت هذه الزيادة فقد كان حمل التبن (٢٥٠كيلو) بـ ٢٠ جنيها ، أصبح ثمنه الآن خمسين جنيها ، والمربون مضطرون للشراء بهذه الأسعار الرهيبة.

وللأسف هناك بعض الناس تأخذ التبن وتخزنه ولاتبيعه ، حتى يرتفع ثمنه ، وتبيعه بأسعار مرتفعة ، وذلك رغم أنه لاغنى عنه حتى لمزارع الدواجن ، فكل عنبر يحتاج كل ٤٥ يوما إلى ٦ أحمال تبن ، وهذا عبء كبير أدى إلى زيادة الأسعار من ناحية ، ومن ناحية أخرى غلق بعض مشاريع تربية المواشى أو الدواجن.

وسوف يؤثر ارتفاع الأسعار على محصول مثل القمح بسبب ارتفاع أسعار البرسيم الذى سوف يتهافت الفلاحون على زراعته ، ويبتعدون عن زراعة القمح ، حيث إن ربح قيراط واحد من البرسيم يساوى ربح فدان كامل من القمح .

والسؤال هنا : ماذا ستكسب الحكومة إذا تم انهيار الثروة الزراعية والحيوانية فى مصر؟ فالحقيقة يجب أن نقف وقف جادة كفلاحين ومستثمرين ورجال أعمال وحكومة لتطوير الزراعة وتغليظ العقوبة على من يتلاعبون بنا من التجار.

مشاكل المستثمرين فى الأراضى الجديدة

عام مضى .. والحال كما هو .. والشكوى كما هى .. والحلول مطروحة ولكنها مفقودة .. وأصحاب الحلم .. يطاردهم كابوس المشاكل هنا وهناك .. يصبرون تارة .. ويصرخون تارة أخرى ..

يجتهدون فى حل مشاكلهم .. وتخذلهم الحلول أحيانا .

إنها قصة المستثمرين فى الأراضى الجديدة .. ذلك المسلسل الصحفى الذى نتبناه على مدار عدة أعداد فى السنوات الأخيرة بالمجلة .. وشاهدنا واستمعنا للكثير وكنا دائما نقف موقف المحايد .. نضع الحقائق أمام القارئ أملا منا فى أن يصل صوت من تحدثوا إلينا إلى المسئولين والمهتمين بذلك الموضوع.. واليوم .. ونحن نحتفل بعيد الفلاح فى التاسع من هذا الشهر لا نستطيع أن نطوى الصفحة لنبدأ صفحة أخرى وذلك لأن المشاكل لازالت رابضة على النفوس تبحث عن يد رحيمة ترفع عنها تلك المعاناة

ومرة أخرى تلتقى " العمل " مع عدد من المستثمرين فى الأراضى الجديدة يتحدث كل منهم عن مشكلة من المشاكل التى أصبحت تمثل أرقا وصداعا يحولان دون تحقيق الهدف .. خاصة وأن الأمل فى قطاع الزراعة ..

تحقيق : مجيب رشدى

جـــروح لـــ

يبدأ السيد محمد جاب الله بالنوبارية حديثه عن مشكلة أزلية والخاصة بمياه الصرف الزراعى ، والتى يراها هامة جدا لعودة الأراضى للزراعة من جديد وما يرتبط بها من مشاريع إنتاج حيوانى وزراعى توقفت نتيجة هجرة أصحاب الأراضى بسبب احتباس المياه بالأراضى الزراعية وبحل تلك المشكلة سيتم توفير عدد كبير من فرص العمل الثابتة والحقيقية .. وبعد حل تلك المشكلة ستكون المهمة الصعبة الأخرى هى توزيع المياه لرى الأراضى وفقا للأولويات واحتياجات المناطق .. أيضا لابد من حل مشاكل انقطاع الكهرباء والتى تعد وسيلة أساسية جنبا إلى جنب مع المياه فى مسألة الرى .

أعباء إضافية

أما كارم حمدى (بالنوبارية) فله عتاب على ارتفاع أثمان السماد والمبيدات الحشرية لتلافى آفات فى الزراعة الأمر الذى يجعل المستثمر يرفع أو يضاعف من قيم منتجه الزراعى إذا ما أراد بيعه أو تصديره .

ويضيف : أنه على الحكومة ألا تحمل المستثمر أو الخريج فى الأراضى الجديدة أعباء إضافية برصف الشوارع والمساهمة فى إنشاء شبكات الكهرباء والمياه والصرف ، ويوصى : بضرورة استخدام التكنولوجيا الحديثة فى عملية الزراعة لتنميتها وزيادة المحاصيل وجودتها.وقد أثبتت التجربة نجاحها فى عدد من زراعات الفاكهة والتى أصبحت تصدر إلى الدول الأجنبية والعربية بجودة عالية .

غياب الصيانة

المهندس صبرى شاهين



م تلتئم بعد !!

(بالنوبارية) .. ينادى بضرورة الاهتمام بعمليات الصيانة سواء بالنسبة لمصارف المياه أو بالنسبة لشبكات الكهرباء وغيرها من الخدمات التى لها علاقة مباشرة بعملية الزراعة وهو أمر شبه مفقود بالأراضى الجديدة .. كما يطالب بضرورة الاهتمام بتدريب العمالة الزراعية تدريبا متطورا يتلاءم مع تطور العصر ومع متطلبات الزراعات الجديدة التى تشهدها تلك الأراضى وضرورة تطبيق الأساليب العلمية المتطورة فى عمليات الزراعة وإجراء البحوث الزراعية اللازمة لاكتشاف مواطن الضعف والقوة فى زراعتنا .

خدمات ضرورية

ومن ناحية أخرى يرى المهندس محمود النمر (بالنوبارية) أنه لازال هناك غياب كبير للكثير من الخدمات الطبية والاجتماعية والثقافية والترفيهية لسكان تلك القرى فى الأراضى الجديدة وهى فى نظره لا تقل أهمية عن الخدمات الرئيسية للزراعة والرى لأنها خدمات رئيسية للعنصر الرئيسى فى عملية الزراعة وهو العنصر البشرى ، ويطالب بسد الفجوة فى تلك الاحتياجات بتوفير أطباء متخصصين ووحدات ومعامل تحليل بالنسبة للخدمة الطبية .. وإنشاء نواد اجتماعية وترفيهية تقضى بها الأسر فى تلك المناطق أوقاتا خلال العطلات والإجازات .

القروض وفوائدها

أما مصطفى الجندى وهو خريج بإحدى قرى الأراضى الجديدة فتؤرقه قصة القروض وفوائدها بالنسبة للخريجين .. حيث تضاعف تلك الفوائد والديون عن المبلغ الأصلى الذى يمنحه بنك التنمية والائتمان الزراعى نتيجة لعدة مشاكل أهمها مشكلة الرى وتوقف الزراعة بالأراضى وبالتالى ضعف الإنتاج وتراجعه .. ويطالب بضرورة التدخل لحل تلك المشكلات وتأجيل سداد الأقساط وجدولة الديون لحين عودة الأرض إلى إنتاجيتها الطبيعية .

ويطالب الجندى أيضا بضرورة معالجة مشكلة عدم توافر شبكات الصرف الصحى ببعض مناطق الأراضى الجديدة وإزالة المخلفات والقمامة من أمام البيوت والعمل أيضا على معالجة مشكلة الذباب والناموس المتراكم نتيجة لغياب خدمات الصرف وتراكم القمامة

ومعظم هذه المشاكل تنحصر بالدرجة الأولى فى وزارتين هما وزارة الرى المسئولة عن توفير المياه والصرف الزراعى أيضا وزارة الكهرباء والمسئولة عن شبكات الكهرباء خاصة وأنهما - أى المياه والكهرباء - مرتبطتان ارتباطا وثيقا بالزراعة فى الأراضى الجديدة .. فماذا يقول المسئولون فى كلا القطاعين :

دور الري .. والكهرباء

تبدأ وزارة الموارد المائية والرى قريبا دراسة الجدوى لمشروع غرب الدلتا لتحسين حالة الرى فى ٢٠٠ ألف فدان واستصلاح ١٠٠ ألف فدان أخرى .

وقد صرح وزير الرى والموارد المائية د. محمود أبو زيد أن هذا المشروع يتضمن إنشاء ترعة جديدة من فرع رشيد ويخرج منها فرعان الأول يتجه شمالا إلى أراضى الخريجين بالنوبارية والبستان والثانى جنوبا لتحسين الرى فى ٢٠٠ ألف فدان تروى حاليا بالمياه الجوفية .

وأكد د. محمود أبو زيد على أن هناك حالة طوارئ مستمرة بين أجهزة الوزارة لحين الانتهاء من فترة الصيف الذى تزيد فيه الاحتياجات المائية حيث تم تشكيل غرف عمليات فرعية بمختلف إدارات الرى تقوم بمتابعة فترة

الزراعات الصيفية وإبلاغ الغرفة المركزية لتوفير الاحتياجات المائية أولا بأول والقضاء على الاختناقات خصوصا فى الأراضى الجديدة للخريجين والمستثمرين .

وأضاف أنه يتم حاليا تنفيذ مشروع التوافق بين الاحتياجات المائية والتصرفات من خلال شبكة اتصال تربط بين إدارات الرى النموذجية والتى تقدم بيانات وافية فى هذا الخصوص .

وكان وزير الرى قد وافق على الاقتراحات التى تقدمت بها اللجنة العليا للمرافق لحل مشاكل الخريجين والمستثمرين بمديرية التحرير حيث تم الاتفاق على جدولة مستحقات شركات الكهرباء المستحقة على أراضى الخريجين وسدادها على أقساط خلال السنوات العشر القادمة .. على أن يتقدم هؤلاء بطلبات لإنشاء عدادات كهرباء خاصة لكل واحد بدلا من المحاسبة الإجمالية التى كانت تتم .. كما أشار سيادته إلى بدء تنفيذ إنشاء محطات رفع صغيرة بمنحة من الإمارات لتوفير مياه الرى لمساحة كبيرة من الأراضى فى المناطق الجديدة بدلا من المحطات الكبيرة لتخفيف العبء على المزارعين والقضاء على المشاكل الناجمة عن تلك المحطات الكبيرة .

كما أكد د. محمود أبو زيد على انتهاء الدراسة الخاصة بإمكانية استخدام مياه الصرف الصحى المعالجة من محطتى الصرف الشرقية والغربية بالإسكندرية والتى تنتج يوميا ١,٥ مليون متر مكعب لرى الأراضى وذلك بالتعاون مع وزارتى الزراعة والإسكان .. وقال إن المشروع يهدف لاستغلال المياه المعالجة فى زراعة ٧٠ ألف فدان بالمنطقة المحصورة بين ترعة النصر وطريق وادى النطرون – العلمين

وأضاف سيادته أنه يمكن الاستفادة من هذه المياه فى زراعة النباتات العطرية والمحاصيل الصناعية مثل القطن والتيل والكتان وذلك ضمن خطة الوزارة للاستغلال الأمثل لكافة المصادر المائية غير التقليدية وأكد أنه يجرى حاليا تحديد حجم الاستثمارات المطلوبة والبرامج الزمنية لتنفيذ تلك الدراسة.

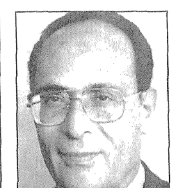
مشكلة الكهرباء

وفى إطار حل مشكلة الكهرباء فى الأراضى الجديدة .. ومن جانبه صرح د. حسن يونس وزير الكهرباء والطاقة بأنه قد تم توقيع اتفاقية المشاركة فى تمويل المرحلة الثانية لمحطة توليد كهرباء النوبارية العملاقة البالغ طاقتها الإجمالية ١٥٠٠ ميجاوات .. وبين قطاع التعاون الدولى والصندوق الكويتى بالتنمية ويقدم بمقتضاها الصندوق قرضا جديدا ميسرا قيمته مائة مليون دولار .

كما صرح د. يونس بأن قطاع الكهرباء قد تلقى عدة موافقات مبدئية من بنك الاستثمار الأوروبى بتقديم قرض آخر ميسر قيمته ١٥٠ (مائة وخمسين) مليون يورو للمرحلة الثانية بمحطة النوبارية بعد مشاركته بمبلغ مماثل فى المرحلة الأولى وكذلك من الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى الذى وافق على تقديم ٨٠ مليون دولار للمرحلة الثانية إضافة لمساهمة الصندوق الكويتى .

وأضاف وزير الكهرباء أن تمويل المرحلة الأولى للمحطة قد اكتمل وجارى حاليا تقديم ٣ عروض عالمية لتوريد التوربينات الغازية الأربعة للمرحلتين الأولى والثانية طاقة ٢٥٠ ألف كيلو وات لكل منها تمهيدا لاختيار أفضلها ماديا وفنيا وبشرط تعظيم نسبة المكون المحلى فى عروض الشركة الفائزة تمهيدا لتشغيل هذه الوحدات عامى ٢٠٠٤و ٢٠٠٥ بينما يتم تشغيل الوحدات التجارية عام ٢٠٠٥ لتنتج ٥٠٠ ألف كيلو وات دون استهلاك أى وقود للمحافظة على البنية .. وهذه المحطة يبلغ إجمالى استثماراتها ٨١٥ مليون دولار يتم توفيرها من الموارد الذاتية ومساهمات الجهات الصديقة .

وأكد وزير الكهرباء أن هناك تعاونا مستمرا وتنسيقا متكاملا بين وزارات الكهرباء والرى والزراعة فى النهوض بتلك الخدمات فى كافة المناطق والأراضى الجديدة


د. محمود أبوزيد

على مستوى الجمهورية .. وقال إن وزارة الكهرباء تسعى جاهدة لتنظيم الجهد بالشبكة الكهربائية الموجودة وتقليل الفاقد وتخفيف الأحمال عن المحولات الرئيسية كذلك استقرار التيار للمشتركين بتركيب مكثفات تعويض القدرة وهى مهمات تكنولوجية حديثة يتم تركيبها على خطوط الشبكة الكهربائية ومحطات المحولات والقيام بهذا الغرض.

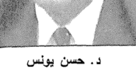
الزراعة تجد حلا

وماذا عن رأى الجهة الأولى المسئولة عن الزراعة فى مصر ممثلة فى وزارة الزراعة ودورها فى كل ما يحدث فى الأراضى الجديدة ومشاكل المستثمرين بها ؟

يحدد د. يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى ٩ محاور رئيسية تمثل الاستراتيجية الجديدة لحل معظم تلك المشاكل سواء فى قطاع الزراعة ككل أو فى ضوء ما تشهده بعض الأراضى الجديدة بوجه خاص ، ويلخصها فيما يلى :

– زيادة معدل النمو السنوى للإنتاج الزراعى حتى عام ٢٠١٧ عن طريق التوسع الزراعى النباتى والحيوانى أفقيا ورأسيا والاستفادة من المزايا البيئية والتنافسية للزراعة المصرية وبما ينعكس فى تحقيق الأمن الغذائى ، وزيادة الصادرات وفتح فرص عمل جديدة منتجة وتحسين دخول ومستوى معيشة السكان الزراعيين والريفيين .

–استصلاح واستزراع ٣.٤ مليون فدان جديدة ، ودخول مصر عصر المشروعات الزراعية العملاقة


د. حسن يونس

فى توشكى ودرب الأربعين وشرق العوينات وترعة السلام .

– التوسع الزراعى النباتى الرأسى عن طريق تعميم الأصناف الجديدة العالية الإنتاجية والجودة والمقاومة للظروف المعاكسة كالحرارة والجفاف والملوحة والمقاومة للآفات وذات الاحتياجات المائية الأقل .

– الاستمرار فى تنمية الثروة الحيوانية ، ومن المستهدف زيادة نصيب الفرد من البروتين الحيوانى من ١٨ جراما فى اليوم إلى ٢٤ جراما.

– ترشيد استخدام مياه الرى وتحويل الرى فى الحدائق من الرى السطحى إلى الرى بالطرق الحديثة وبما يوفر حوالى مليار متر مكعب مياه سنويا .

– الاستمرار فى تقليل استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية والاعتماد على برامج المكافحة البيولوجية المتكاملة بما يقلل تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة ويزيد القدرة التنافسية العالمية والتصدير من جهة ويحافظ على صحة الإنسان والحيوان وعلى مصادر الطبيعة والبيئة من جهة أخرى .

– زيادة قيمة الصادرات الزراعية من مليارين إلى ٥ مليارات جنيه سنويا من خلال النفاذ إلى الأسواق الخارجية فى إطار منظمة التجارة العالمية واتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة المصرية الأمريكية والكوميسا الأفريقية ، هذا علاوة على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والسوق العربية المشتركة .

- تشجيع الاستثمار الخاص المصرى والعربى والأجنبى فى الزراعة والمشاريع القائمة عليها .

- دعم مؤسسات البحث العلمى الزراعى وخاصة فى مجال الهندسة الوراثية والبيوتكنولجى ومؤسسات الإرشاد والائتمان والتسويق والتعاون الزراعى ودعم دور المرأة والمنظمات الأهلية غير الحكومية فى التنمية الزراعية والريفية .

ويقول وزير الزراعة ، إن تلك المحاور يمكن أن تتحقق من خلال تنمية وصيانة الموارد الطبيعية الزراعية والبيئية من خلال إنشاء قاعدة بيانات للموارد الأرضية وخواصها الثابتة والمتغيرة ، وكذلك إنشاء وتحديث خرائط استخدامات الأراضى أخذا فى الاعتبار الأقاليم الزراعية والأراضى الزراعية الجديدة وكذلك إجراء الدراسات والبحوث اللازمة لرفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية الزراعية من أجل الإنتاج الزراعى المستدام والمحافظة على البيئة .

ويضيف د. والى : وبالنسبة للمحاصيل الحقلية فيتم رفع كفاءة إنتاج المحاصيل من خلال استنباط الهجن والأصناف مبكرة النضج عالية الإنتاج والمقاومة للأمراض والظروف غير المواتية من ملوحة وجفاف وارتفاع درجات الحرارة والصقيع وإنتاج أصناف تلائم ظروف التكثيف الزراعى .. أما بالنسبة لوقاية النباتات فإنه تم إنشاء قاعدة بيانات للآفات الزراعية فى مصر وإعداد لمجاميع مرجعية للآفات الزراعية وترشيد المبيدات فى مكافحة الآفات وكذلك إجراء البحوث الأساسية والتطبيقية على الحشائش وطرق مكافحتها .

أما د. مجدى مدكور رئيس مركز البحوث الزراعية فيعطينا فكرة عن دور هذا المركز فى النهوض بعملية الزراعية سواء فى الأراضى الجديدة بصفة خاصة أو فى الرقعة الزراعية ككل بشكل عام .

فيقول يعتبر مركز البحوث الزراعية من المؤسسات البحثية الرئيسية فى مصر وهو المسئول عن تطوير القدرات التكنولوجية وهو يتبع وزارة الزراعة ويهدف إلى تنمية الثروة الزراعية والحفاظ عليها عن طريق إجراء البحوث والدراسات فى شتى الميادين وكذلك نشر نتائج تلك البحوث وتداولها والعمل على الاستفادة منها وتعميم تطبيقها بإرشاد المزارعين بما يتلاءم والظروف البيئية وكذلك تقديم المشورة الفنية لمختلف الأجهزة الحكومية والهيئات العامة والشركات والعاملين فى الميدان الزراعى مع وضع المواصفات لمختلف مستلزمات الإنتاج من التقاوى والمبيدات والمخصبات ومواد العلف والآلات الزراعية وخلافه .

ويضيف مدكور : ويقوم المركز أيضا باقتراح التشريعات الجديدة التى يتطلبها تنفيذ السياسة الزراعية مع الاشتراك فى وضع البرامج الإرشادية طبقا لما تسفر عنه نتائج البحوث والتجارب .

ويستطرد سيادته قائلا : لقد قمنا بعمل ١٤ برنامجا قوميا تغطى جميع أوجه النشاط الزراعى فيها البنية الأساسية وتشمل الأراضى والمياه ثم الثروة النباتية وتم عمل ٨ برامج قومية للنهوض بمحاصيل الحبوب ومحاصيل الألياف والمحاصيل الزيتية والأعلاف والبقول ومحاصيل السكر والمحاصيل البستانية والهندسة الوراثية ووقاية النبات ثم بعد ذلك الثروة الحيوانية والسمكية للنهوض بالإنتاج الحيوانى وصحة الحيوان والثروة السمكية ، وفى كل مجال كانت البحوث والإرشاد مجالات متلازمة معا حتى نصل إلى ما نصبو إليه.

وفى الختام .. هل هذه التصريحات الرسمية سترى النور قريبا بحيث عندما يحل عيد الفلاح فى العام القادم نجد أن كثيرا من هذه المشاكل المثارة حاليا قد وجدت على الأقل طريقها إلى العلاج الناجح أم أن الأمر سيظل مجرد تصريحات للمسئولين للاستهلاك فقط دون أن يصحب ذلك خطوات تنفيذية ملموسة للجميع !!

بعد قرار جدولة مديونياتهم:

متى تنتهى مشاكل الفلاحين .. مع بنك التنمية والائتمان الزراعى؟

عرفت مصر الائتمان الزراعى المنظم بإنشاء بنك التسليف الزراعى ، وكان الهدف من إنشائه تشجيع التسليف الموسمى للزراعات ، بدلا من الائتمان العقارى ، والتخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية الناشئة عن تقلبات أسعار الحاصلات الزراعية ، ومساندة الحركة التعاونية بتوفير مصدر تمويلى مناسب لأعضائها .. وفى عام ١٩٧٦ أنشئ البنك الرئيسى "للتنمية والائتمان الزراعى" لتوفير التمويل اللازم للنشاط الزراعى ، ولدفع عمليات التنمية فى القطاع الزراعى ، أى أنه بنك تنموى ، بالإضافة إلى أعماله المصرفية . . وقد حقق البنك أهدافه ، إلا أنه فى الفترة الأخيرة تعالت صيحات واستغاثة المزارعين من تجاوزات البنك ، فبعد أن كان شعار البنك "اسألونى كم خدمت لا كم ربحت" أصبح بنكا استثماريا ، واختفى تدريجيا شكل التمويل التعاونى ، لتحل محله سياسة تحقيق أكبر كم من الربح .. مما جعل قضية تعثر الفلاحين فى سداد مديونياتهم لبنوك القرى ، من أهم القضايا التى تهتم الحكومة بوضع حل لها .

تحقيق : **انتصار سليمان**

قضية الائتمان الزراعى فى مصر تبدأ منذ العشرينيات من القرن الماضى ، فقد صدر القانون ٢٣ لسنة ١٩٢٧ ، الذى سمح بتقديم قروض زراعية للفلاحين بسعر فائدة ٤٪ ، من خلال الجمعيات التعاونية ، ثم تم إنشاء بنك التسليف ، ومنذ إنشائه حدد سعر الفائدة ٣٪ على قروضه للجمعيات التعاونية ، ٥٪ للأفراد مباشرة ، دون وضع حد أعلى لحجم القرض ، وتحول بنك التسليف عام ١٩٤٨ إلى بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، واتسع نطاق توليه مسئولية الائتمان فى الريف ، بسعر فائدة لقروضه لاتتجاوز ٥٪ ، ولكن بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ أدت الحركة التعاونية الزراعية إلى مزيد من التيسيرات على الفلاحين ، فى سبيل حصولهم على الائتمان اللازم لزراعتهم بأيسر السبل ، وبأقل سعر فائدة ، حتى وصل الأمر أن صدر قرار جمهورى رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ بإلغاء الفوائد على المعاملات الزراعية الائتمانية ثم كانت النكسة التى أصابت الائتمان الزراعى ، بصدور قانون ١١٧ لسنة

١٩٧٦ الذى ترتب عليه إنشاء البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى والذى يشرف على مايسمى ببنوك القرى .

وكانت أهم مظاهر هذا القانون:

عودة أغلب القروض الزراعية بضمان الأرض وليس بضمان المحصول .

أصبحت النسبة الأكبر من هذه القروض تمنح لصالح المشروعات الاستثمارية -حقيقية أو وهمية- وليس لصالح زراعة المحاصيل ، وارتفعت قيمة الفوائد إلى نسبة عالية ومتوالية الصعود فى تناسب عكسى ، مع تدهور أحوال الفلاحين حتى وصلت إلى ١٩٪ على بعض القروض الحيوانية ، وتم إعطاء بنوك القرى -وفقا لنصوص هذا القانون- حق الحجز الإدارى على الفلاحين المتعاملين معها ، وحبسهم لاسترداد قروضهم دون صدور أحكام قضائية بذلك.

حتى وصلت جملة القروض المقدمة للفلاحين عام ١٩٨٩ إلى ٧١٢ مليون جنيه بفائدة تتراوح بين ٥٪ و٦٪ من جملة قروض استثمارية ، بلغت ٢٠٤٧ مليون جنيه ، أى ٤٠٪ فقط من قروضه للأعمال المرتبطة بالزراعة.

المشكلة ذات طرفين!

قدم بنك التنمية والائتمان الزراعى كغيره من البنوك قروضا بضمان الحيازة الزراعية للأرض ، سواء كانت ملكا لهم أو مؤجرة ، وحصل الفلاحون على بعض القروض ، لكنهم عجزوا عند السداد ، مما تسبب فى حجز البنك على الأرض والزج بعشرات الفلاحين فى السجن ، وعاما بعد عام ، وبزيادة الفائدة المركبة زادت المشكلة .

فمن هو السبب فيها : البنك أم الفلاح؟!!

يقول محمد محيى الدين الباشونسى أمين عام النقابة العامة لعمال الزراعة :

السبب فى هذه المشكلة هما الطرفان ، البنك والفلاح ، فقد تسبب البنك بفوائده العالية التى أصبحت تتراوح بين ٧٪ و١٨٪ فى إرهاق كاهل الفلاح وعجزه عن السداد ، كما يلاحظ أن صغار المزارعين هم دائما الذين يتحملون الفائدة الكبيرة خاصة أن عائد ربح المشروع ، الذى طلب من أجله القرض ، لايصل أبدا إلى ١٨٪ ، مما يعنى عجز المزارع عن السداد!.

كما تبين أن بعض الفلاحين اقترضوا من البنوك ، ليس بهدف عمل مشروعات وإنما لأهداف شخصية كتزويج الأبناء ، أو بناء منزل بالطوب الأحمر ، أو شراء سلعة كمالية ، وكانت النتيجة أنه مطالب بسداد القرض وفوائده ، دون أن يمتلك حق السداد!!.

وتزداد المشكلة عاما بعد عام ، لأن البنك لايقدم حلولا جذرية لإنهاء المشكلة . . بل يكتفى بتسديد الفائدة ، وتجديد القرض على الورق للعام القادم ، وهكذا يستمر المزارع فى سداد الفائدة سنويا ، ويبقى الدين كما هو ، مضافا إليه الفوائد التى تتراكم عاما بعد عام.

ونحن كنقابة لعمال الزراعة نطالب بنك التنمية الزراعية بألا يغالى فى سعر الفائدة ، وتقسيم الناس إلى مجموعات ، فالدولة حددت سعر الفائدة ٧٪ ، فلماذا يتحمل صغار المزارعين ١٨٪ على بضعة آلاف يقترضونها فى حين أن كبار الملاك يحصلون على قروض كبيرة بفائدة ٧٪ ، وللأسف لايستثمرونها فى مشروعات تزيد الإنتاج وتحقق التنمية ، وإنما يضعونها ودائع فى بنوك أخرى بفائدة ١١٪ ويحصلون على فرق السعر.

مضاعفة الخدمات الاستثمارية

ويقول محمد محمد النجار رئيس الجمعية التعاونية المشتركة بالزقازيق:

زادت مشاكل الفلاحين مع البنك ، بعد أن سحب البنك كل اختصاصات الجمعيات التعاونية ، فقديما كان الفلاح يتعامل مع الجمعية التعاونية للحصول على الأسمدة ، والتقاوى ، وكافة مستلزمات العمل الزراعى ، ولكن بعد صدور القرار الوزارى بتولى بنوك القرى مسئولية توفير مستلزمات العمل الزراعى بدأت المشاكل فى الظهور.

فقد صدر القرار الوزارى أول الأمر بتحويل الأسمدة والتقاوى ومستلزمات العمل الزراعى إلى البنك ، ثم أصبحت ٦٠٪ فقط ، ووصلت الآن ٣٥٪ ، مما جعل عمل الجمعيات التعاونية يتقلص ، ولايجد الفلاح طلباته فى غير البنك وعندما يلجأ الفلاح للبنك تبدأ المشاكل ، فبعض الفروع تصر على البيع بالأجل ، رغم قدرة بعض الفلاحين على الشراء الفورى لتضاعف قيمة السلعة ، وتستفيد بالفوائد التى تصل فى بعض الأحيان إلى ١٩٪ على الرغم من أن الفائدة القانونية التى هى ٧٪ فقط ، لايحصل عليها غير كبار الملاك ، وأصحاب النفوذ ، كما يفرض البنك على الفلاح أن يشترى سلعة أخرى بجانب السلعة التى يريدها ، وأحيانا لايكون محتاجا لها ، والنتيجة زيادة مبلغ الدين عليه!.

لذا يطالب محمد النجار رئيس الجمعية التعاونية المشتركة بالزقازيق بعودة اختصاصات الجمعية التعاونية ، واقتصار عمل البنوك على التمويل فقط ، فمنذ سنوات تخلى البنك عن عمله الأساسى وهو خدمة الفلاحين ومساعدتهم على زيادة الإنتاج وأصبح بنكا تجاريا يبحث عن الربح ، على حساب مصلحة المزارع.

كما يطالب بأن يتم جدولة ديون صغار الفلاحين ، وألا يتكرر ماحدث سابقا ، فدائما قرار الجدولة يخدم أصحاب القروض الكبيرة ، ويجور على الفلاحين الذين اقترضوا مبالغ لاتزيد على خمسة آلاف جنيه ، ينبغى أن يكون هناك فرق فى المعاملة بين المقترض مئات الآلاف من الجنيهات وعاجز عن السداد ، وبين المزارع الصغير الذى اقترض مايقل عن عشرة آلاف جنيه ، ويجد صعوبة فى السداد ، يجب أن يترفق قرار الجدولة بهؤلاء الفلاحين ويعطيهم فرصة القدرة على السداد .

أوضاع خاطئة !

فى تقرير عن أحوال الفلاحين أصدره **"مركز الأرض لحقوق الإنسان"** يؤكد التقرير أن صدور القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ يعتبر كارثة على الفلاحين ، حيث أعطى هذا القانون الحق لبنك التنمية والائتمان الزراعى فى الحجز على الفلاحين ، على الرغم من صدور حكم من المحكمة الدستورية العليا ، يقضى بعدم دستورية هذه الحجوزات ، وانعدامها ، إلا أن موظفى البنك يقومون بالحجز على الفلاحين لاسترداد ديون البنك .

كما يقوم البنك بمخالفة كل القوانين والأعراف المتعلقة بالإقراض ، حيث يقوم بإقراض الفلاحين بفوائد تصل إلى ١٩٪ على الرغم من أن القانون المصرى ينص على عدم تجاوز الفائدة المدنية عن ٤٪ ، والفائدة التجارية عن ٧٪ ولايتوقف الأمر على الفوائد العالية التى يفرضها البنك على صغار الفلاحين ، بل المشكلة الأكبر هى فى الحجز على منازلهم ومنقولاتهم بدون صدور أحكام قضائية ، وهو الأمر الذى دفع المحكمة الدستورية العليا فى أكثر من حكم إلى التنديد بهذا الإجراء ،

وفى نفس الوقت لاتزال ديون البنك تلاحقهم ، حتى الآن ، الأمر الذى جعل البنك يحقق أرباحا كبيرة نتيجة هذه السياسة الائتمانية التى لاتعمل لصالح فقراء الفلاحين فى ريف مصر، مما جعل عائد الائتمان الزراعى فى ٢٠٠١/٦/٣٠ يصل إلى ٤٨٢ مليون جنيه مقابل ٢٥٨ مليون جنيه فى ٢٠٠٠/٦/٣٠ أى بزيادة قدرها ٢٢٤ مليون جنيه بمعدل يصل ٨٦٪.

وعلى الرغم من كل تلك الصعاب التى تواجه صغار الفلاحين - وخاصة المستأجرين الذين تركوا الأرض الزراعية بعد تطبيق قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢- إلا أن هناك جانبا آخر من المشكلات التى تواجه الفلاحين فى علاقاتهم بالبنك ، والمتعلقة بفساد بعض موظفى البنك ، واستغلال جهل الفلاحين وتحميلهم مديونيات ومبالغ تفوق قدرتهم على الاحتمال.

وعلى سبيل المثال ففى قرى

العمارية الشرقية والحاج قنديل بمركز ديرمواس محافظة المنيا ، قام صراف بنك التنمية باختلاس مبالغ بأسماء الفلاحين وتزوير توقيعهم على شيكات مستغلا البطاقات الزراعية التى فى حوزته.

ومع ذلك قام البنك برفع قضايا على الفلاحين لعدم سداد المبالغ المقترضة التى لم يتسلموها ، وفوجئ معظم فلاحى القريتين بأنهم مديونون بمبالغ طائلة للبنك ، وأن عليهم غرامات ، وتقدم الفلاحون بـ٧٥شكوى للنائب العام ، ورفعوا ٣٢ جنحة خيانة أمانة على موظف البنك ، حكم فيها عليه بالسجن ١٦ سنة ، لكن المشكلة لم تحل . ومازال الفلاحون يتعرضون للقبض عليهم ، والحبس لتنفيذ عقوبات بسبب شيكات قروض لم يتسلموها .

ورغم ثبوت جريمة الاختلاس والتزوير ، إلا أن الفلاحين مازالوا يتلقون صدور الأحكام ضدهم ، وتتزايد عليهم الديون بالفوائد ، ورغم اعتراف الصراف أمام النيابة ، إلا أن النيابة لم توقف تنفيذ الأحكام بحبس الفلاحين ، مما اضطرهم لبيع أراضيهم حتى يقوموا بسداد الديون ، وحتى لايتعرضوا للسجن.

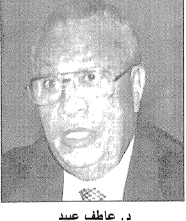
وينتهى تقرير **"مركز الأرض لحقوق الإنسان"** ولا ينتهى فساد موظفى بنك التنمية والائتمان الزراعى وعبثهم بالمال العام ، واستغلال عدم إلمام الفلاحين بالقراءة والكتابة ، وتحملهم أخطاء موظفى البنك.

الحكومة تبحث عن حل

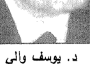
ونتيجة لكل هذه المشاكل التى بسببها زج بعشرات الفلاحين فى السجون ، كانت قضية تعثر الفلاحين ومشاكلهم مع بنك التنمية والائتمان الزراعى وفروعه بالقرى من أهم القضايا التى تبحث الحكومة لها عن حل.

وفى بيان الحكومة فى فبراير الماضى حرص **د. عاطف عبيد رئيس الوزراء** على ذكر هذه القضية وطرح حل بجدولة الديون ، ومحاولة الصلح بين الفلاحين والبنك ، وعدم تحويل مديونات

• جدولة الديون من حظ كبار الملاك وتبقى مشكلة صغار المزارعين قائمة !!



د. عاطف عبيد



د. يوسف والى

• عشرات الفلاحين يتم الحجز على منقولاتهم .. وقد ينتهى الأمر بهم إلى السجون !

• تجاوزات البنك امتدت إلى العبث بالمال العام .. والنصب على الفلاحين !!



محيى الدين الباسوسى

الفلاحين إلى القضاء.

وقد صدر عن البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى مقترح لقواعد الجدولة التى قرر السيد وزير الزراعة تنفيذها للعملاء المتعثرين جاء فيه:

تنفيذا لقرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء ، والذى أعلنه أمام مجلس الشعب والشورى ضمن بيان الحكومة ، بجدولة الديون للعملاء المتعثرين ، الذين عليهم قروض أو أقساط حتى ٢٠٠٢/١٢/٣١ ولم يتمكنوا من سدادها .. فيتم جدولة تلك المديونات وفقا للقواعد التالية:-

أولا: تتم الجدولة على مدد حتى عشر سنوات ، حسب رغبة العميل.

ثانيا: تتم الجدولة على أساس الضمانات السابق تقديمها من العميل دون زيادة.

ثالثا: تتم جدولة القروض المدعمة للإنتاج النباتى بالسعر المدعم وقدره ٧,٥٪ كما تجدول القروض الاستثمارية بذات الأسعار السارية ، مع إيقاف احتساب غرامات التأخير على جميع القروض التى يتم جدولتها .

رابعا: تسرى هذه التيسيرات على جميع المديونات المطلوبة للبنك ، حتى لو كان قد سبق جدولتها طبقا للقرارات السابقة.

خامسا: يستمر البنك فى قبول طلبات الجدولة حتى ٢٠٠٣/٦/٣٠ .

سادسا: يتم الانتهاء من الإجراءات ، وعمل عقود الجدولة ، واستيفاء الأوراق التجارية والمالية اللازمة لاستكمال ملفات العملاء فى مدة لاتزيد عن ١٥ يوما من تاريخ تقديم العميل طلب الجدولة .

سابعا: فور الانتهاء من إجراءات الجدولة يتم إخطار الجهات القضائية والأمنية لاتخاذ مايلزم نحو إيقاف الإجراءات القضائية والمتابعة الأمنية.

ثامنا: العملاء المتعثرون الذين يرغبون فى سداد كامل المديونية نقدا ، يتم منحهم خصما من العوائد المستحقة عليهم ، حتى تاريخ السداد تعادل ٢٠٪ من قيمة العوائد المطلوبة للبنك.

تاسعا: يقتصر احتساب العوائد على أصل المديونية فقط ، ولا تحتسب أية عوائد على العوائد المحتسبة على العملاء حتى تاريخ الجدولة.

عاشرا: يتم صرف القروض الزراعية لحائزى الأراضى الجديدة التى ثبت استقرارها تحت يد حائزيها ، وتم استخراج بطاقة خدمات لها ، وذلك وفقا للموازنة المحصولية المعتمدة وبما لا يزيد عن ١٥٪ من قيمتها.

لجنة الزراعة

ففى لجنة الزراعة بمجلس الشورى برئاسة د.حسين حجازى رئيس اللجنة تمت مناقشة عويضة محمد فؤاد نائب رئيس بنك التنمية والائتمان الزراعى .

وجاء فى تقرير المجلس مايلى:-

أكد عويضة محمد فؤاد نائب رئيس البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى اجتماع اللجنة الزراعية بمجلس الشورى أنه تأتى أهمية بنك التنمية

والائتمان الزراعى ، وتميزه عن باقى البنوك ، فى أنه يتعامل مع قطاع عريض من الشعب يساهم بمجهوداته فى مسيرة التنمية، ومهما كانت مشاكل هذا القطاع ، والتى تؤكد أن حجم هذه المشاكل عادى ومطمئن ولايدعو للخوف .

بداية يجب أن نؤكد أنه سوف يتم التعامل مع العملاء المتعثرين حتى تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١ ، قبل ذلك كانت القواعد تتم على أساس إيجاد تاريخ قطعى ، وكان هناك تعريف للمتعثر على أنه الشخص الذى مرت عليه سنة دون أن يسدد المستحق عليه ، وبالتالى من مر عليه سنة ولم يسدد ، يعتبر هذا متعثرا ، ولكن هذه المرة تم توسيع القاعدة واعتبار المتعثر أى عميل عليه قسط لم يقم بالتسديد قبل ٢٠٠٢/١٢/٣١ وبالتالى سوف يتم التعامل معهم على هذا الأساس .

الجدولة سوف تتم على مدد من سنتين حتى عشر سنوات ، على أى مدة يطلبها المتعامل مع البنك . وليس هناك فرض عليه من جانب البنك .

والجدولة سوف تتم هذه المرة مع إزالة أهم عقبة ، وذلك كأهم خطوة من جانب الحكومة ألا وهى أن الجدولة سوف تتم على أساس الضمانات السابق تقديمها من العميل دون زيادة ، كما لايوجد تغير فى أسعار الفائدة على القروض ، وهى ٧.٥٪ بالنسبة للقروض الاستثمارية ، لكن فى حالة إذا قام العميل بالجدولة على مدار عشر سنوات ، سوف تتم جدولة المبلغ بنسبة ٧.٥٪ وسوف يتحمل البنك الفارق بين ٧.٥٪ وبين ١١٪ "القروض الاستثمارية بأسعارها العادية".

أما بالنسبة للقروض الزراعية ، التى يتم صرفها للإنتاج النباتى ، فيمنح القرض بفائدة ٧.٥٪ فى السنة وليس فى الموسم ، أى المبلغ منسوب للمدة بمعنى ، لو تم تسلم قرض لمدة ٦ شهور ، وقام بالتسديد بعدها ، فإنه يتم قسمة ٧.٥٪ على ٢ ويتحمل ٣.٧٥٪ عن هذه المدة.

ومن يتأخر فى السداد يتم توقيع غرامة عليه ١.٥٪ غرامة تأخير ، فى حالة الجدولة يتم وقف الغرامة.

وبعد الانتهاء من شرح مقترح البنك والذى أعلنه فى مجلس الشعب السيد وزير الزراعة حول جدولة ديون الفلاحين ، أجاب عويضة محمد فؤاد نائب رئيس بنك التنمية والائتمان الزراعى فيما يتعلق بالسؤال عن العملاء الذين استفادوا من جدولة سنة ١٩٩٤ ، والتى كانت بدون فوائد يمكن القول إن من يريد الالتزام بجدولة ١٩٩٤ فمن حقه أن يقوم بالتسديد بدون فوائد .

بسبب الضغط فى العمل!

وفى سؤال آخر حول موقف العاملين ، وبعض أخطائهم ، أكد **عويضة محمد فؤاد** من خلال تقرير مجلس الشورى أن أغلب أخطاء العاملين بالبنك عن غير قصد، وهناك عدد آخر من العاملين تم إحالتهم للنيابة .

كما يعانى العاملون بالبنك من قلة العلاوات والحوافز ، ولا يتم ترقيتهم ، مما يصعب أن نحمله عملا فوق عمله ، ونحاول تيسير الأمر على العاملين وحل مشاكلهم ، كما تم مع العملاء ، فأغلب أخطائهم ناتجة عن ضغط العمل.

واستفسار آخر حول **هل الفائدة مركبة أم عادية ؟!**

أجاب : لا فائدة على الفائدة ، والفوائد ٧.٥٪ وفرق الدعم الذى يأخذه البنك يعوض الفرق بين ٧.٥٪ و١١٪ ، وقد طالبنا البنك الدولى منذ سنوات بأن يتحرر سعر الفائدة ويصل ١١٪ ولكننا رفضنا .

وبعد أكثر من خمسة شهور وافق مجلس إدارة بنك التنمية والائتمان الزراعى على خفض سعر الفائدة المحددة على القروض التى منحها البنك لفئات الفلاحين وشباب الخريجين الذين تعثروا فى سداد مديونياتهم من نسبة ١١٪ إلى ٩٪ تماشيا مع خطة جدولة ديون المتعثرين للتسديد بشروط ميسرة تمكنهم من الالتزام بسداد المديونيات واستحقاقها من الفوائد فى توقيتات ترتبط بجداول زمنية محددة تراعى ظروف وقدرات كل حالة مشيرا إلى أن الهدف الرئيسى لنشاط البنك هو دعم وتنمية الأنشطة الزراعية.

رئيس النقابة العامة للزراعة والرى ، والثروة المائية متحدثا لـ"العمل":

اتحاد دول حوض النهر من أجل:

• تثبيت حصص المياه
• زيادة مواردها
• الحفاظ عليها من التلوث

"وجعلنا من الماء كل شيء حي" .. تلك هى الحقيقة القائمة عليها جوهر الحياة ، فى كل شيء ، الإنسان ، والحيوان ، والنبات ، وحتى الجماد ، فالمسكن ، الذى يأوى إليه الإنسان فى حياته اليومية ، ساترا عورته ، وصانعا خصوصية العلاقة الأسرية ، لايقام بدون الماء ، وكذلك الدواء ، الذى يبرئ من المرض ، شرابا ، أو حبوبا ، أو حقنا فى الوريد والعضل ، كله أساسه الماء.. ونحن فى بلادنا ، محظوظون - دونا عن بلدان كثيرة - بنهر النيل العظيم ، واهب الحياة ، فى الوادى الخصيب ، فما أحرانا -وأحرى دول النهر الخالد- برعاية النهر ، وحمايته الدائمة من عوامل التعرية ، وفى مقدمتها التلوث ، ومن عبث الطامعين فى مياهه ، دون وجه حق .. ألهذا فقط ، قامت مصر بإنشاء الاتحاد الذى يضم بين ضفتيه دول حوض النهر ، فى يوليو ٢٠٠٣؟ أم أن الاتحاد ، أنشىء أيضا ، من أجل أن يتولى إدارة شئون الحياة ، ومخاطبة الحكومات المختصة ، فى شئون الحفاظ على موارد المياه ، وزيادتها ، ورعايتها الدائمة ضد التلوث؟ .. هذا التحقيق ، يدور حول جوانب الموضوع ، من أطرافه المتعددة ، وكان لزاما علينا أن يدور الحوار مع الأمين العام ، لاتحاد دول حوض النهر" .. نهر النيل العظيم .. صانع الحياة فى بلادنا .

■ أجرى الحوار: **محمد رمضان**

فى البداية يقول محمد عبد الحليم :رئيس النقابة العامة للزراعة والرى والثروة المائية : إذا تحدثنا عن المياه وأهميتها للزراعة ولكافة متطلبات الحياة ، فلا يوجد أصدق من قول الله عز وجل"وجعلنا من الماء كل شيء حي".

ونحن فى بلادنا نقول "مصر هبة النيل" وفى كل الأحوال إن المياه هى أساس إقامة اى حياة على ظهر هذا الكوكب.

والفلاح المصرى منذ عرف المياه أهتم بمصدرها ، والحفاظ عليها ، حيث أقام السدود ، والقناطر الخيرية منذ عهد محمد على ، ثم بناء المشروع العظيم السد العالى -على يدى ثورة يوليو المجيدة- للاستفادة من المياه بتوليد الكهرباء

، وتأمين حياة مصر من مواسم الجفاف .

ونحن الآن فى مصر نسعى للتنمية وزيادة المساحات المزروعة من الأراضى ، وهذا يستلزم توفير المياه الخاصة بعملية استصلاح الأراضى ، وقد كان السؤال : كيف نستطيع تأمين المياه للعملية الزراعية ، سواء للأراضى المستصلحة أو المراد استصلاحها؟

لماذا . . الاتحاد ؟

يتحدث رئيس النقابة العامة للزراعة والرى والثروة المائية عن بداية فكرة إنشاء الاتحاد قائلا: كرئيس للنقابة ، وبفكر النقابيين وخبراتهم ، كان يراودنى سؤال: **كيف نستطيع الحفاظ على مصدر الحياة ، وهى المياه ، والعمل على زيادة حصة مصر** لنستطيع معها استصلاح المزيد من الأراضى الصحراوية ، على ألا تكون الفائدة لمصر فقط ، بل لجميع دول حوض نهر النيل ، وخاصة المنطقة العربية ، والعالم كله يشهد نزاعا على مصادر المياة.

فكيف نحمى أنفسنا من أى أيد خفية تريد أن تستغل مياه نهر النيل من منابعها والتأثير على أمن مصر وشعبها؟ لذا ومن خلال اجتماع مع دول حوض النيل ، وبدعوة من النقابة العامة للزراعة والرى والثروة المائية بمصر ، توصلنا إلى أهمية تثبيت حصص المياه لدول حوض النيل ، والمحافظة على المياه من التلوث ، وكذلك العمل على زيادة حصص المياه لدول الحوض ، خصوصا وأن المياه التى تستغل من الأمطار المتساقطة على دول المنبع تمثل ٨٪ من المياه ، والباقى يذهب إلى المستنقعات ، والصب فى البحر المتوسط ، وكذلك نسبة التبخر للمياه الناتجة عن وقوع دول المنبع قريبة من خط الاستواء التى تتميز بشدة حرارتها ، وهذا يعكس عدم الاستغلال الأمثل للمياه ، ووقوعها فريسة لارتفاع درجة الحرارة وركودها بالمستنقعات ، وتبخرها دون الاستفادة منها.

ونظرا لدور مصر القيادى ، لجأنا كقيادات نقابية عمالية بالفكرة إلى **السيد الوزير أحمد العماوى** لإجراء حوار مع النقابات الزراعية فى حوض النيل ، وعندما عرضت الفكرة على سيادته وعلم بأبعادها وأهميتها لم يقم بتبنى الفكرة فقط ، بل أصر عليها ، ليس لأنه وزير فى حكومة مصر ، بل لأنه فلاح ومواطن مصرى حريص على مصلحة بلده .

وقد كان المؤتمر الأول فى أكتوبر ٢٠٠٢ للتباحث فيما بين نقابات الزراعة فى دول حوض نهر النيل ، على كيفية الاستفادة المثلى لمياه نهر النيل.

قياس مستوى التلوث

ويضيف محمد عبد الحليم قائلا:

وقد أسعدنا أن الحكومة المصرية والحكومات الأخرى لدول حوض النيل ، استجابت لكل الأفكار التى صدرت عن المؤتمر الأول وأهمها على سبيل المثال:

كان مستوى التلوث فى مياه النيل يقاس كل ٦ شهور ، بواقع مرة أثناء أعلى منسوب للمياه ، وأخرى فى أقل منسوب للمياه ، وهذا يعنى أن أى تلوث للمياه لن يتم اكتشافه مبكرا ، فى أى دولة من دول حوض النهر ، بل سينتشر هذا التلوث ويتفاقم بمعنى أننا إذا اكتشفنا التلوث فى طول خمسة كيلو مترات ، فبمرور الوقت سيكون التلوث قد بلغ أضعاف هذه المساحة.

وقد تم الاتفاق فى المؤتمر الأول على قياس مستوى التلوث للمياه فى دول حوض النهر يوميا لكى يمكن احتواء أى ظهور للتلوث فى المياه فى مكانه دون انتقاله وتفاقمه فى أى جزء آخر ، وقد تم إنشاء معامل لقياس التلوث فى المياه للدول العشر الواقعة على نهر النيل.

وقد جاءت بداية التعاون بين دول حوض النهر ، وإقامة اتحاد للنقابات والرى لهذه الدول ، بدعم من حكوماتهم نظرا لأهمية الدور الذى تقوم به من أجل الحفاظ على إكسير الحياة"الماء" ، كما تم الدعوة لانعقاد **المؤتمر الثانى** فى يوليو ٢٠٠٣ ، لنقابات الدول الممثلة لحوض نهر النيل ، لقناعتهم التامة بأن يضمهم وباقى المنظمات ببلدان حوض نهر النيل ، اتحاد يجمع كلمتهم ، ويوحد أفكارهم ونظرتهم لمستقبل يليق بهم وبأبنائهم وفى هذا المؤتمر قرروا تأسيس: اتحاد نقابات عمال الزراعة والرى والأنشطة المرتبطة بدول حوض نهر النيل ، ومقر الاتحاد "القاهرة".

أهداف الاتحاد

ويستطرد المهندس محمد عبد الحليم متحدثا عن أهداف الاتحاد ، وهى تنقسم إلى قسمين ، عامة وأهمها:

–العمل على دعم أواصر الأخوة والتعاون البناء بين المنظمات الأعضاء.

– التصدى لمحاولات تسعير أو خصخصة مياه النيل ، وكافة روافده ، بكل الوسائل المتاحة حماية لمكاسب العمال.

–حث جميع دول حوض النيل ، للعمل على تنمية موارد النهر ، والحفاظ عليها من كافة أنواع التلوث ، وحسن استغلال مواردها ، بما يوفر الرخاء لجميع أبناء الحوض.

التصدى لأى أفكار ، أو تدخلات ، أو فتن تؤدى إلى بث روح الفرقة ، وذلك من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة ومياه آمنة ، لكافة دول حوض النيل .

أما بخصوص الأهداف الخاصة فيشير رئيس النقابة العامة للزراعة إلى أننا نعمل على أهداف خاصة بالنقابيين أهمها:

–توعية وتثقيف القاعدة العمالية حول أهمية المياه ، وكيفية حمايتها ، وترشيد استهلاكها .

– التعاون فى المجالات المختلفة مثل الصحة ، والتثقيف ، والتدريب لخدمة أعضاء الاتحاد.

– تمتع العمال المهاجرين داخل بلدان الاتحاد بكافة الحقوق النقابية ، التى يتمتع بها عمال الدولة المهاجر إليها ، والعمل على تبادل الخبرات النقابية.

توصيات الاتحاد

إن أهم التوصيات التى صدرت عن الاتحاد بعد تأسيسه فى المؤتمر الثانى فى يوليو ٢٠٠٣ – والحديث مازال على لسان محمد عبد الحليم – تتمثل فى :

–مطالبة حكومات الاتحاد بالعمل على محاربة التلوث للمياه ، وذلك من خلال وسائل الإعلام بتوعية مستخدمى المياه ، لأهميتها والحفاظ عليها .

–السعى لدى برلمانات دول حوض النيل ، لإصدار تشريعات صارمة تجرم أى اعتداءات على المياه ، أو تلويثها،أو إهدارها ، سواء كان ذلك من قبل الهيئات ، أو الأفراد ، وتعظيم العقوبة الرادعة لمن يخالف هذه التشريعات.

–حث الحكومات بدول حوض النهر على الالتزام بالاتفاقيات الخاصة بالنهر ، وألا يتم أى تعديل ، إلا بموافقة جميع دول الحوض .

–دفع الحكومات والهيئات المتعاملة مع المياه إلى تحسين الأداء فى إدارة المياه ، للمحافظة عليها ، وترشيد استهلاكها ، وزيادة مواردها.

–الإهابة بالحكومات لإدراج مخاطر تلوث المياه وإهدارها ضمن مناهج التعليم بكافة مراحله لإعداد أجيال واعية فى هذا الشأن.

– حث الحكومات على مواجهة المشاكل الاجتماعية للمنتفعين بمياه النهر ، بمشاركة إيجابية للمنظمات النقابية المعنية بهذا الأمر.

– مناشدة الصندوق المصرى لتنمية أفريقيا والتابع لوزارة الخارجية تعظيم مايقدمه كمساعدات لدول حوض النيل ، وكمساعدات فى مجال الرى والتلوث والإعلام ، لأهمية هذه الأمور بالنسبة لمستخدمى المياه فى دول الحوض.

نتائج إقامة الاتحاد

وأخيرا يقول محمد عبد الحليم رئيس النقابة العامة للزراعة والرى والثروة المائية إن إقامة هذا الاتحاد ، الذى يضم دول حوض النهر ، كان له فاعليات من أول يوم ، بداية من اتفاق الدول الأعضاء على أهمية الحفاظ على المياه ، وزيادة مواردها ، لإحداث تنمية فى كل دول الحوض ، وكذلك الحوار مع دول حوض النهر لإقامة مشروعات لتوليد الكهرباء ، وزيادة المساحات المنزرعة ، وذلك لمنع أى دخلاء–لاستغلال ذلك– بعمل مشروعات تضر بحصص المياه لدول حوض النهر ، وإحداث فرقة ونزاعات حول المياه.

بعد علاوة يوليو:

الأسرة المصرية تحترق بنار الأسعار

تشهد الأسواق ارتفاعا مجنونا فى الأسعار لكل شيء ضرورى للمواطن.. ارتفع ثمنه، وبالتالى ارتفع ضغط الأسرة المصرية، أمام هذه المعادلة الصعبة، بين تدنى الأجور، وارتفاع مستوى المعيشة يوما بعد يوم!!.. لقد أصبحت العلاوة السنوية ١٠٪ نذير فزع الأسر المصرية، من تربص التجار بهذه العلاوة التى لاتسمن ولا تغنى من الفقر.. ومن المؤسف، أن الحكومة مازالت تعلن وتصرح بين الحين والآخر أن الأسعار لم ترتفع.. بينما الواقع الأليم، والمعاناة اليومية للمواطن المصرى تقول غير ذلك!!.

■ تحقيق: **انتصار سليمان**

فى الوقت الذى أصبح فيه سعار ارتفاع الأسعار مأساة مروعة وخطيرة فى الحياة اليومية للأسرة المصرية، فإن التقارير الحكومية مازالت تنفى بين الحين والحين، حقيقة ارتفاع الأسعار، ومع ذلك فإن **تقارير الجهاز المركزى للإحصاء** تثبت بما لايدع مجالا للنفى، بأن أسعار بعض السلع زادت فى الفترة الأخيرة أكثر من مرة، خاصة السلع الغذائية التى تراوحت الزيادة بها بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪ كما زادت أسعار الأثاث والأدوات الكهربية ١٥٪، كذلك أسعار الأدوية والخدمات الحكومية.

من جانب آخر يؤكد تقرير اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب أنه بالرغم مما يقال عن زيادة الأسعار فى مصر، إلا أنها لاتزال أرخص دول العالم، ومستوى أسعارها أقل من مثيلاتها فى الدول العربية والأجنبية، مؤكدا أن عملية ارتفاع الأسعار هى مسألة عرض وطلب، ولا دخل للحكومة فى التحكم فيها، وفى الوقت نفسه يطالب التقرير بمراقبة الأسعار، ومكافحة الغلاء، ومنع الاحتكار، وتخزين السلع وحرية تداولها بالأسواق.

كما ناقش مجلس الوزراء برئاسة د.عاطف عبيد تنفيذ برنامج عاجل للسيطرة على الأسعار من خلال تفعيل عدة مشروعات لكى تحقق الفائدة المرجوة منه، لضبط الأسعار بشكل حقيقى وعملى من خلال تحديث وتطوير جميع منافذ البيع والتجزئة المملوكة للقطاع العام، وطرحها بحق الانتفاع الرمزى، بشرط الالتزام بأسعار نصف الجملة، وقد بلغ عدد هذه المنافذ **٢٥٠٠ منفذ**، وكذلك إنشاء **٣٠٠منطقة للتسويق** على مستوى الجمهورية للبيع بأسعار نصف الجملة عن طريق القطاع الخاص، وسيتم تزويدها بالمرافق اللازمة.

كما انتهت **وزارة العدل من الإعداد لمشروع قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار** تمهيدا لاحالته إلى **مجلس الوزراء** لمناقشته، وإبداء الرأى فيه، ومما يذكر أن هذا القانون يتم الإعداد له منذ ٩ سنوات، وقد قامت **ثلاث وزارات، التموين والتجارة الداخلية، والاقتصاد، والعدل بإعداد** ثلاثة مشروعات لهذا القانون، ومع ذلك يتم تأجيله بدون توضيح الأسباب،

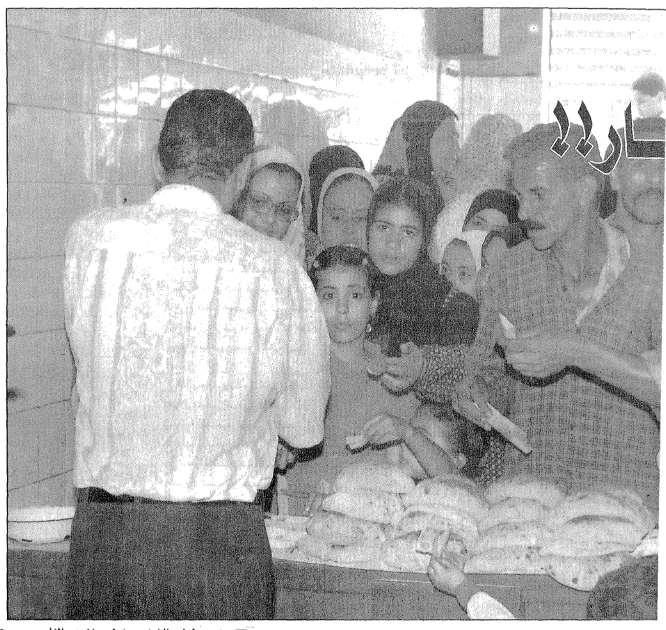
فى الوقت الذى يرى **خبراء الاقتصاد والصناعة والتجارة ضرورة إصدار هذا القانون** لمواجهة زيادة عمليات الاحتكار التى سيطرت على قطاعات حيوية فى حياة المواطنين، مثل **الأسمنت والأسمدة، والصناعات المعدنية** كذلك الاحتكار فى مجال **الاتصالات والأدوية** وحاليا تجرى عملية احتكار لبعض السلع الأساسية مثل زيت الطعام، الذى احتكرته خمس شركات مما تسبب فى ارتفاع أسعاره ١٠٠٪.

نقص الأوزان

تقول عايدة سرحان ربة بيت: أصبحت قضية الأسعار حديث كل البيوت، فالجميع يصرخ من ارتفاع تكاليف الحياة، وملاحقة أسعارها، فجميع السلع زادت بلا استثناء بل إن بعض السلع زاد سعرها ونقص وزنها مثل **الزيت، والمكرونة، والمنظفات الصناعية،** مما ضاعف من استهلاك الأسر لهذه الضروريات.

ولايتوقف ارتفاع الأسعار عند حد السلع الغذائية، وإنما وصل الأمر إلى الخدمات الحكومية التى واكبت موضة ارتفاع الأسعار، فزادت فاتورة الكهرباء، خاصة بعد تحميلها فى القاهرة تكاليف النظافة (الزبالة) بشكل عشوائى، وكذلك المياة، ويتردد أن الحكومة تفكر فى تغيير نظام فواتير التليفونات وعملها بنظام الشرائح، كما ارتفعت أسعار المواصلات، كذلك الخبز أيضا دخل دائرة إنقاص الوزن وزيادة السعر، خاصة الخبز الإفرنجى، والفاخر، وعندما سألت عن السبب علمت أن الحكومة رفعت سعر الدقيق مما اضطر المنتجون إلى إنقاص الوزن حفاظا على ثبات سعره بالنسبة للخبز العادى فقط،

حتى الرغيف لم تعد نستطيع



■ حتي رغيف الخبز .. كيف يلاحق الناس سعره؟

ملاحقة سعره ، إما أن نرضخ لرغيف الحكومة المدعم ، والذى لايصلح للاستهلاك الآدمى ، أو نضطر لشرائه من الأفران الخاصة التى تتحكم فى السعر والوزن ، مما جعل استهلاكنا من المخبوزات يتضاعف .

وتقترح السيدة عايدة سرحان قيام الحكومة برفع سعر رغيف الخبز المدعم مع تحسين نوعه حتى يتمكن الجميع من استخدامه مع تقليل الفاقد منه ، فالأسرة التى تشترى ٢٠ رغيفا بجنيه نأكل ١٥ رغيفا ، ونلقى بخمسة أرغفة لعدم صلاحيتها ، وهى عندئذ تستطيع شراء ١٠ أرغفة بنفس الجنيه ، ولكنها لاترمى منه شيئا ، وبالتالى نستفيد كلنا من دعم الحكومة ، وتقلل الفاقد من استهلاكنا .

ربط الأجور بالأسعار

تشير دراسة عن أثر سياسات الأجور على الجوانب الاجتماعية فى ظل قانون قطاع الأعمال ، أعدها الباحث أشرف شحاته بمعهد التخطيط القومى إلى أنه من أسس تحديد الأجر للعامل ، أن يكفى هذا الأجر إعالة العامل وأسرته ، بما يغطى احتياجاتهم ، ويحقق مستوى مناسبا لمعيشتهم ، ومن الواجب إذن أن تراعى عقود العمل المبرمة بين العمال وأصحاب الأعمال ارتفاع الأسعار ، بحيث تزيد مع زيادة الإنتاج لكن الواقع يؤكد عكس ذلك .

ففى الخمس سنوات السابقة زادت الأسعار بنسبة ٩٦٪ بينما انخفضت الأجور الحقيقية بنسبة ٤٦٪ خلال نفس الفترة ، وفى الشهر الماضى رفعت الحكومة أجور العاملين بالدولة ١٠٪ وزادت الأسعار ٢٥٪ ، ٣٥٪ لبعض السلع الأساسية مثل **السكر ، والزيت ، والأرز ، والدقيق وغيرها .**

العلاوة أصبحت مخيفة

تقول هدى رشاد محمود موظفة بوزارة الصناعة ، لقد أصبحنا نخشى العلاوة السنوية ، ونحسب سبل إنفاقها قبل صرفها ، فنجد أنها لاتكفى الأسعار التى زادت بسببها فنتمنى عدم صرفها مع ثبوت الأسعار.

فإذا كانت الزيادة فى الأجر تتراوح من ١٠إلى ٢٥جنيه ، فإن مجمل أسعار السلع التى تستهلكها الأسرة يتعدى هذا المبلغ بكثير بالإضافة إلى الزيادة التى يطلبها المدرس الخصوصى والطبيب وأى حرفى يدخل منزلك لإصلاح أى شيء.

إن الفجوة بين الأجور والأسعار

الحكومة:
الأسعار عرض وطلب
خبراء الاقتصاد:
رقابة الحكومة مطلوبة وبشدة

تزداد يوما بعد يوم ، حتى أصبحت كلعبة القط والفأر ، لانكاد نطمئن لاستقرار الأسعار ، ونرتب أنفسنا علينا حتى نفاجأ بارتفاعها ونحن نلهث خلفها.

والمثير للدهشة أنه في ظل هذا الارتفاع تطالبنا الحكومة بمصروفات أخرى لابد من وضعها في ميزانية الأسرة التي لم تعد تتحمل أي بنود إضافية ، مثل بند النظافة في فاتورة الكهرباء ،التبرع للمدارس ، السلع الكمالية التي يعلن عنها التليفزيون وتثير لعاب الأطفال ، مجموعات التقوية بالمدارس والتي أصبحت إجبارية ، إعالة الشباب خريجي الجامعات والذين لايجدون فرص عمل تساعدهم على تحمل مسئولياتهم والمسابقات التي تعلن عنها بعض الجهات تطلب خريجين ويكون الهدف منها شراء استمارات ، ودفع مبالغ للدمغات والرشاوى .. إلخ.

موسم ارتفاع الأسعار

ويشير د.سيد عبد المقصود المستشار بمعهد التخطيط القومي إلى أن ارتفاع الأسعار له أسباب كثيرة ، آخرها اعتياد المنتجين ومن ورائهم تجار الجملة والتجزئة ، رفع الأسعار تمشيا مع العلاوة الدورية للعاملين بالدولة للاستفادة منها ، فإذا كانت العلاوة ١٠٪ نجد الأسعار ارتفعت ٢٥٪ بسبب خوف المنتجين من انخفاض الطلب على منتجاتهم ، وقبلها لم تشهد الأسعار استقرارا بسبب تحرير سعر الجنيه ، حيث كانت الحجة قوية لكل المنتجين والموزعين والمستوردين لارتفاع أسعار السلع بدعوى ارتفاع سعر الدولار ، حتى السلع المحلية والمنتجة بتكاليف ومواد خام محلية شهدت ارتفاعا في أسعارها.. ففي الشهور الأخيرة انخفض الجنيه المصري ٣٠٪ من قيمته وارتفعت الأسعار حوالي ٥٠٪ من قيمتها!!.

ويؤكد د.سيد عبد المقصود أن أغلب التجار استفادوا من الخلل الجزئي الذي أصاب اقتصاد المجتمع ، والخطورة هنا تكمن في أن يتحول هذا الخلل الجزئي إلى خلل كلي يؤدي إلى انهيار الاقتصاد المصري ، فعندما يرتفع سعر سلعة يستبدلها المواطنون بسلعة أخرى فيرتفع سعرها نظرا لكثرة الطلب عليها ، فيتحول المواطنون إلى سلعة جديدة ، وهكذا ترفع أسعار جميع السلع وينهار السوق.

لذا يجب زيادة رقابة الدولة من خلال تفعيل مجموعة من أليات الرقابة لتصحيح المسار الاقتصادي ، أولها **البنك المركزي** لأنه يتحكم في سعر العملة وحجم السيولة التي تحرك السوق فترتفع به أو تنخفض.

كذلك لابد من زيادة **رقابة وزارة التموين ووزارة الداخلية ، والغرف التجارية** لتضرب الحكومة بيد من حديد على التجار الجشعين حتى تنتظم الأسواق ، ففي السنوات الأخيرة استطاع التجار استئناس رقابة الدولة فلم يعد أحد يخشاها أو يهتم بها بسبب الرشاوى والفساد الروتيني ، وحصول بعض **مفتشي التموين** على رواتب من التجار ، مقابل التجاوز عن مخالفاتهم.

فعندما يزداد نشاط القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني لابد من تشديد الرقابة حتى لايتحول السوق إلى غابة تسير حسب أهواء كبار المنتجين ومن يعمل لحسابهم.

الجمعيات الأهلية

لم تكن الفكرة التي اقترحتها وزارة التموين بطرح ٢٥٠٠ منفذ حكومي بالإيجار للقطاع الخاص لبيع السلع بأسعار نصف الجملة والأسعار المخفضة بفكرة جديدة ، وإنما هي تجربة عرفتها مصر منذ أكثر من خمسين عاما ، والتي عرفت باسم **الجمعيات التعاونية الاستهلاكية .**

يقول الأستاذ محمد رشاد خبير تعاوني والمستشار الإعلامي لمؤسسة دار التعاون الزراعي المجمعات الاستهلاكية هي جمعيات شراء وبيع وتوزيع السلع الغذائية ، والملابس ، والمفروشات ، والأدوات الكهربائية وغيرها .. وهي تجربة عرفتها مصر مع نشوب **الحرب العالمية الثانية** والجمعيات التعاونية الاستهلاكية هي منظمات شعبية ذات أهداف اقتصادية واجتماعية تحقق أفضل الوسائل لاستقرار التجارة الداخلية ، وتوفير السلع بأسعار مناسبة ، وحماية المستهلك من سلسلة الوسطاء ، ومن الغش ، والسوق السوداء كما تقضي على تداول السلع المنتهية ، والضارة ، وتسعى لتحقيق سيطرة المستهلكين على الأسواق وتقضي على الاحتكار ، وهي أمراض خطيرة يعاني منها السوق المصري الآن.

ويوجد في مصر أكثر من **٦٠٠٠جمعية استهلاكية** بعضها يعمل بصورة منتظمة ، وبعضها متوقف ، والبعض الآخر متعثر في العمل.

ويؤكد محمد رشاد أنه في ظل المشاكل التي تواجه السوق المصري ، لابد من تفعيل عمل المجمعات الاستهلاكية الأهلية والحكومية ، أي التي تتبع منشآت حكومية ، وذلك من خلال تخصيص اعتماد نقدي في حدود ٢٥ **مليون جنيه** مخصصة لتمويل التعاون الاستهلاكي بفائدة معتدلة ، أسوة بما هو متبع في الإسكان التعاوني واستصلاح الأراضي ، كذلك دعم الحركة التعاونية الاستهلاكية لحمايتها من الاحتكارات التجارية وتطويرها لتنافس المحلات التجارية الكبيرة"المولات" لتمكينها من الاسهام في حل المشكلة التموينية من حيث سوء التوزيع وارتفاع الأسعار.

وإذا كانت الحكومة طرحت **٢٥٠٠ منفذ بيع** للايجار للقطاع الخاص ، فهذا لن يحل المشكلة نهائيا ، فالأهم من ذلك هو **إدراج هذه المنافذ ضمن خطة وزارة التموين** ، فتوفر لها حصصا من السلع المنتجة محليا ، أو المستوردة لتباع للجمهور بسعر الجملة .

كما يجب تقليل تكلفة المنتج من خلال توفير بعض المراحل التي يمر بها المنتج من لحظة خروجه ، من المصنع حتى يصل ليد المستهلك ، مثل **أسطول نقل ، مخازن كبيرة ، ثلاجات ، عمالة مدربة ، وإداريين ، مواد خام محلية ، تخفيض الجمارك على معدات المصانع .. إلخ.**

مع تشديد الرقابة على عمل الجمعيات الاستهلاكية لتبيع أفضل السلع بأقل الأسعار ، فيتحقق الهدف منها.

شركة ميتالينيو للصناعة
أثاثات معدنية وخشبية
للفنادق والمستشفيات والمكاتب الإدارية
أبو سنة -الطريق البطئ- قليوب
تليفون : ٢١٥٧٤٠٥- ٢١٥٥٩٨٨

مستشفى أول مايو

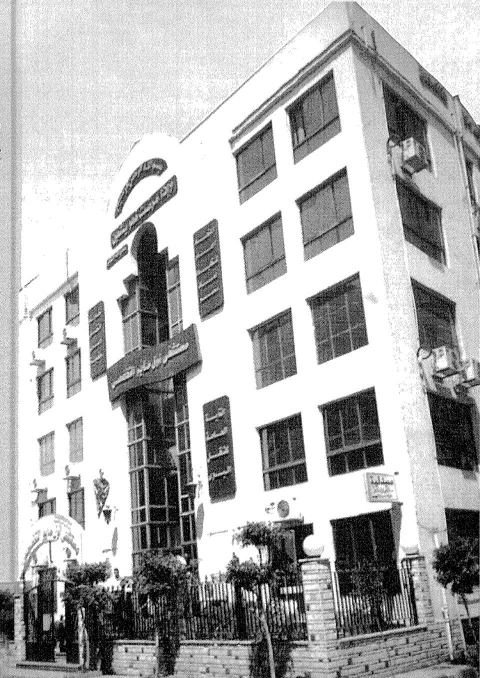
صرح طبى لعمال النقل البرى بالقليوبية

ماذا يفعل السائق الذى يقع -لاقدر الله- فريسة للمرض؟!

سؤال ظل يراودنى ويقلقنى كثيرا ويتحرك فى رأسى كلما مرض زميل أو أصيب فى حادث ..ولم يكن أمامنا إلا إقامة مستشفى لعلاج زملائى أعضاء النقابة وأسرهم .. وبدا الأمر كأنه حلم .. ولأننا نسعى لخير الجميع كان توفيق الله حليفنا .. وخلال سنوات معدودة وأقمنا صرح طبى كبير فاقت تكاليف تجهيزه أكثر من عشرة ملايين جنيه .. إنه مفخرة للعمل النقابى وبلسم شفاء لكل مواطن

محيى أمين

رئيس اللجنة النقابية للنقل البرى بالقليوبية



فوق أرض القليوبية شيد أكبر صرح طبى بمدينة بنها أقامته اللجنة النقابية المهنية للعاملين بالنقل البرى بالقليوبية لخدمة الأعضاء وأسرهم وتمتد خدماته لكل المواطنين . . الصرح الطبى يضاهى أكبر المستشفيات فى مصر وتم تجهيزه على أعلى مستوى .. إنه أصدق صورة لعطاء رجال العمل النقابى وعنوان للجهد المخلص الذى يبذله النقابى محيى أمين عبد الباقى رئيس اللجنة التى تضم فى عضويتها نحو ٨٠ ألف سائق .. إنه إنجاز يتحدث عنه بكل فخر كل النقابيين ويزهو به كل أبناء القليوبية .. إنه إضافة جديدة من أجل صحة المواطن المصرى . . المستشفى يضم وحدة تفتيت الحصوات بالموجات الكهرومغناطيسية ، ووحدة للمناظير والتصوير الفلورسكوبى ، ووحدات للرعاية المركزية ، والأشعة ، والعلاج الطبيعى، وحضانات الأطفال ، والأورام، والمخ والأعصاب، والأسنان ، بالإضافة إلى العيادات الخارجية لجميع التخصصات وخدمة الاستقبال والطوارئ ومعامل التحاليل.

ويعمل بها نخبة من الأطباء الاستشاريين والأساتذة بجميع التخصصات . . إنه بحق صرح يتحدث عن أعظم إنجاز للعمل النقابى فوق أرض مصر.

●● الصرح الطبى الذى انتهى تشييده وتجهيزه بأحدث المعدات والأجهزة الطبية فى فترة زمنية قياسية بعد أن وضع فى أكتوبر ١٩٩٨ حجر أساسه فى احتفال كبير حضره الوزير أحمد العماوى ومحافظ القليوبية والنقابى الكبير السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ورئيس النقابة العامة للنقل البرى ، وحشد كبير من كبار المسئولين التنفيذيين والشعبيين

●● الصرح الطبى الكبير الذى تحقق به الحلم الكبير للنقابى محيى أمين بدأ منذ أول نوفمبر الماضى فى استقبال المرضى من أعضاء اللجنة النقابية لعمال النقل البرى بالقليوبية وأبناء المحافظة وأيضا أبناء المحافظات المجاورة الذين يتوافدون ليجدوا فى رحابه وعلى أيدى اطباؤه الأساتذة والاستشاريين الراحة والأمان والشفاء.

●● وزيارة واحدة لمستشفى أول مايو تكفى لتقف على كل أوجه الرعاية التى قد لا يصدقها من لم يشاهدها . .المبنى الكبير والأنيق للمستشفى الذى يتوسط مدينة بنها عاصمة محافظة القليوبية يتكون من بدروم وخمسة أدوار . . وكل خطوة داخل المبنى تؤكد أنك داخل واحدة من أرقى المستشفيات وأعظمهم خدمة بما تتضمنه كل وحدة وقسم من معدات وأجهزة حديثة تبهرك وتنتقل بك الى عظمة التكنولوجيا الطبية . .

●● البدروم يضم المغسلة ، المطبخ ، المولد الكهربائى ، غرفة الغازات ، غرفة الصيانة ، والمخازن . . قد لاتصدق أنك "تحت الأرض" فالنظافة والنظام ودقة التصميم للاستفادة من المكان يضفون عليك الشعور بالراحة ،

●● وفى الدور الأول يستقبلونك بترحاب حيث استراحة أنيقة وكافيتريا وقسم الاستقبال والطوارئ والصيدلية ، والأشعة والتحاليل الطبية ، ومركز المعلومات ، ومكتب المدير الفنى والمدير الإدارى . . أنه المكان الذى تبدأ منه رحلتك فتشعر بالراحة مهما كانت الآلام التى تشكو منها.

●● الدور الثانى يضم العيادات الخارجية لجميع التخصصات والتى تعمل جميع أيام الأسبوع وليس بغريب أن يعمل بهذا الصرح الكبير نخبة من الأطباء الاستشاريين من جميع كليات الطب بجامعات مصر .. فى قسم أمراض الباطنة الأساتذة الاستشاريين الدكتور عبد الشافى طبل والدكتور نبيل خطاب فى قسم الأمراض الجلدية الأستاذ الدكتور محمد نبيل دنيا .. فى قسم القلب الأساتذة الاستشاريين الدكتور اسامة سند والدكتور نعمة المليجى . . فى قسم أمراض الصدر الأساتذة الاستشاريين الدكتور أحمد الجزار والدكتور أيمن عبد الرحمن والدكتور شريف عيسى



مستشفى أول مايو :

• يضاهي أكبر المستشفيات وتم تجهيزه على أعلى مستوى
• أصدق صورة للعطاء .. وانجاز يتحدث عنه بكل فخر كل النقابيين

.. في قسم المخ والأعصاب الأساتذة الاستشاريين الدكتور نبيل العجوز والدكتور محمد الجمل والدكتور أحمد سالم .. في قسم الجراحة الأساتذة الاستشاريين الدكتور أحمد شوقي والدكتور حازم صبيح والدكتور محمد عبد الوهاب .. في قسم الأورام الأستاذ الدكتور هشام الوكيل .. في قسم الكبد الأستاذ الدكتور عبد القادر فراج استشاري أمراض الحميات والكبد والأستاذة الدكتورة فاطمة عبد السلام استشاري أمراض الكبد . في قسم الأطفال الأستاذ الدكتور رضا سند .. في قسم المسالك الأساتذة الاستشاريين الدكتور إبراهيم حافظ والدكتور أحمد عبد الباقي والدكتور محمد عبد الظاهر والدكتور حسام أمين .. ويعمل بالمستشفى أيضا مع هذه الباقة من الأساتذة الاستشاريين مجموعة من أمهر الأطباء -٣١طبيبا- في مختلف التخصصات .

.ويضم الدور الثاني إلى جانب حجرات الكشف بالعيادات الخارجية وحدة العلاج الطبيعي المزودة بأحدث الأجهزة وتعمل على امتداد ٢٤ ساعة .

●● الدور الثالث يضم قسم العمليات الذي يشغل ٥ غرف عمليات مابين كبيرة وصغيرة مزودة بترابيزات عمليات تصلح لجميع العمليات الجراحية المختلفة بما فيها جراحات القلب والصدر والأوعية الدموية وجراحات المخ والأعصاب ، وجميعها مجهزة بشبكة غازات وأجهزة تخدير حديثة وأجهزة تنفس صناعي .. ومع كل الاهتمام بتجهيز حجرات العمليات ، فإن ما يستوقفك مبهورا -في هذا الدور- هو وحدة تفتيت حصوات المسالك البولية بالموجات الكهرومغناطيسية والتي تضم أحدث تقنية ألمانية لتفتيت الحصوات -جهاز siemns- والذي يتميز بالدقة في التفتيت مع عدم وجود أضرار على أنسجة الكلى والأعضاء المحيطة بها ، كما يقوم بتفتيت حصوات الحالب والمثانة بنفس الكفاءة ، حيث يتم خلال وقت قياسي تفتيت الحصوة إلى جزيئات صغيرة يقوم المريض بإخراجها مع البول دون تخدير أو مناظير ، ويعود المريض

في مستشفى النقل البرى بالقليوبية :

٣١ طبيبا من مختلف التخصصات وأمهر الأطباء الاستشاريين بكليات الطب

وحدة تفتيت الحصوات بالموجات الكهرومغناطيسية ووحدة للمناظير التشخيصية والعلاجية

إلى عمله فى نفس يوم التفتيت . . وبالدور الثالث - أيضا - وحدة الرعاية المركزة تضم ٧ أسرة مزودة بأجهزة مومنيور عالية القدرة تستقبل جميع الحالات الحرجة.

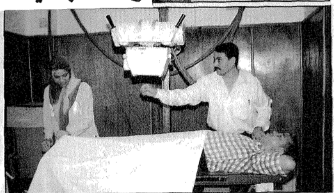
●● الدورين الرابع والخامس يضمان القسم الداخلى حيث غرف الإقامة والتى تضم أجنحة مميزة ، وحجرات الدرجة الأولى ، وثمانية عنابر للدرجة الثانية ، وجميع الغرف مكيفة الهواء ومجهزة بكل التجهيزات اللازمة - تليفون ، تليفزيون ، ثلاجة ، سخان - ولكل حجرة حمام خاص ، ويضم الدور الأخير وحدة حضانة الأطفال المزودة بسبع وحدات حضانات أطفال متكاملة بجهاز تنفس صناعى لحديثى الولادة ، وجهازين إفاقة ، وثلاث وحدات علاج ضوئى لعلاج ارتفاع نسبة الصفراء بالأطفال حديثى الولادة.

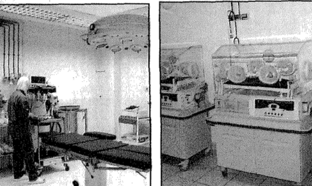
●● قبل أن نغادر مستشفى أول مايو استوقفتنا وحدة المناظير والتى يتم فيها إجراء المناظير التشخيصية والعلاجية لأكثر من فرع من فروع الطب ، ففى المسالك البولية يتم بدون جراحة وبواسطة أحدث أجهزة المناظير استئصال البروستاتا ، واستئصال أورام المثانة الحميدة والخبيثة ، وتوسيع مجرى البول والتشوهات الخلقية ، وتوسيع ضيق الحالب وحوض الكلى ، واستخراج حصوات الكلى والحالب والمثانة وتركيب قساطير الحالب والكلى . .كما يتم -بالمنظار- استئصال المرارة والزائدة الدودية . . وفى مجال العظام يستخدم المنظار الفلورسكوبى فى عمليات العظام المعقدة مثل تركيب المسامير والشرائح واستبدال المفاصل وترقيع العظام.

●● هذه كانت جولتنا - أو رحلتنا - فى مستشفى أول مايو .. ومعذرة إن كانت الكلمات لم تسعفنا فى نقل الصورة - فمن شاهد ليس كمن قرأ - ولهذا يوجه النقابى محيى أمين رئيس اللجنة النقابية للنقل البرى بالقليوبية ورئيس مجلس إدارة المستشفى يوجه الدعوة لكل مواطن لزيارة الصرح الطبى مؤكدا أنه أقيم من أجل صحة أفضل لكل المواطنين.











يوم من هذا الزمان والفساد الاجتماعى على مسرح الغد

■ جمال عمر



حنان مطاوع وفاروق عيطة فى لقطة من المسرحية

" سعد الله ونوس " هذا العبقرى المتقد الذهن الثائر على الطغاة فى كل مكان ، وذاب عشقا فى تراب الوطن العربى ، فكتاباته جاءت بعدما تجرع مثل ملايين من أبناء وطنه كأس هزيمة يونية ٦٧ ، وهو المولود ببلدة صغيرة اسمها "حصين البحر " بمحافظة طرطوس سوريا ، أيضا ذاق مرارة الاغتصاب للجولان وغيرها من الأراضى العربية ، فكانت مسرحيته التى تعتبر صرخة فى وجه الحاكم المستبد والتمزق العربى " حفلة سمر من أجل ٥ حزيران " التى تلت النكسة عام ٦٨ ، ثم رائعته الثانية " رأس المملوك جبار " عام ٦٩ ، والعديد من النصوص المسرحية التى قدمت على مسارح دمشق والدول العربية ، تأثر سعد الله ونوس بالمسرح الملحمى لبريخت وبسكاتور ، لذلك نجد أهم سمات المسرح البريختى تتفاعل وتتأصل فى مسرحياته ، فالطبيعة الجوهرية للسلطة هى محور أعماله ويتعامل معها من خلال منظور فلسفى متعمق أحيانا فى الحكايات الشعبية " لكن عندما نتأمل سهرتنا هذه الليلة ونقف شاهدين على أحداث هذه الفرجة أو المسرحية متعمقين فى أحداثها ومضمونها السياسى الاجتماعى نجد أن المخرج " عمرو دوارة " استطاع أن يتعامل مع النص " يوم من هذا الزمان " من خلال منظور واقعى لأحداث النص دون الالتجاء إلى وسائل الإبهار التى قد تضر بالعرض دون أن تخدمه فنيا ، وأستطيع أن أقول إن هذه السمة من السمات التى تميز بها " عمرو دوارة " على مدى مشوار حياته الفنية ، وقد نتذكر له آخر عرض مسرحى على نفس خشبة مسرح الغد " السلطان يلهو " للكاتب الكبير " محفوظ عبد الرحمن " فكان مفسرا ضافيا على العرض لمساته الفنية البسيطة فى الديكور والعناصر الفنية الأخرى دون التعقيد والتعالى على المتلقى من خلال رؤى فنية معقدة متداخلة متشابكة ، كأن هذا الشكل هو الذى يرفع من شأن المخرج أو من إبداعه طارحا كل هذا من أجل تحقيق المعادلة الصعبة فى الفن المسرحى بالتحديد التى عاشها المشاهد بكل صدق من خلال اللوحات الخمس التى تناولت أحداث العرض بأبطاله الذين عايشنا معهم هذه المأساة المفجعة التى هزت الأرض من تحت أقدامنا .

المشهد الأول : فى مكتب مديرة المدرسة الفنانة القديرة " سهير المرشدي" المنظر أمامنا حجرة تحتوى على مكتب بسيط خلف المكتب برواز معلق على الحائط مفترضا صورة لشخصية كبيرة التى أحيانا تتعامل معها مديرة المدرسة على أنها رمز للسلطة ، فهى تتحدث مع مدرس الرياضيات فاروق الفنان " فاروق عيطة" الذى يطرح أمامها مشكلة تعتبر من وجهة نظره قضية اجتماعية لا يجب السكوت عليها وهى أن الفتيات أصبحن تباهن بالعلاقات الخاصة ويترددن على منزل الست فدوى ليمارسن الرذيلة ومن واجب المدرسة أن تحافظ على حياتهن ومستقبلهن العلمى والأدبى أيضا من خلال إنضباط سلوكهن داخل وخارج المدرسة هذا من وجهة نظر الأستاذ فاروق مدرس الرياضيات أما وجهة نظر مديرة المدرسة أنها غير مسئولة عن ما تفعله الفتيات خارج أسوار المدرسة أما داخل حرم المدرسة فهى مسئولة عنه .. أثناء هذه المناقشة الحادة يدخل الموجه المدرسى الفنان "ممدوح درويش " ليقدم تقريره عن الفتيات ويتضح أنه شخصية متملقة يتواطأ مع مديرة المدرسة والصمت الرهيب تجاه ما يحدث أو ما تفعله الفتيات فى دورات المياه وغيرها من أماكن المدرسة ، أما الخوف كل الخوف أن تمارس الفتيات السياسة داخل أسوار المدرسة ، خاصة عندما عثر الموجه على كتاب " طبائع الاستبداد " للمفكر الكبير عبد الرحمن الكواكبى " ووضع خطوطا تحت بعض الجمل التى تدل على شخصية الحاكم المستبد وتصف سماته .. من خلال الحكى على لسان الراوى نجد صوت " الفنانة سهير المرشدى " يربط بين مشهد وآخر أو لوحة وأخرى لتنتقل الأحداث إلى اللوحة الثانية من خلال مشهد يتعطر جوه بنفحات الإيمان والطهر من خلال لقاء المذيعة " شهير المرشدى " والشيخ " محمد حسين محمد " الفنان " ممدوح درويش " وهى تسجل معه حلقة دينية داخل رحاب أحد المساجد ليفضح لنا هذا المشهد سلبية رجال الدين وضعفهم أمام المادة ، أيضا تملقهم للسلطة خاصة عندما حاول فاروق أن يلتقى به ليطرح أمامه مشكلة الفتيات وخاصة منزل "فدوى " الذى تستخدمه لممارسة الرذيلة ليصطدم عندما يبدأ الشيخ برفع منزلة الست فدوى التى تتبرع بالكثير من أجل الإنفاق فى الخير ليذهب إلى مكتب المحافظ حتى يشكو من هذا الوضع الفاسد وخاصة أن ابنته " ابنة المحافظ " تذهب إلى بيت هذه المرأة ليفاجأ بالمحافظ عندما يقول له إن الست فدوى من الشخصيات الهامة وهى أيضا تعتز بزوجته وتمجد فيها كثيرا يقصد زوجة فاروق ، تقع هذه الكلمة كالصاعقة على رأس فاروق مدرس الرياضيات ، فيذهب إلى منزل الست فدوى ليتأكد من هذه المقولة يتقابل معها تعترف له بأن زوجته تأتى إليها بعد أن سردت له كيف وقعت هى فى الرذيلة ليخرج هائما على وجهه لكى يتأكد من زوجته : نجاة " الفنانة " حنان مطاوع " لتزيد الصدمة مرة أخرى وهى تعترف له بالخيانة والتى تبررها بأنها كانت تفعل هذا من أجل أن تقف بجانبه وتساعده على أعباء الحياة الثقيلة ، وهو رافض هذا الحديث ليحاول أن يرحل عن هذا العالم بهدوء وأنفاسه تمتزج بغاز أنبوبة المطبخ .. هذا اليوم المشهود الذى عاشه "فاروق " مدرس الرياضيات وهو يقاوم الفساد الأخلاقى بداية من المدرسة المؤسسة التعليمية ثم المسجد المؤسسة الدينية ثم مكتب المحافظ المؤسسة السياسية ، أيضا منزل الست فدوى ثم العودة إلى منزله كل هذا يؤكد على الفساد المستشرى داخل المجتمع الفساد السياسى الذى يمتزج بالفساد الأخلاقى والاجتماعى هذا الكابوس المفزع ما هو إلا الحقيقة المرة التى عاشها هذا الشخص الذى ينشد الإصلاح من أجل مجتمع أفضل .. لكن ماذا يفعل هذا الفرد أمام مجتمع أصبح الفساد فيه كالسوس ينخر أعمدته حتى تنهار في لحظة من اللحظات القاسية دون أن نقف رافضين في وجه هذا الفساد شكلا وموضوعا .

تحياتى لمسرح الغد بقيادة د. سامح مهران الذى أتاح الفرصة لهذا العرض أن يظهر على خشبته ويستمتع به الجمهور المتعطش للفن الجاد .

اشتراكات التأمينات الاجتماعية ليست عبئا جديدا على أصحاب الأعمال

● من يتحمل عبء اشتراكات التأمين والتعويض عن إصابات العمل؟

بقلم :
عبد الحليم القاضى

فرضت تشريعات العمل على أصحاب الأعمال التزامات يؤدونها لعمالهم منذ صدر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن التعويض عن حوادث العمل إذ ألزمه هذا القانون بأن يؤدى تعويضا للعمال الذين يصابون أثناء العمل وبسبب تأديته فى حالات الوفاة والعجز الكلى المستديم والعجز الجزئى المستديم ، كما يلتزم بتقديم الرعاية الطبية بشروط معينة كما يلتزم بأداء تعويض الأجر " المعونة المالية " أثناء عدم قدرته على أداء العمل وكان صاحب العمل مسئولا طبقا لهذا القانون بحقوق عماله .

ثم صدر قانون التأمين الإجبارى ضد حوادث العمل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الذى ألزم أصحاب الأعمال بالتأمين على عمالهم ضد إصابات العمل لدى أحد شركات التأمين المعتمدة وإلزامهم بأداء اشتراكات التأمين (رسوم التأمين) ولا يتحمل العمال أى نصيب فى هذه الاشتراكات ، وبصدور هذا القانون أصبحت المسئولية مشتركة بين صاحب العمل وشركات التأمين تجاه المصابين وعندما صدر القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعويض عن أمراض المهنة وإلزم أصحاب الأعمال بالتأمين على عمالهم ضد أمراض المهنة طبقا للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ .

ثم انتقلت المسئولية كاملة من أصحاب الأعمال وشركات التأمين إلى التأمينات الاجتماعية بموجب القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ ثم قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

هذا بالنسبة للفرع الأول من فروع التأمينات الاجتماعية إذ أن جهاز التأمينات الاجتماعية يحل محل صاحب العمل وشركات التأمين والتى كانت تحصل الاشتراكات من أصحاب الأعمال تختلف باختلاف الخطر المؤمن من أجله .

مكافأة نهاية الخدمة وتأمين الشيخوخة

وإذا رجعنا إلى قوانين عقد العمل الفردى وكان أولها سنة ١٩٤٤ ثم قانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ نجد أنهما نصا على حق العامل فى حالة انتهاء خدمته لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة أو فصله من الخدمة فإن صاحب العمل يلتزم بأداء مكافأة نهاية الخدمة له .

معنى ذلك أن المكافأة لها طبيعة متعددة فهى تعتبر تعويض شيخوخة إذا صرفت عند التقاعد وتعتبر تعويض وفاة إذا صرفت عند وفاة العامل وتعتبر تعويض عجز إذا صرفت فى حالة عجز بالعامل وتعتبر تعويض بطالة إذا صرفت عند فصل العامل .

وعندما صدر قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل فى عهد الوحدة مع سوريا نص فى المادة ٧٣ منه على أن يؤدى صاحب العمل إلى العامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية ويتخذ الأجر الأخير أساسا لحساب المكافأة .

وصدر قانون التأمينات الاجتماعية بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ونص على أن يحل الناتج من الاشتراكات التى يؤديها صاحب العمل فى هذا التأمين (تأمين الشيخوخة) وفى صندوق الادخار محل المكافأة التى تستحق للمؤمن عليه نهاية الخدمة التى تحتسب على الوجه المبين بالمادة ٧٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أو على الوجه المبين فى عقود العمل الفردية أو المشتركة أو اللوائح والنظم المعمول بها فى المنشآت أو قرارات هيئات التحكيم أيهما أكبر .

وأنهى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى موضوع مسئولية صاحب العمل عن مكافأة نهاية الخدمة فنصت المادة (١٦٢) على أن المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لأحكام الباب الثالث من هذا القانون للمؤمن عليهم الذين كانوا خاضعين لأحكام قوانين العمل لاتقابل من التزامات صاحب العمل فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة إلا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة وفقا لأحكام قانون العمل .

واستطرد لما نص عليه قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه نجد أن قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ وقانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ نصا على استحقاق المكافأة على من يعمل بعد بلوغ سن الستين وقبل بلوغ الثامنة عشرة ، فنصت المادة (١٢٦) من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ والمادة (١٢٦) من القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ على أن يستحق العامل عن مدة عمله بعد سن الستين مكافأة بواقع أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية لها ، وذلك إذا لم تكن له حقوق عن هذه المدة وفقا لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة المنصوص عليها فى قانون التأمين الاجتماعى .

وتستحق بالمكافأة المشار إليها عن السنوات السابقة على سن الثامنة عشرة وذلك للمتدرج والعامل عند بلوغ هذه السن .

وتحسب المكافأة على أساس آخر أجر تقاضاه المتدرج والعامل

وبذلك تم حسم المسئولية عن المكافأة فأصبحت كالآتى :

١- قبل بلوغ سن ١٨ سنة وبعد بلوغ سن ٦٠ يتحملها صاحب العمل

٢- من سن ١٨ إلى التقاعد (سن الستين) انتقلت المسئولية للتأمينات الاجتماعية ، فى مقابل ما يؤديه صاحب العمل من اشتراكات لصندوق التأمينات الاجتماعية .

الرعاية الطبية والتأمين الصحى

اهتمت قوانين العمل بالرعاية الطبية للعمال منذ صدر أول قانون لعقد العمل الفردى سنة ١٩٤٤ وقانون عقد العمل الفردى الصادر بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ اللذان أدمجا فى قانون العمل الموحد بعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا ذلك بموجب القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فنصت المادة ٦٥ منه على صاحب العمل أن يوفر للعمال وسائل الإسعافات الطبية فى المنشآت وعليه إذا زاد عدد

على هامش التعديلات الجديدة

لقوانين التأمين الاجتماعي

سلبيات التطبيق على عمال المناجم والمحاجر

الثروة المعدنية هى عماد الصناعة فى مصر .. وهى الركيزة الأساسية لصناعات كثيرة مثل صناعة الحديد والصلب والأسمنت والأسمدة وصناعات مواد البناء من رمل وزلط وطوب بأنواعه بالإضافة إلى صناعة البلاط والرخام والسيراميك والفحم والمنجنيز وغيرها من مواد خام .. ومصر غنية جدا بهذه الثروات والتى لو أحسن استخدامها لأعطت للاقتصاد المصرى الشيء الكثير.. ولكن وقبل كل هذا يجب أن نذكر دائما العاملين فى هذا القطاع الحيوى والهام الذين يعملون فى ظروف تشغيل شاقة ودرجات حرارة لا يتحملها بشر من أجل استخراج هذه الثروات سواء من بطن المناجم أو المحاجر أو الملاحات والذين يقدر عددهم بأكثر من ١٥٠ ألف عامل منتشرين فى المناجم والمحاجر فى حوالى ٢٠ من محافظات مصر .. هذه العمالة هى الثروة الحقيقية للوطن والتى لولاها لظلت هذه الخيرات فى باطن الأرض كما هى ودون أن يمسسها أحد!! هذه العمالة -مع الأسف- مازالت فى طى النسيان .. والمثير أن الأمر لايتوقف عند إهمال أو تجاهل هذا القطاع بل إن هناك تشريعات تم وضعها لحمايتها ضد الإصابة والعجز والمرض ولكن هذه التشريعات مازالت حبرا على ورق أمام الجشع الذى يتملك عددا من القائمين على هذه الصناعة وحرمان العامل من أبسط حقوقه .. التأمين الاجتماعى.

■ **تحقيق: عبده مصطفى**

الدكتور صبرى عبد المطلب رئيس الإدارة المركزية للخدمات التأمينية يقول: إنه نظرا لخطورة الأعمال التى يمارسها العاملون فى هذا القطاع وتعرضهم بصورة كبيرة لأخطار العجز والوفاة والأمراض المهنية فإن التأمين الاجتماعى على العاملين بهذا القطاع يعتبر من أهم الأمور التى يجب الاهتمام بها لأن سياسة التأمين فى حد ذاتها تعتبر من أهم سياسات إدارة الأخطار، فالتأمين هو من الوسائل الأكثر نجاحا لمجابهة الخطر، فإذا ما أصيب العامل فى حادث من حوادث العمل فإن التأمين يبادر بالوقوف إلى جانبه عن طريق توفير القدر الملائم من العلاج والرعاية الصحية وتعويض الدخل الذى ينقطع خلال فترة العلاج من الحادث، وبالنسبة للعمالة فى قطاع المناجم والمحاجر والملاحات فإننى أعتبر أن إجراءات السلامة والصحة المهنية والتأمينات الاجتماعية سياستان متكاملتان لإدارة خطر إصابات العمل والتعامل معه، بهدف التحكم فى

عماله فى مكان واحد أو بلد واحد أو فى دائرة نصف قطرها خمسة عشر كيلو مترا على مائة عامل أن يستخدم ممرضا ملما بوسائل الإسعافات الطبية يخصص للقيام بها وأن يعهد إلى طبيب بعيادتهم وعلاجهم فى المكان الذى يعده لهذا الغرض، وأن يقدم لهم الأدوية اللازمة للعلاج وذلك كله بدون مقابل فإن زاد عدد العمال على النحو المتقدم على خمسمائة عامل وجب عليه فضلا عن ذلك أن يوفر لهم جميع وسائل العلاج الأخرى فى الحالات التى يتطلب علاجها الاستعانة بأطباء أخصائيين أو القيام بعمليات جراحية أو غيرها وكذلك الأدوية اللازمة وذلك كله بالمجان.

أما تعويض الأجر فنصت عليه المادة ٦٣ من نفس القانون وأعطت للعامل الذى يثبت مرضه الحق فى أجر يعادل ٧٠٪ من أجره عن التسعين يوما الأولى تزاد بعدها إلى ٨٠٪ عن التسعين يوما التالية وذلك خلال السنة الواحدة.

وعند وضع التأمين الصحى فى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ نقل التزامات صاحب العمل فى الرعاية الطبية وتعويض الأجر إلى التأمينات الاجتماعية فى مقابل اشتراكات يؤديها صاحب العمل.

نخلص من ذلك أن الالتزامات التى كانت قد قررتها تشريعات العمل انتقلت إلى التأمينات الاجتماعية فى مقابل اشتراكات يؤديها صاحب العمل شهريا، وهذه الاشتراكات هى طبقا لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بموجب القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ كما يلى:

رقم	نوع التأمين	الاشتراكات: صاحب العمل	الاشتراكات: العامل	الاشتراكات: الدولة	المجموع
١	تأمين إصابات	٢٪ قطاع خاص ٢٪ قطاع عام ١٪ حكومة			
٢	تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة	١٥ ٪	١٠٪	١٪	٢٦
٣	التأمين الصحى	٤٪ القطاع الخاص ٣٪ القطاع العام والحكومة	١٪		
٤	تأمين البطالة	٢٪			
٤	المجموع ق.خ ق.ع - ق.ح	٢٤٪ ٢٢٪ ١٩٪	١١٪	١٪	

يضاف إلى اشتراكات نظام المكافأة (وهو نظام ادخار للعمال) يعادل ٢٪ من صاحب العمل، و٣٪ من العمال من الأجر الأساسى.

واشتراكات التأمينات الاجتماعية المشار إليها فى الجدول عبارة عن النسب المذكورة مضروبة فى الأجر الأساسى والأجر المتغير للعامل.

من يتحمل عبء الاشتراكات؟

فى الواقع أن أصحاب الأعمال يحملون الإنتاج اشتراكات التأمينات الاجتماعية التى يلتزم بها صاحب العمل، إذ تعتبر جزءا من تكلفة الإنتاج وبالتالى ينتقل عبء هذه الاشتراكات من المنتج أى صاحب العمل إلى المستهلك.

هذا ويلاحظ أن اشتراكات تأمين إصابات العمل كانت تتراوح بين ١٪ إلى ٢٦٪ من الأجر حسب خطورة العمل المؤمن من أجله، وهذا يعنى أن هناك صناعات تتحمل فى اشتراكات إصابات العمل طبقا للقوانين السابقة لسنة ١٩٥٨ ما يزيد عن كل ما يتحمله صاحب العمل عن اشتراكات جميع فروع التأمينات الاجتماعية حاليا.

أما تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة فتتوقف الاشتراكات التى يؤديها صاحب العمل على سن التقاعد (الشيخوخة) فإذا تأخرت سن الشيخوخة انخفضت الاشتراكات وإذا انخفض سن التقاعد زادت الاشتراكات، وتطبيقا لذلك نجد أن اشتراكات تأمين الشيخوخة فى مصر من صاحب العمل والعامل والدولة ٢٦٪ لأن سن التقاعد ٦٠ سنة، واشتراكات هذا الفرع من التأمين لأصحاب الأعمال والمشتغلين لحسابهم ١٥٪ لأن سن التقاعد لهذه الفئة ٦٥ سنة.

نخلص من ذلك أن اشتراكات التأمينات الاجتماعية ليست عبئا جديدا على أصحاب الأعمال، وليست نسبة الاشتراكات مغالى فيها، كما يدعى البعض إذا قسنا اشتراكات التأمين مع أى دولة ينبغى أن تضع فى الاعتبار سن التقاعد.

احتمالات حدوث الخطر وتغطية الخسائر المادية الناشئة عن تحققه وهو مايبين مدى مشاركة كل منهما فى الحفاظ على القوى العاملة التى تمثل الركيزة الأساسية للإنتاج.

توفير الحماية الاجتماعية لهذه الفئة إذن لن يتأتى إلا عن طريق شمولهم بالغطاء التأمينى المناسب ، فماهو موقف قانون التأمين الاجتماعى؟ وهل يحقق الحماية المطلوبة؟

تشريع الحماية التأمينية

يقول سعيد زهران خبير التأمين الاجتماعى والمدير العام السابق بهيئة التأمينات إن عملية التأمين على العاملين فى المناجم والمحاجر والملاحات تحكمها قواعد بالمزايا التأمينية للعاملين بالأعمال الصعبة والصناعات التعدينية والاستخراجية على النحو التالي:

–المادة ١٨ من القانون ٧٩ لسنة ٧٥ أجازت لوزير التأمينات تخفيض سن التقاعد للعاملين فى الأعمال الصعبة والخطرة والتى تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التأمينات .

– وبتاريخ ١٩٨١/٤/٩ صدر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون تشغيل العاملين بالمناجم والمحاجر وسرت أحكامه اعتبارا من ١٩٨١/٤/٢٤.

– وبتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٢ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ فى شأن المزايا التأمينية للعاملين بالأعمال الصعبة بالصناعات التعدينية والاستخراجية وعمل بأحكامه من ١٩٨١/١١/٦.

وتضمن القرار المشار إليه تقسيم هذه الأعمال فى جدولين، الأول يتضمن أعمال التثقيب للصخور(أعمال التخريم) وأعمال التفجير وعمليات الإنتاج المباشر بواجهات الاستخراج والتقدم بباطن الأرض وتحت سطح الأرض.

والجدول الثانى تضمن أعمال الخدمات الإنتاجية والصيانة بباطن الأرض وعمليات التعدين بالمناجم المكشوفة والمحاجر واستخراج الأملاح التبخيرية ومعالجة الخام وتحليلها وتركيزها والأعمال المعرضة لأخطار الغبار والغازات والمواد الكيماوية فى مواقع العمل والإنتاج وغيرها.

سن التقاعد

وحدد قرار رئيس مجلس الوزراء سن التقاعد للعاملين فى



د. صبرى عبدالمطلب

المناجم والمحاجر من المشار إليهم فى الجدول الأول سن الخامسة والخمسين بشرط أن تكون لهم مدة اشتراك لاتقل عن ١٨٠ شهرا.

أما عن قواعد تسوية معاشات هذه الفئة فقد تقرر رفع نسب التسوية عن مثيلتها فى الأعمال العادية لتكون كما يلي:

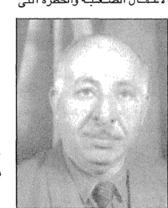
–١/٣٦ عن كل سنة من سنوات الخدمة للعاملين من الجدول الأول .

– ١/٤٠ عن كل سنة من سنوات الخدمة للعاملين من الجدول الثانى .

كذلك تقرر بموجب هذا القرار أن يكون الحد الأقصى للمعاش المحسوب للمؤمن عليه الذى انتهت خدمته من العاملين فى الجدول الأول ١٠٠٪ من أجر الاشتراك الأخير.

ومقابل هذه الامتيازات الإضافية فقد تقرر رفع نسب اشتراكات صاحب العمل فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة عن المدد التى تقضى فى الأعمال المشار إليها لتكون ٣١٪ بالنسبة للعاملين فى الأعمال المحددة بالجدول الأول و٢٧٪ بالنسبة للعاملين فى الأعمال المذكورة بالجدول الثاني.

وهذا يعنى أن قانون التأمين الاجتماعى وقرار رئيس مجلس الوزراء اهتما برعاية العاملين بهذا القطاع وشمولهم بالمظلة التأمينية بل أكثر من هذا وفر لهم مزايا إضافية تأمينية تتناسب مع الأعمال الصعبة والخطرة التى



محمد سامى حسن



أبوالمجد رفاعى

يقومون بها **فماهى المشكلة إذن؟!** .

مشكلة التهرب التأمينى

النقابى محمد سامى حسن أمين صندوق النقابة العامة للعاملين بالمناجم والمحاجر والملاحات وعضو مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر يقول: إن المشكلة الرئيسية التى تواجه العاملين فى هذا القطاع هى مشكلة تهرب أصحاب الأعمال من التأمين على العمال سواء كان تهربا كليا أو تهربا جزئيا فالتهرب الكلى هو عدم التأمين على جميع العمال والتهرب الجزئى هو التأمين عليهم بأجور أقل من الأجور الحقيقية بكثير ، ولك أن تتصور المآسى التى تحدث لأسر هؤلاء العمال عندما يموت العائل أو يصاب بالعجز خاصة وأنه من المعلوم أن هذه الصناعات من الصناعات الشاقة والخطرة التى يمكن أن تصيب العمال ببعض الأمراض المهنية مثل السليكوزس. وغيرها وإصابات المواد الكيماوية والأحماض والأورام السرطانية كل هذا نتيجة للتعرض لبيئة وظروف العمل بالإضافة طبعا لإصابات العمل العادية ، فإذا علمنا أن الأمن الصناعى ومعداته غير متوافرة فى الكثير من المحاجر والمناجم أدركت كيف يتعرض العمال لأخطار لاحصر لها وسط ظروف عمل شاقة وغير مغطاة بالتأمين!!.

والكشف الدورى

أيضا ونتيجة لمشاكل عدم التأمين فهناك مشكلة عدم إجراء الكشف الدورى على العمال بالصناعات الكيمائية لاكتشاف الحالات المرضية قبل استفحالها وإصابة العامل بالعجز التام.

كذلك **–والحديث مازال لأمين صندوق النقابة العامة للعاملين بالمناجم والمحاجر –** فإننى أطالب المسئولين بحل **مشكلة العمالة المؤقتة فى المناجم** سواء فى الأعمال الصعبة أو الخطرة لأن عدم تثبيت هذه العمالة منذ أكثر من ٦ سنوات يصيبها بالإحباط ويؤثر على أدائها ومعنوياتها وإنتاجياتها ، وبالنسبة للتعديلات الجديدة لقوانين التأمين الاجتماعى فقد سبق أن كتبنا وجهة نظرنا والتى نطالب فى مجملها بوضع نصوص قانونية تكفل إلزام أصحاب الأعمال فى هذا القطاع بالتأمين على عمالهم وتجريم التهرب من التأمينات.

ويختتم النقابى محمد سامى حسن أمين صندوق النقابة العامة

المناجم والمحاجر وعضو مجلس إدارة الاتحاد العام للعمال حديثه : مطالبا بإعادة النظر فى نظام استثمار أموال التأمين الاجتماعى لتفعيل دورها وتحقيق عائد أكبر يسمح بزيادة المزايا الإضافية للمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات.

١٥٠ ألف عامل

كان اللقاء الأخير مع النقابى أبو المجد رفاعى أحمد رئيس النقابة العامة للعاملين بالمناجم والمحاجر الذى بدأ حديثه قائلا: نحن نتعامل فى حوالى ٢٠ محافظة لاستغلال الثروات المعدنية والأملاح التبخيرية ، نظرا لأن ٩٥٪ من أراضى مصر صحراء والثروة المعدنية تعتبر مصدرا هاما من المصادر الطبيعية التى حبانا الله بها ، والنقابة العامة أيضا مسئولة عن حوالى ١٥٠ ألف عامل يعملون فى محاجر القطاع الخاص والمطلوب أولا تعظيم دور الثروة المعدنية فى مصر ، **وهذا يتطلب إعادة صياغة قانون استغلال الثروة المعدنية رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ ، حيث حدثت متغيرات كثيرة خلال هذه الفترة منذ صدور القانون وحتى الآن** وقد كتبنا فى هذا الموضوع للسيد الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء مطالبين بتعديلات تتمشى مع الوضع الجديد ويستشهد على مطلبه قائلا **:هل من المعقول أن متر الرمل الآن يقدر قيمته بحوالى ٣ مليمات فى المحجر؟ !.**

الحفاظ على الثروة

كذلك فإن النقابة تطالب بالاهتمام بتصنيع المواد الخام وعدم تصديرها كما هى للمحافظة عليها وزيادة قيمتها وتشغيل العمال ويمكن ذلك من خلال تشجيع المستثمرين وتيسير استخراج التراخيص وإزالة العقبات أمامهم حتى يمكن استغلال أراضى مصر بصورة اقتصادية تحقق عائدا ضخما للخزانة العامة.

ربط التراخيص بالتأمين

أما بالنسبة لمشكلة تهرب بعض أصحاب الأعمال من التأمين على عمالهم فإننى أطالب بحل هذه المشكلة **بربط التراخيص بتقديم مايفيد التأمين على جميع العمالة وفى حالة اكتشاف تلاعب فى التأمين يتم توقيع عقوبات رادعة خاصة وأن العمالة فى هذا القطاع ذات طبيعة خاصة وهى معرضة أكثر من غيرها للأخطار** وقد شاهدت بنفسى فى المنيا التى تضم ٣٨٥ محجرا وحوالى ٣٠ألف عامل حالات إنسانية ناتجة عن التهرب من التأمينات .. رب الأسرة أصيب فى المحجر ونتج عن الإصابة عجز وهو غير مؤمن عليه فلزم منزله دون معاش مما اضطر الزوجة إلى إخراج الأبناء من المدارس سن ١٣ و١٤ سنة للعمل مكان والدهم فى المحجر وقالت ماذا أفعل . الدخل توقف ولا معاش ولا يحزنون! بل ترضية مالية تنتهى بعد فترة قصيرة .. **التهرب من التأمينات شائع فإذا أصيب العامل أو توفى فى المحجر تم التفاهم مع أهل المصاب أو المتوفى ومنحهم ترضية مالية وانتهى الأمر.**

لوائح ومعدات السلامة المهنية

ويضيف .. التهرب لايقتصر على التأمينات فقط بل هناك تهربامن تنفيذ لوائح السلامة والصحة المهنية وتوفير المعدات التى تكفل حماية العمالة من الأخطار ، والمطلوب تشديد التفتيش على هذه المناجم والمحاجر والملاحات ، خاصة فى معدات السلامة والأمن الصناعى .

أما بالنسبة للتهرب التأمينى فإننى أعتقد أن المادة ٢٦ من قانون العمل الجديد قد عالجت هذه المشكلة عندما قررت ضرورة إنشاء مكاتب لتشغيل العمالة غير المنتظمة فى المناجم والمحاجر حيث سيتم إنشاء وتشغيل هذه المكاتب بالتعاون بين النقابة العامة ووزارتى القوى العاملة والتأمينات لمد التغطية التأمينية الحقيقية لهذا القطاع من العمالة فى مصر.

سؤال يبحث عن إجابة:

إعداد: **برين عبدالرحمن**

إلى متى يستمر تمويل معاشات الفئات التى ارتفعت دخولها نتيجة المتغيرات الاقتصادية من أموال دافعى الضرائب

من المعلوم أن مظلة التأمينات الاجتماعية أصبحت تغطى كافة فئات الشعب المنتجة ، أى القادرة على الكسب سواء كان هذا الكسب ناتجا من قيام الشخص بالعمل لدى الغير أو أتى من مزاولة النشاط لحساب نفسه ، وقد أصدرت الدولة التشريعات اللازمة لإجراء هذه التغطية وفقا للآتي:-

أولا: قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ويسرى على فئات العاملين بالقطاعات المختلفة ، حكومة ، قطاع عام ، قطاع أعمال عام ، والعمالة المنتظمة بالقطاع الخاص ، والمشتغلون بالأعمال المتعلقة يالخدمة خارج المنزل الخاص.

أصحاب الدخول المرتفعة

ثانيا: قانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ .

ويسرى على فئات المشتغلين لحساب أنفسهم ذوى الدخول المرتفعة وقد حددت هذه الفئات بالمادة (٣) من هذا القانون وفقا للآتي:-

١- الأفراد الذين يزاولون لحساب أنفسهم نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا والحرفيون وغيرهم ممن يؤدون خدمات لحساب أنفسهم .

٢- الشركاء المتضامنون فى شركات الأشخاص.

٣- المشتغلون بالمهن الحرة ، ويحدد تاريخ بدء انتفاع كل مهنة من هذه المهن بأحكام هذا التأمين بقرار من وزير الشئون والتأمينات الاجتماعية "صدرت عدة قرارات وزارية تقضى بأن يخضع لأحكام القانون المشار إليه اعتبارا من ١٩٧٦/١٠/١ أعضاء نقابات :المهن الطبية ، والمهن الزراعية ، والمهندسين ، والتجاريين ، والمهن التطبيقية ، والتطبيقيين"

٤-الأعضاء المنتجين فى الجمعيات التعاونية الإنتاجية الذين يشتغلون لحساب أنفسهم.

٥- مالكو الأراضى الزراعية التى تبلغ مساحتها عشرة أفدنة فأكثر.

٦- حائزو الأراضى الزراعية التى تبلغ مساحتها عشرة أفدنة فأكثر سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين بالأجرة أو بالمزارعة أو هما معا.

٧- ملاك العقارات المبنية التي يبلغ نصيب كل منهم ٢٥٠ جنيها فأكثر سنويا من قيمتها الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة العقارية "مايساوى عشرون جنيها شهريا تقريبا".

٨- أصحاب وسائل النقل الآلية للاشخاص أو البضائع.

٩- المأذونون الشرعيون، والموثقون من غير الرهبان.

١٠- الأدباء والفنانون.

١١- العمد والمشايخ.

١٢- المرشدون والأدلاء السياحيون.

١٣- الوكلاء التجاريون.

١٤- القساوسة والشمامسة المكرسون.

١٥- الشركاء المتضامنون فى شركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم.

١٦- أعضاء مجالس الإدارة والأعضاء المنتدبون فى شركات المساهمة فى القطاع الخاص.

١٧- المديرون فى الشركات ذات المسئولية المحدودة.

وقد أجازت الفقرة الأخيرة من هذه المادة لرئيس الجمهورية أن يصدر قرارا، بناء على عرض من وزير التأمينات والشئون الاجتماعية، بإضافة بعض الفئات الأخرى للانتفاع بأحكام هذا القانون.

وتقضى المادة (٤) من القانون المشار إليه بأن يستثنى من الخضوع لأحكامه الفئات الآتية:

(أ) أصحاب الصناعات المنزلية والبيئية والريفية والأسرية.

(ب) أصحاب المراكب الشراعية فى قطاعات الصيد والنقل النهرى والبحرى الذين لايستخدمون عمالا.

(ج) صغار المشتغلين لحساب أنفسهم.

ويصدر بقواعد تحديد هذه الفئات قرار من وزير الشئون والتأمينات الاجتماعية وتطبيقا لذلك صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٧٧ باللائحة التنفيذية لهذا القانون وتقضى المادة (٢) منها أن تسرى أحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ على الفئات الآتية:

(أ) أصحاب الصناعات المنزلية والبيئية والريفية والأسرية وذلك إذا كان المنتفع يستخدم عاملا أو أكثر.

(ب) أصحاب المراكب الشراعية فى قطاعات الصيد والنقل النهرى والبحرى إذا كان المنتفع يستخدم عاملا أو أكثر.

(ج) صغار المشتغلين لحساب أنفسهم إذا كان المنتفع يستخدم عاملا أو أكثر أو كان يباشر النشاط فى محل عمل ثابت له سجل تجارى أو تتوافر فى شأنه شروط القيد فى السجل التجارى أو أن يكون محل النشاط خاضعا لنظام الترخيص من جانب أى من الأجهزة المعنية.

(د)ورثة أصحاب الأعمال فى المنشآت الفردية إذا توافرت إحدى الحالات الآتية بالإضافة إلى شروط الانتفاع الأخرى:

١- إذا كانت المنشأة فى تاريخ وفاة المورث يعمل بها أكثر من عامل.

٢- إذا كان نصيب الوارث من الدخل السنوى للمنشأة المتخذ أساسا لربط الضريبة لايقل عن فئة الحد الأدنى لدخل الاشتراك السنوى الوارد بالجدول رقم (١) المرفق بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه (مائة جنيها شهريا).

٣- متولى شئون الإدارة فى جميع الأحوال.

ملاحظات على قانون التأمين على أصحاب الأعمال

تنص أحكام البندين(٥، ٦) من المادة (٣) سالفة الذكر أنه يشترط لخضوع مالك الأرض الزراعية أو حائزها ألا تقل المساحة عن عشرة أفدنة وقد استقر رأى الصندوق المختص على أنه إذا توافر هذا القدر للمالك أو الحائز وقت خضوعه للقانون فيظل خاضعا لأحكامه حتى ولو قلت المساحة بعد ذلك عن هذا القدر، وأود أن أشير إلى مايأتي:

١- أن المالك أو الحائز لأرض زراعية تقل عن عشرة أفدنة يخضع لقانون التأمين الشامل ومن مؤدى ذلك أن من يملك ٩ أفدنة فى تاريخ بدء نشاطه يخضع لقانون التأمين الشامل، أما من كان يملك عشرة أفدنة عند بدء نشاطه وخضع لقانون أصحاب الأعمال فيظل خاضعا لهذا القانون حتى لو انخفضت المساحة التى يملكها أو يحوزها إلى فدان واحد أو أقل.

ونتيجة لذلك يلتزم مالك أو حائز ٩أفدنة بأداء اشتراك شهرى قدره جنيها واحدا فى نظام التأمين الشامل ويظل المالك أو الحائز الذى كان يملك ما يحوز عشرة أفدنة بأداء اشتراك شهرى بحد أدنى ١٥جنيها ويظل مشتركا بهذه القيمة فى قانون أصحاب الأعمال بعد انخفاض المساحة الزراعية إلى فدان واحد، أو أقل.

والذى أراه أن هذا المالك أو الحائز يخرج من نطاق تطبيق قانون التأمين على أصحاب الأعمال ويخضع لنظام التأمين الشامل بمجرد انخفاض مساحة الأرض إلى أقل من عشرة أفدنة ويلتزم بأداء اشتراك شهرى جنيها واحدا بدلا من ١٥ جنيها.

ملاك العقارات المبنية

٢- ينص البند (٧) من المادة (٣) سالفة الذكر على ملاك العقارات المبنية ويشترط لخضوع المالك للقانون ألا يقل دخله السنوى عن ٢٥٠ جنيها أى مايقرب من عشرين جنيها شهريا وأرى أنه من غير المناسب استمرار خضوع المالك الذى يبلغ دخله هذا القدر لقانون أصحاب الأعمال وتحمله اشتراكا شهريا بحد أدنى ١٥ جنيها أى بما يساوى ثلاثة أرباع دخله.

فإذا كان المشرع قد راعى ظروف وارث صاحب المنشأة الفردية واشترط لخضوعه لقانون أصحاب الأعمال الذى كان المورث خاضعا له ألا يقل دخله الشهرى عن أدنى فئة اشتراك أى ألا يقل دخله عن ١٠٠ جنيه شهريا فمن باب أولى أن يراعى ذلك بالنسبة لصاحب العقار المبنى ذلك أن هذا الوضع كان مقبولا عندما كانت قيمة الحد الأدنى لفئات الاشتراك عشرون جنيها حتى منتصف عام ١٩٨٠ أما وقد تدرج هذا الحد وأصبح مائة جنيه فكان الأمر يقتضى إعادة النظر أمر الفئة المشار إليها الخاصة بأصحاب العقارات المبنية بعين الرعاية ونقلها إلى نظام التأمين الشامل.

الفئات المحدودة الدخل

ثالثا: قانون التأمين الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ :

يخضع لأحكام هذا القانون فئات العاملين لدى الغير بالقطاع الخاص ولا تربطهم بصاحب العمل علاقة عمل منتظمة أى العمالة المرضية التى لا تتوافر بشأنها شروط الخضوع لقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، وكذلك فئات صغار المشتغلين لحساب أنفسهم من غير الفئات الخاضعة لقانون التأمين على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦.

وقد ترك القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ تحديد الفئات التى يسرى فى شأنها لوزير التأمينات وفقا للقرار الذى يصدره فى هذا الشأن كما أجاز لرئيس الجمهورية أن ينقل بعض الفئات الخاضعة لقانون التأمين الشامل المشار إليه إلى الفئات المنتفعة بقانون التأمين على أصحاب الأعمال بموجب قرار جمهورى بناء على عرض وزير التأمينات ذلك أن الظروف الاقتصادية التى كانت سائدة عند وضع هذا التشريع قد تتغير ويكون من نتيجة المتغيرات التى تطرأ على المجتمع زيادة دخول بعض الفئات الخاضعة لقانون التأمين الشامل

بصورة تمكنهم من تحمل قيمة الاشتراك المنصوص عليه بقانون التأمين على أصحاب الأعمال والذى يحدد بنسبة ١٥٪ من فئات الاشتراك التى تبدأ بمائة جنيه كحد أدنى وتتدرج فى الارتفاع حتى ١٠٠٠جنيه شهريا.

أما قانون التأمين الشامل فيمول من المبالغ التى تخصصها الدولة من أموال دافعى الضرائب وماتساهم به الأجهزة التابعة لوزارة التأمينات من مواردها ولايساهم المؤمن عليه فى موارد هذا القانون إلا بقدر يسير وهو جنيها واحدا شهريا مقابل معاش شهرى قدره ٨٠ جنيها شهريا.

وقد حدد قرار وزير التأمينات رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٠ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ الفئات الخاضعة لهذا القانون وفقا لما تقضى به المادة (٢) من هذه اللائحة كالآتي:-

١- العاملون المؤقتون فى الزراعة سواء فى الحقول والحدائق والبساتين أو فى مشروعات تربية الماشية أو الحيوانات الصغيرة أو الدواجن أو فى المناحل أو فى أراضى الاستصلاح والاستزراع.

ويقصد بالعاملين المؤقتين من تقل مدة عمالتهم لدى صاحب العمل عن ستة أشهر متصلة أو كان العمل الذى يزاولونه لايدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط.

٢- حائزو الأراضى الزراعية الذين تقل مساحة حيازتهم عن عشرة أفدنة سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين بالأجرة أو بالمزارعة .

٣- ملاك الأراضى الزراعية (غير الحائزين لها) ممن تقل ملكيتهم عن عشرة أفدنة.

٤- ملاك المبانى الذين يقل نصيب كل مالك فى ريعها عن مائتين وخمسين جنيها سنويا.

٥- العاملون فى الصيد لدى أصحاب الأعمال فى القطاع الخاص.



٦- عمال التراحيل.

٧- صغار المشتغلين لحساب أنفسهم كالباعة الجائلين ، ومنادى السيارات ، وموزعى الصحف ، وماسحى الأحذية المتجولين وغيرهم من الفئات **المماثلة متى توافرت فى شأنهم الشروط الآتية:**

أ- عدم استخدام عمال.

ب- عدم ممارسة النشاط فى محل عمل ثابت له سجل تجارى أو تتوافر فى شأنه شروط القيد فى السجل التجارى ، أو أن يكون محل النشاط خاضعا لنظام الترخيص من جانب أى من الأجهزة المعنية.

٨- المشتغلون داخل المنازل الخاصة الذين يتوافر فى شأنهم الشروط المنصوص عليها بقرار وزير التأمينات رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٧ "الغير خاضعين لقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥".

٩- أصحاب المراكب الشراعية فى قطاعات الصيد والنقل النهرى والبحرى وأصحاب وسائل النقل البسيطة ويشترط فى هؤلاء جميعا ألا يستخدموا عمالا .

١٠- المتدربون بمراكز التدريب المهنى لمرضى الجذام.

١١-المرتلون والقيمة وغيرهم من خدام الكنيسة غير الخاضعين لقانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال.

١٢- الناقهون من مرض الدرن الملحقون بمراكز التدريب القابضة للجمعيات المختلفة لمكافحة التدرن.

١٣- الرائدات الريفيات والرائدات الحضريات.

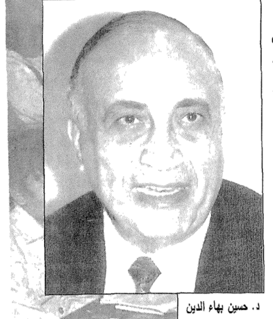
١٤- محفظو وقراء القرآن الكريم من الدرجة الثانية.

١٥- ورثة أصحاب الأعمال فى المنشآت الفردية الذين لايسرى فى شأنهم قانون التأمين على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦.

ملاحظات علي قانون التأمين الشامل

كان الغرض من إصدار قانون التأمين الشامل استحداث نظام أشبه بنظام المساعدة يساهم المؤمن عليه فى تمويله بقدر يسير من المبالغ يتناسب مع دخله أما باقى الموارد فتأتى من الضرائب والرسروم ، وقد بدأ اشتراك المؤمن عليه بمبلغ عشرة قروش شهريا ارتفع تدريجيا إلى أن بلغ حاليا جنيها واحدا ، ونظرا للمتغيرات الاقتصادية التى طرأت على أحوال المجتمع وأدت إلى ارتفاع دخول بعض الفئات الخاضعة لقانون التأمين الشامل مثل حائزى ومالكى الأراضى الزراعية لمساحة تزيد على ثلاثة أفدنة ، وأصحاب وسائل النقل البسيط ومنهم أصحاب الحناطير المشتغلين فى مجال السياحة ، وبعض الباعة الجائلين كبائعى الكباب والحلوى الممتازة ، وبعض الحرفيين ممن يزاولون مهنة الميكانيكا وطلاء السيارات ويتخذون الشارع أو مداخل المنازل مقرا لهم ولايتحملون اى ضرائب أو تأمينات على من يستخدمونهم من العمال لمزاولة النشاط بعيدا عن رقابة أجهزة الدولة ، هذا التغير فى أحوال هذه الفئات الاقتصادية أدى بالمشرع أن يعدل أحكام المادة (٢) من قانون التأمين الاجتماعى الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بالقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ لتجيز لرئيس الجمهورية أن ينقل بعض الفئات الخاضعة لقانون التأمين الشامل إلى الفئات الخاضعة لقانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦.

ونرى أنه أصبح من المناسب الإسراع فى استصدار قرار جمهورى بنقل الفئات التى أدت المتغيرات الاقتصادية إلى ارتفاع دخولها بالقدر الذي يمكنها من تحمل اشتراك التأمين على أصحاب الأعمال إلى الفئات الخاضعة للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ دون تعليق ذلك على تعديل أحكام القانون بالإجراءات التشريعية البطيئة ذلك أنه من غير المتصور أن يتكفل دافعى الضرائب بتوفير المعاش لهذه الفئات القادرة على تحقيق كسب مرتفع يمكنها من تحمل الاشتراك المنصوص عليه بقانون التأمين على أصحاب الأعمال.


د. حسين بهاء الدين

منذ سنوات طويلة ونحن نطرح قضايا التعليم ونناقشها ونلقى الضوء عليها ونتحرى علاج مشاكله وسلبياته مع المسئولين ورجال الفكر والخبراء من خلال حوارات جادة ومقترحات بناءة تسهم فى رفع مستواه وتطويره وتحقيق ربطه باحتياجات المجتمع وتلبية كل مايحتاجه من عمالة فنية متطورة وموهوبة ومدربة على أحدث أساليب العصر وتقنياته حتى أمكن من خلال الحوار والمناقشة والمتابعة استخلاص آراء هامة وبناءة ومقترحات جادة والتوصل إلى العديد من الخطوات على طريق التحديث والتطوير ليتحقق للتعليم مانصبو إليه من تطوير يلبى احتياجات سوق العمل من العمالة الفنية فى شتى مجالات الأنشطة والمجالات الإنتاجية والخدمية . . وبقدر ما تحقق لازلنا نصبو إلى المزيد من الإصلاح والتطور الذى هو عماد التقدم والرقى ، وعلى طريق مسيرة التعليم والجهود التى تبذل بحق لإصلاحه نوالى فى هذا التحقيق تقديم دفعة جديدة من الحوارات والآراء والمناقشات التى بلا شك ستدعم هذه المسيرة وتدفعها إلى الأمام لتحقق لنا الربط المنشود بين التعليم ومتطلبات سوق العمل من العمالة المتخصصة والمدربة على أرقى أساليب العمل والإنتاج.

ضرورة تحديث المشروع القومى للتعليم لتلبية احتياجات المجتمع من العمالة الماهرة

■ تحقيق : **أحمد عبد الرحمن**

عن سبل تطوير التعليم وربطه باحتياجات المجتمع له وسوق العمل نبدأ حوارنا مع الدكتورة يمنى الحماقى رئيس قسم الاقتصاد بتجارة عين شمس وعضو مجلس الشورى حيث تقول: لابد من تطوير المناهج حسب احتياجات سوق العمل ، ولكن المشكلة تكمن فى أن الامكانات ضعيفة وأن نظام التعليم لدينا هو تعليم مجانى وهذا يشكل عبئا كبيرا على الدولة ، كما تدخل فيه تكلفة الجودة ، ومن هنا تظهر المشكلة ، ولكن هناك حلولا مرنة فى المرحلة القادمة مثل نظام الوحدات الخاصة فى الجامعات ويقصد بها وحدات تقوم فى الجامعة لخدمة احتياجات المجتمع وهى نفسها فكرة وحدة التنمية البشرية ، وكذلك نحاول تطوير الآليات من خلال التدريب المستمر للشباب على المهارات التى يحتاجها سوق العمل.

وتشير سيادتها إلى نقطة هامة وهى أن الأعداد الكبيرة للطلبة فى الجامعات تجعل مشكلة تطوير المناهج صعبة ، وبالتالى فإن الوحدات ذات الطابع الخاص تكون هى المرحلة الانتقالية وتعالج مشكلة القصور فى التعليم نتيجة الأعداد الكبيرة .

وتضيف سيادتها ومن خلال وحدة التنمية البشرية تقوم بمعالجة مشكلة البطالة عند الشباب وذلك من خلال التقاء رجال الأعمال مع الشباب والتعرف على الاحتياجات والمهارات المطلوبة التى يطلبها رجل الأعمال فى المتقدم للوظيفة كذلك تقوم الوحدة بإعداد برامج تدريبية لرفع مستوى المهارات المطلوبة لسوق العمل ، ولانكتفى بالتدريب فقط بل نساعدهم فى الالتحاق بالعمل ، وتستطرد سيادتها بأنه لابد من زيادة الاستثمارات لأنها أساس التوظيف ، ومن أهم البدائل التى يجب مراعاتها هى المشروعات الصغيرة فهى لب القضية ويجب أن يوجه لها اهتمام كبير واستراتيجية واضحة للتعامل معها.

أما الدكتورة زينب صقر بكلية الهندسة فتقول: إن جميع الكليات فى حاجة لتغيير مناهجها لأن معظمها مناهج نظرية غير متوافقة مع متطلبات سوق العمل ومعظم الخريجين لديهم نقص فى المهارات ، وبالتالى لم يجدوا فرص العمل الملائمة ، كذلك يجب توافر التدريب المستمر والصيفى أيضا خلال الدراسة بحيث يكون جزءا من العملية التعليمية وأن يتدرب الطالب على شىء واقعى حتى يقربه من مناخ سوق العمل.

وتضيف سيادتها: أنه يجب أن يكون التطوير مرتبطا بالمجتمع وليس أكاديميا لأنه من المشاهد أن هناك انفصالا بين الواقع الفعلى والعملى ، لذا فإن الاحتياجات الحقيقية المطلوبة تكمن فى مواصفات الخريج الذى تم تأهيله وتدريبه حسب التخصصات التى يطلبها سوق العمل.

ويؤكد الدكتور جمال سليم خبير التعليم : أن التعليم لايصلح إلا بمراعاة عدة جوانب منها اعتبار مرحلة رياض الأطفال جزءا من السلم التعليمى على أن يخصص فى كل مدرسة ابتدائية فصولا لرياض الأطفال سواء فى الريف أو الحضر وأن تدمج المرحلة الابتدائية والإعدادية فى صيغة واحدة هى التعليم الأساسى ويراعى ذلك فى المناهج وإعداد المعلمين والمبانى وتدعيم الطابع المهنى للمدرسة الثانوية العامة ، والاهتمام بالمدارس الفنية بأنواعها المختلفة تمهيدا للأخذ بنظام التعليم قبل المهنى داخل المدرسة الثانوية لكى نتجه نحو ما اتجه إليه الغرب والدول الشرقية من تعليم شامل.

ويضيف سيادته بأنه للأسف



فإن سوق العمل يرفض تماما كل من انتظم فى أى مرحلة من مراحل التعليم لأن مايحصل عليه الطالب من تعليم هو مجرد معلومات علمية نظرية لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل ولا مع ثقافة الإنسان واحتياجاته الفعلية والعملية ، بعكس التهافت على خريجى الجامعة الأمريكية ومدارس اللغات الأجنبية.المتقدمة التى تتسابق عليهم الشركات والهيئات المختلفة ويحصلون على مكاسب مرتفعة.

وفى النهاية نصل إلى أحدث مراحل تطوير التعليم التى يحدثنا عنها الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم بقوله :

انتهت وزارة التربية والتعليم من وضع تقرير المرحلة الأولى للمعايير القومية للتعليم شملت هذه المعايير جميع جوانب العملية التربوية والتعليمية من حيث المناهج الدراسية ونواتج التعليم للمواد المدرسية والمعلمين والمدرسة الفعالة والإدارة المتميزة القادرة على تحقيق الجودة الشاملة وحفز المشاركة المجتمعية لتدعيم التعليم وقد شارك فى إعداد هذه المعايير أساتذة الجامعات المختصون وبعض الخبراء بالجامعات الدولية مع العاملين فى الميدان من الموجهين والمعلمين ورجال الأعمال وممثلى الجمعيات الأهلية والقطاع المدنى بالإضافة إلى اليونيسيف واليونسكو والاتحاد الأوروبى.

وقد انتهت اللجنة العليا للمعايير واللجان الخمس المنبثقة من إعداد تقرير المرحلة الأولى فى مدة لاتتجاوز عشرة شهور بينما استغرق إعداد مثل هذه المعايير مايقرب من ٥ سنوات فى الدول المتقدمة.

وتهدف هذه المعايير إلى تقييم الأداء بالمدارس والارتقاء بالعمل وتعظيم الجوانب الإيجابية وعلاج السلبيات .

ويضيف سيادته : بأن هذه المعايير تعد هى وحدة قياس الجودة للمنتج التعليمى ، ويمكن من خلالها الحكم على أداء المؤسسة التعليمية ، وبالتالى لن تكون هناك أحكاما انطباعية غير موضوعية ، وسيتم مستقبلا منح رخصة الاعتماد لبعض المؤسسات فى المجتمع المدنى لتقييم الأداء بالمؤسسة التعليمية ، وتوجد حتى الآن ٧ جمعيات ومؤسسات مستقلة تطلب حق ممارسة التعليم وستكون هذه المعايير مرجعية مهمة للحكم على جودة التعليم والتحقق من حجم ماتم إنجازه بالمؤسسة التعليمية .

وفى الختام قدم الدكتور حسين كامل بهاء الدين تقريرا عن انخفاض نسبة التسرب بين البنين والبنات والاهتمام بالأنشطة غير المنهجية والصيفية لشغل أوقات فراغ الطلاب وتخفيف التوتر فى الشهادات العامة وخاصة الثانوية العامة كما أشار سيادته بأن هناك دراسة ستعلن تفاصيلها قريبا حول استبدال المجموع فى الثانوية العامة بالمجموع التراكمى لسنوات المرحلة الثانوية الثلاث وبنسب مختلفة وعلى أنشطة مختلفة كما أن هناك دراسة أخرى لوضع آليات للطلبة الراغبين فى استكمال تعليمهم الجامعى بقروض ميسرة تسترد بعد التخرج كما شرح خطط تدريب المعلمين على التميز وتنفيذ خطة الادخال الشامل لتكنولوجيا المعلومات بجميع المدارس خلال ٥ سنوات وعددهم ٧٩٥ معلما.

كلمة أخيرة

وبعد .. فقد سبق أن أكد الرئيس محمد حسنى مبارك أكثر من مرة أن تطوير التعليم وتحديثه لايتم ولا يتحقق إلا بالتصميم والأخذ بما حققه العالم وتولى العناصر ذات الخبرة والقدرة على المنافسة لتحقيق مستوى جيد من التعليم ، كما أكد سيادته أننا نواجه تحديات فى التطوير **وأن الزيادة السكانية لها انعكاساتها على العملية التعليمية ولابد من تخريج أجيال قادرة على أن تندرج فى سوق العمل وتتاح لها فرص العمل .**

وأشار الرئيس إلى دور رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع فى المشاركة فى النهوض بالتعليم وتنمية عناصره فى تطويره وتحديثه.

ولعل هذه الآراء والحوارات تستجيب لما طالب به الرئيس من تطوير التعليم وضرورة تحديث مشروع مصر القومى وربط مخرجاته فى مختلف التخصصات باحتياجات سوق العمل.

فهل ننظر إلى هذه الآراء بجدية وتعمق ونستخلص منها ماهو مطلوب فعلا لإحداث التطوير المنشود والاستجابة السريعة لتلبية احتياجات المجتمع من العمالة القادرة والمتميزة فى شتى مجالات العمل فى الإنتاج والخدمات .. لعل وعسى ، ، وها نحن فى الانتظار.

من المعروف أن الرئيس حسنى مبارك، يعمل بلا كلل، من أجل أن تأخذ مصر، مكانتها الطبيعية، كدولة عصرية فهو يقود خطط التنمية بأحلام، وحكمة، مسئول عن شعب تعداده سبعون مليونا من الأفواه والبطون، والأحلام الممعنة فى تشبثها، بحياة لا ينغصها ضيق العيش، وهوان الفقر.. وهو يعطى ما يمكنه من الجد، لمساعدة الشباب، وسد احتياجات الأمة، فى سعيه الدائم إلى توفير معيشة كريمة.. إنه يعطى الأولوية، لخلق فرص عمل للشباب، وتنشيط الاستثمار، وفتح أسواق جديدة أمام السلعة المصرية، والتوسع فى إقامة أسواق شعبية، لتوفير السلع الأساسية لمحدودى الدخل، بأسعار مناسبة... ولقد صرح الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء، أن المجلس انتهى من بحث إجراءات تنفيذ تكليفات الرئيس مبارك الأخيرة للحكومة.. ومع ذلك.. فإن الواقع يؤكد زيادة حجم البطالة.. الموضوع كبير.. والبحث فيه يستوجب معه أن ننصت إلى عدد من المتخصصين فى هذا التحقيق

متى يمكن الحد من البطالة

■ تحقيق : هويدا غنيم

بداية تتحدث عزة عقيل وكيل أول وزارة القوى العاملة والهجرة قائلة: أود أن أوضح أن مشكلة البطالة فى مصر نتاج لمجموعة من المتغيرات المتداخلة، منها الزيادة السكانية الهائلة، وانخفاض حجم الاستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية، لتأثرها ببعض العوامل كأسعار البترول وتحويلات المصريين فى الخارج، والسياحة، والكساد الذى يمر به المجتمع الدولى ككل، وأيضا الآثار السلبية التى شهدها العالم أخيرا نتيجة أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة وما خلفته من آثار سلبية على معظم الدول ومنها مصر فى المجالات الاقتصادية والسياحية.

وكذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة فى عالم الصناعة، والتى تتطلب عمالة على درجة رفيعة من الكفاءة والمهارة لملاحقة سوق العمل، أيضا واقتصار فرص العمل بالقطاعات الحكومية على الاحتياجات الفعلية لها، مع تراجع كثير من الوظائف التقليدية فى سوق العمل، وظهور وظائف جديدة تتطلب خصائص جديدة فى الباحثين عن فرص العمل، فسوق العمل اليوم كما كان بالأمس ولهذه الأسباب فقد أعدت الدولة استراتيجيتها لمواجهة مشكلة البطالة وحلها تدريجيا على مستوى المحافظات، ووضعت قضية التشغيل فى المقام الأول عند إقرار سياستها من خلال الاستخدام المكثف للعمالة فى المشروعات القومية ومشروعات المرافق العامة مثل الاتصالات، والكهرباء، والمياه، والصرف الصحى، والطرق، ومشروعات الاستخدام الذاتى التى يوفرها الصندوق الاجتماعى للتنمية، ومشروعات تنمية القرية وتضع الدولة فى الاعتبار تعاظم دور القطاع الخاص فى استيعاب النسبة الأكبر من الشباب المتعطل من خلال الاستثمار فى مشروعات للشباب.

فوزارة القوى العاملة ليست وزارة خالقة لفرص العمل، بقدر ما هى وزارة منظمة لسوق العمل نفسه، وكاشفة لفرص العمل الموجودة داخل شرائح سوق العمل

برنامج التشغيل القومى

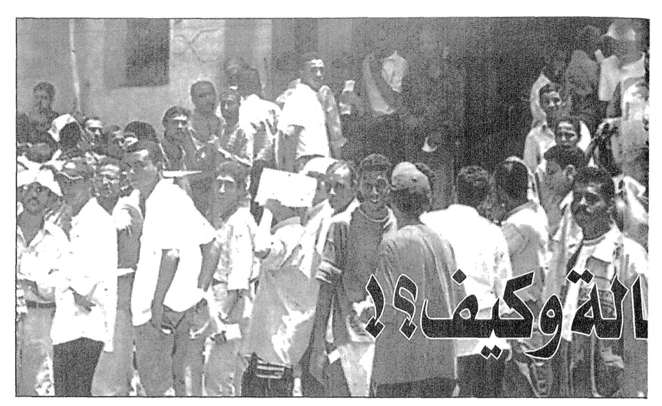
وتكمل عزة عقيل حديثها مشيرة إلى أن الوزارة تابعت تنفيذ برنامجها القومى للتشغيل الذى يساهم فى تخفيف حدة البطالة، وتوفير فرص العمل للشباب، بتطوير مكاتب الاستخدام على مستوى الجمهورية من حيث الاختصاص وأسلوب العمل ونوعية الخدمات، وتوافر المعلومات، بالتعاون مع هيئة المعونة الكندية وكذلك استكمال إنشاء الوكالة القومية للاستخدام بالتعاون مع الحكومة الفرنسية والكندية، لتضافر الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، وقد تم توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة القوى العاملة والهجرة ووزارة الاتصالات والمعلومات لإنشاء قاعدة بيانات كما تم التنسيق مع وزارة الإعلام لتخصيص مساحة إعلامية بأجهزة الإعلام المرئية والمسموعة لبث الأخبار المهنية لتوعية الخريجين والعاطلين لتسجيل أسمائهم فى مكاتب الاستخدام، والتنسيق مع كل من وزارات التنمية المحلية، والإنتاج الحربى، والاتصالات والمعلومات والزراعة واستصلاح الأراضى، والمالية " ومركز المعلومات، ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء والصندوق الاجتماعى للتنمية، لتوفير فرص عمل لدفع عملية التشغيل على مستوى قومى بالإضافة إلى التنسيق مع وزارتى التعليم العالى والبحث العلمى، ووزارة التعليم، لإعداد قاعدة بيانات الخريجين لتوفير فرص عمل حقيقية للمتعطلين.

تنمية فرص العمل

وتضيف عزة عقيل قائلة لقد تم تعيين (١٣٥٢٢٣) فردا فى القطاع الخاص والاستثمارى من خلال النشرة القومية للتوظيف التى تصدرها الوزارة شهرياً كما تم تعيين (١٢٦٤) من المعاقين المؤهلين لاستيفاء نسبة الـ٥٪ المقررة قانونا.

ولتنمية فرص العمل اتجهت الوزارة نحو أسواق العمل الأفريقية، وتوفير احتياجاتها خاصة فى مجال المقاولات، والمساهمة فى تنفيذ المشروعات الخاصة بالتنمية فى الدول الأفريقية، مع رفع كفاءة مكاتب التمثيل العمالى المتواجدة بسفاراتنا بالخارج لفتح مكاتب عمالية فى أى قطر به سوق عمل.

كما قامت الوزارة بتنشيط عملية التسفير العمالية من خلال شركات إلحاق العمالة بالخارج، ومن خلال السفارات والقنصليات وشركات قطاع الأعمال والقطاع العام، وتم توفير (٣٢١٣٦) فرصة عمل فى مختلف التخصصات فى السوق العربى من خلال تعاقدات مباشرة بين الوزارة، وجهات ومؤسسات العمل بالخارج بالإضافة إلى تشغيل (١٩٢٨٣) فردا بعقود عمل موسمية فى موسم الحج، وتقوم الوزارة بالتعاون مع الوزارات بإعداد وتنفيذ برامج تدريبية تغطى احتياجات السوق الخارجية فى المهن المختلفة، وتهتم الوزارة بالموارد البشرية بتنمية قدراتها لتواكب المتغيرات المتلاحقة فى



السوق الداخلي والخارجي للعمل فقد تم إعداد مشروع لتدريب (١١٧٠٠) متدرب من شباب الخريجين وتطوير عشرة مراكز تدريب وتدريب عدد (٧٨٣) متدربا بتكلفة ١,٢ مليون جنيه ، وتم تدريب (١٦٨٨) شابا على إدارة المشروعات الصغيرة فى (٧) محافظات ويقوم الصندوق الاجتماعي بالعمل على توفير فرص للجادين فى إطار المشروع القومي لإعداد (٧٥٠٠) صاحب عمل صغير .

البطالة البشرية والمادية

وترى نوال النجار رئيس الإدارة المركزية لتنظيم الاستخدام أن أهم المشكلات التى تواجه الدول النامية – ومن بينها مصر – التعثر فى تحقيق التنمية الآمنة والمتواصلة ، وذلك نتيجة لارتفاع كثافة السكان وتزايد الضغط على الموارد الطبيعية ، مما يؤدى إلى عدم تحقيق حياة كريمة للإنسان ، والعمل على رفع مستوى المعيشة لتحقيق تقدم تكنولوجي واقتصادى ، وعدم القدرة على توظيف الموارد المتاحة ، أو حتى توظيفها توظيفا غير كامل فى ظل التسارع التكنولوجي المتواجد حاليا ومن آثار ذلك برز مصطلح " البطالة " بأشكاله سواء كانت " مقنعة أو هيكلية أو مؤقتة " وهذه البطالة ليست قاصرة على الموارد البشرية وحدها ولكنها تشمل جميع موارد المجتمع وخصوصا الموارد المعرفية ، مع اعتبار أن البشر ليسوا موردا فقط ، ولكن يعتبرون هدفا للتنمية نفسها وقيست معايير التنمية بما تحقق من مستويات آمنة للعمل وزيادة فرص الحياة ، والتعليم والصحة .

وسواء كانت البطالة ، تشمل البشر ، أو العناصر المادية الأخرى ، فإنها تعطل مسيرة المجتمع ، لذا يكون الحل فى التكاتف والتضامن والتنسيق والتعاون بين الوزارات ، والجهات المسئولة للتصدى لهذه البطالة مهما كان شكلها.

صراع الأسواق

وتستطرد نوال النجار مشيرة إلى نقطة هامة وهى أن الكثير من أفراد المجتمع يختارون فرصا للتعليم ، واكتساب مهارات ليست لها علاقة بالاحتياجات الفعلية لقطاعات الدولة خدمية أو إنتاجية ، وللأسف نجد انطباعات فردية خاطئة لا تتلاءم مع اقتصاد باب المعرفة والأسواق المفتوحة ونرى قطاعا كبيرا من العمالة تسوده السلبية التى تؤدى لانخفاض الإنتاجية ، ومستوى الجودة فهذه نقطة هامة تؤثر فى زيادة منحنى البطالة بالإضافة إلى ارتفاع معدل الزيادة السكانية الذى يتفاقم يوما بعد يوم ، فكيف ننمى أنفسنا ونحاول الارتقاء لمواكبة العصر والتقدم والمنافسة ، وبدنا مغلولة نكتف أنفسنا بأنفسنا من ناحية زيادة فى الأمية ، ومن ناحية الزيادة السكانية ، لابد من ثورة فى الإنتاج والتسويق ، لأن الصراع على الأسواق العالمية أصبح أمرا حتميا ، وهذا يتطلب تزايد الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد على الاقتصاد المتبادل عن طريق حركة رؤوس الأموال عبر الدول وتنمية وتشجيع المشروعات الصغيرة وحمايتها وتشجيع الاستثمارات المباشرة وتنمية التعاون بين الدول النامية بعضها البعض ، وعمل أسواق مشتركة مع فتح أسواق جديدة ، وتسخير الاستثمارات العربية من أجل توفير فرص عمل للشباب ، وإعطاء أولوية لشباب الوطن فى كل قطر عربى ، وعدم اللجوء لتشغيل غير العرب إلا فى وظائف ذات مستوى لا يتوافر فى الدول العربية .

سبل مواجهة البطالة

ويشير المدير العام لمنظمة العمل العربية د. إبراهيم قويدر إلى الآثار المترتبة والمؤثرة على البطالة قائلا : الأمر لا يقتصر على الآثار المباشرة للبطالة ولكن هناك آثار غير مباشرة تتمثل فى التأثير على الاستهلاك والصادرات والواردات ، وعلى ميزان المدفوعات فإن زيادة الدخل بالنسبة لعنصر العمل تؤدى إلى زيادة الطلب الاستهلاكى ، وهذا يتوقف بطبيعة الحال على هيكل الاقتصاد القومى ومرونة الجهاز الإنتاجي للمجتمع فعدم المرونة يؤدى إلى زيادة الواردات التى تعتبر نوعا من أنواع التسرب فى الدخل ،وإذا حاولنا أن نطبق هذا الوضع على الدول العربية فإننا يمكن أن نقول بصفة مبدئية إن معظم الزيادة فى التشغيل التى حدثت فى الوطن العربى فى الفترة الماضية كانت راجعة إلى زيادة الطلب على الأيدى العاملة من جانب الدول النفطية ،وقد جاءت نتيجة استجابة من الدول العربية غير النفطية مما أدى إلى حركة انتقال واسعة المدى فى العمالة من دول الفائض إلى دول العجز ولقد أدى ذلك إلى زيادة واضحة فى دخول العمال سواء فى الدول المرسلة للعمالة أو المستقبلة لها، وذلك نتيجة لزيادة التشغيل من ناحية ولارتفاع مستوى الأجور من ناحية أخرى.

ومن خلال هذا يتضح لنا أن للبطالة آثارها السلبية على كل من حجم الإنتاج ، وحجم الدخل وتوزيع الدخل والصادرات والواردات وبالتالى فإن معالجة هذه الظاهرة قد تقضى على هذه الآثار السلبية .

تفشي البطالة

ويستطرد . د.إبراهيم قويدر قائلا : للبطالة مصاحبات مجتمعية شاملة ، وأخرى نطاقية مكانية ، تتصل بالأنماط المعيشية خاصة ، وثالثة قطاعية ترتبط بأوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، وأخيرا نسقية تتصل بالنظم الاجتماعية السائدة فى المجتمع ، وهذه الظاهرة شأنها شأن أى مجتمعات سواء عربية أو غير عربية ، " ظاهرة عالمية " غير أن التفاوتات فيما بين تلك البلدان شديدة الوضوح فيما يتعلق بمعدلات وجودها وعوامل ظهورها ، فضلا عن مصاحباتها وآثارها ، فهى ظاهرة عميقة الجذور فى بعض المجتمعات العربية مثل " مصر والسودان والمغرب " ، ولكنها بدأت تتفاقم وتزداد تأثيراتها يوما بعد يوم فى مجتمعات أخرى مثل " تونس ، الأردن ، والصومال " وحديثة الظهور فى " شبه الجزيرة العربية ، ومجتمعات الخليج "

البطالة والحجم السكاني

ويكمل المدير العام للمنظمة مشيرا إلى أنه من الملاحظ أن المجتمعات ذات الحجم السكانى الكبير هى التى تعانى من ارتفاع معدلات البطالة فيها ، وقوتها العاملة تترك ولا شك تأثيرات مصاحبة على بنية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا بدرجة أكبر فعالية من تلك التى تنخفض فيها معدلات البطالة ،ومن الطبيعى أن يؤثر النطاق أو الحيز على حجم الظاهرة أولا ، وعلى نوعية التأثيرات ثانيا فضلا عن أساليب التدخل للتصدى لها ثالثا .

وقد أفرزت الدراسات الحديثة والتى تناولت العلاقة بين الظواهر النطاقية " كالهجرة مثلا وقضايا العمالة والبطالة – مصطلحا حديثا ، أطلق عليه البطالة الإقليمية سواء منها ما يظهر بالنمط الحضرى أو الريفى أو كليهما .

ومن الملاحظ أن المجتمعات العربية شهدت نموا لحالة البطالة الإقليمية ومن عوامل نموها ظاهرة الهجرة الداخلية .

وتتسم ظاهرة البطالة بالتفاوت والتباين ليس بين المجتمعات بعضها البعض ، وإنما بين طبقات المجتمع الواحد لأن البطالة ظاهرة أفقية من حيث موقعها فى البنية الاجتماعية ولم ينشأ ذلك من فراغ بل أفرزته الخصائص المميزة لسكان هذا المجتمع ديمغرافيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا فضلا عن المعطيات الجغرافية والظروف التاريخية ،وإن هناك نوعيات خاصة من الأعمال تتميز بوجود نسبة أعلى من البطالة ، وقد يرجع ذلك ، بطبيعة الحال إلى عوامل فنية " تقنية " أو إلى أسباب اقتصادية إلا أننا نركز هنا على المؤثرات الاجتماعية التى تسهم فى زيادة معدلات البطالة ، وأن الإطار الثقافى متمثلا فيما يمكن أن نطلق عليه ، نوعية الحياةouality of life ، يمثل جانبا بالغ الأهمية ضمن المصاحبات القطاعية لظاهرة البطالة من وجهة النظر الاجتماعية والثقافية وهو جانب لا يمكن اعتباره عنصرا مسببا لهذه الظاهرة ، ولا يمكن اعتباره نتيجة مترتبة عليها وإنما يمثل متغيرا مرتبطا بها أوثق الارتباط

وإذا كان الإطار الثقافى شاملا نوعية الحياة كعنصر من عناصره قد تعرض للبحث والدراسة فى بعض أقطار وطننا العربى ، فإنه لم يوظف بعد وبخاصة متغير نوعية الحياة للكشف عن علاقاته المتبادلة مع ظوهر عديدة يتعرض لها كل قطر ، ومن بينها البطالة .

واقع البطالة

ويختم مدير عام المنظمة حديثة قائلا : إن واقع البطالة فى مجتمعنا العربى محصلة سلبيات نمو فى مناخ متعددة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية العربية ، فأسبابها عميقة متجذرة مترابطة ، وبذلك فهى ليست أزمة طارئة كما أن علاجها لا تكفى معه إجراءات محدودة فى هذا القطاع ، أو غيره لأن ملامح قصور سياسات التشغيل والتنمية فى الماضى قد تزيد من صور القصور بل والعجز ، وعدم الاستجابة المناسبة لتحديات المستقبل المنظور .

وهذه الأسباب هى : زيادة حجم السكان دون أن يواكبها نمو اقتصادى مواز يسمح بخلق فرص بعمل جديدة مما يتحتم معها ارتفاع نسبة البطالة .

– ساهم ضعف الأداء الاقتصادى إلى جانب الانفجار السكانى فى تكريس هذه المشكلة ،إن توليد فرص العمل يحتاج لاستثمار ولكن وتيرة الاستثمار تراجعت نظرا لعوامل عدة منها ما هو وطنى داخلى أو دولى :

وقد يزيد هذه الأسباب تأثيرا إعمال برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى معظم بلدان العالم النامى وفى عام ١٩٩٣ أصدر مؤتمر العمل العربى للاستراتيجية العربية للتغشيل عدة قرارات تهدف إلى تأكيد أن العمل قيمة إنسانية وحضارية ذات أبعاد دينية واقتصادية واجتماعية وغرس روح احترام العمل بكل الوسائل ، والسعى الجاد لتحقيق التشغيل الكامل كهدف نهائى وخفض معدلات البطالة فى البلدان العربية التى تعانى من ارتفاعها ومعالجة مشكلة بطالة الشباب وحملة المؤهلات العلمية والعناية بفرص تشغيل المرأة وتوطين الوظائف فى البلدان قليلة السكان ، وتوجيه التعليم والتدريب لخدمة تنمية التشغيل والتلاؤم مع احتياجات سوق العمل كما أو نوعا ، والعمل على تقليل سلبيات تطبيق برامج التغير الهيكلى على الاستخدام والتدريب والأجور .

علاج المشكلة

من أهم الإجراءات التى تتبع لحل المشكلة هو إعادة النظر فى سياسة التعليم ونظم القبول خاصة فى الكليات الجامعية بأنواعها لتصحيح تدفق مسار الطلاب ، وتوجيههم نحو المجالات التى تعانى من نقص فى القوى العاملة ، وتصميم برامج لمساعدة الشباب على إنشاء مشروعات صغيرة وتعليم الشباب كيفية إدارتها وحل مشكلاتها ، وإعداد برامج تدريب خاصة لبعض خريجى الجامعات والمعاهد الفنية وتنفيذ مجموعة من المشروعات الإقليمية والمحلية ذات العمالة الكثيفة وذات العائد الخدمى الاجتماعى السريع ، وزيادة فعالية أدوات التوجيه فى دفع قوة العمال إلى الوجهة الصحيحة على مستوى الأنشطة أو الأقاليم المختلفة ، وسد الثغرة بين معدل تزايد القوى العاملة المتاحة وبين معدل ما تهيئه برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية من زيادة فرص العمل

لمعلوماتك..

إجازة الوضع

إجازة الوضع تحكمها نصوص قانون العمل الجديد ١٢ لسنة ٢٠٠٣ ، وقانون التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، لوجود وحدة ترابط بين القوانين التى توصل للموضوع الواحد ، وببحث الموضوع على ضوء النصوص السابقة يتبين الآتي:–

أولا: نظراً لأن ميزة قانون العمل أفضل من قانون التأمين الاجتماعى للعاملة بالنسبة لإجازة الوضع فيتم إعمال نص المادة ٨١ من قانون التأمين الاجتماعى ، وتتمتع العاملة بالمادة ١٥٤ من قانون العمل فتكون الإجازة بأجر كامل لمدة خمسين يوما .

ثانيا: وبصدور القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل والذى نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٣ الصادر فى ٢٨مارس ١٩٩٦ وفى الفصل الثانى منه نجد أن المشرع بموجب المادة ٧٠ قد ساوى بين العاملات فى الدولة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص .. وقرر لهن "الحق فى إجازة مدتها ثلاثة أشهر بعد الوضع بأجر كامل وفى جميع الأحوال لاتستحق العاملة هذه الإجازة لأكثر من ثلاث مرات طوال مدة خدمتها".

وقد نسخت المادة ٧٠ أحكام المادة ١٥٤ من قانون العمل السابق والمادة ٩١ من قانون العمل الجديد نسخت المادة ٧٠ من قانون الطفل إعمالا لقاعدة ان القانون اللاحق ينسخ السابق إذا جاء بنص يعالج نفس المسألة التى كان يعالجها القانون السابق.

وفى ضوء أحكام المادة ٩١ من القانون ١٢ لسنة ٢٠٠٣ ، وبإنزال حكم المادة ٨١ من قانون التأمين الاجتماعى ، فتكون ميزة القانون ١٢ لسنة ٢٠٠٣ أفضل من قانون

ع

بقلم :

محمد سليمان إبراهيم

مدير مكتب عمل فايد

التأمين الاجتماعي ، فتكون الإجازة بأجر كامل لمدة ثلاثة أشهر .

ثالثا: الجهة المختصة بأداء تعويض الأجر، للعاملة أثناء إجازة الوضع

١- العاملات بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية الأخرى بالقطاع العام ، فتكون جهات عملهم هى الملتزمة بأداء تعويض الأجر، ومصاريف الانتقال وذلك إعمالا لحكم المادة ٧٢ من قانون التأمينات الاجتماعية ٧٩ لسنة ٧٥ .

٢- العاملات بالقطاع الخاص ، وشركات استثمار المال العربى والأجنبى ، وشركات الأفراد والمساهمة والتى تخضع لأحكام قانون العمل الجديد ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .

فتكون الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (ومكاتبها المختصة) هى الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر ومصاريف الانتقال طبقا لأحكام المادة ٨٠ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ذلك لأن المشرع حدد حصة صاحب العمل فى الاشتراكات الشهرية على النحو التالي:-

٤٪ من أجور المؤمن عليهم المنصوص عليهم بالبندين ب وج من المادة ٢ توزع على الوجه الآتي:-

٣٪ للعلاج والرعاية الطبية، ١٪ لأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال

٣- العاملات اللاتى يخضعن لأحكام قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ (فى القطاع الخاص) يكون صاحب العمل ملتزماً بأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال ، متى رخص له فى ذلك وزير التأمينات الاجتماعية، ذلك لأنه سوف يعفي من نسبة الـ ١٪ المخصصة لأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال مقابل التزامه بأداء الحقوق المذكورة.

ويلحق بالبند السابق العاملات فى الجهات الخاضعة لقانون العمل١٢ لسنة ٢٠٠٣ ولاتخضع لتأمين المرض.

وفى ضوء ماتقدم من أحكام فإن تعويض الأجر المستحق خلال فترة تخلف المؤمن عليها عن العمل خلال إجازات الحمل والوضع يؤدى على أساس الأجر المسدد عنه الاشتراك بعنصرية الأساسى والمتغير وفقا لأحكام المادة (٥/ط) من قانون التأمين الاجتماعي.

ولا يجوز خلال تلك الفترات حرمان المؤمن عليها خلال فترة إجازة الحمل والوضع من صرف التعويض عن عناصر الأجر المتغير التى يرتبط تحديد قيمتها بمعدلات أو مستوى أداء معين استنادا إلى أن مايصرف للمؤمن عليها وفقا لقانون التأمين الاجتماعى خلال الإجازة ليس أجرا ولا يرتبط استحقاقه بأداء عمل وإنما هو تعويض عن الأجر الذى يقف صرفه إليها بسبب تخلفها عن أداء العمل بسبب الحمل والوضع.

خلاصة القول .. فإن العاملة التى تحصل على إجازة وضع ممن يخضعن لقانون التأمين الاجتماعى ولا تستحق إجازة الوضع لأكثر من مرتين طوال مدة خدمة العاملة، تستحق فى إجازة الوضع وهى الثلاثة أشهر (تسعون يوما) تعويضا عن الأجر بمفهومه الثابت والذى يشمل عنصرية(الأجر الأساسى والمتغير) وهو مايعادل الأجر الكامل المسدد عنه الاشتراكات بعنصرية الأساسى والمتغير .

مجموعة شركات مصر لمواد التعبئة

شركة مصر لمواد التعبئة MISRPACR

- المتخصصة فى إنتاج أفرخ ورولات البى.فى.سى بطريقة الكالندر المستخدمة فى مجالات تعبئة الأدوية والمواد الغذائية والأدوات المكتبية والطباعة والديكور

الشركة الحديثة لمواد التعبئة MODERNPACK

- متخصصة فى إنتاج أفلام الـP.V.C الطرى لاستخدامات العزل والتبطين

تهنئ

السيد أحمد العماوى
وزير القوى العاملة

السيد المستشار عدلى حسين
محافظ القليوبية

السيد اللواء نبيل فودة
أمين عام الحزب الوطنى و رئيس المجلس المحلى

السيد اللواء
رئيس مركز و مدينة الخانكة

والقيادات السياسية والتنفيذية والشعبية بالقليوبية

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

رئيس مجلس الإدارة

مهندس محمد محمد لاشين

الإدارة العامة والمبيعات:
١٢٣ شارع إسماعيل محمد - الزمالك - القاهرة
ت: ٧٣٥١٤٠٩ فاكس: ٧٣٧٠٣٦٤

المصانع:
- الجبل الأخضر - طريق المزرعة - الخانكة ت: ٤٦٩٨١١٧ فاكس: ٤٦٩٧٢٠١
- بلقس - مسطرد - قليوبية ت: ٢١٤١٠٤٠ فاكس: ٢١٥٨٩٨١

في ذكرى رحيل "عبد الناصر"

زعيم بكل اللغات

● في الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٧٠ ، ترجّل فارس هذه الأمة "جمال عبد الناصر" .

كنت وقتها في مدينة "قارنا" بجمهورية بلغاريا في مؤتمر نقابي عالمي للشباب .. وفي المساء استيقظت على طرقات عنيفة على باب غرفتي ، وفوجئت بطابور من المشاركين في المؤتمر من كل دول العالم جاءوا للتعزية في وفاة "عبدالناصر" ، وأخطروني بأن المؤتمر قد خصص الجلسة الصباحية في اليوم التالي لتأبينه ، وكانت جلسة تاريخية اختلطت فيها الكلمات بالدموع.

ودارت كلمات التأبين حول شخصية "عبدالناصر" الذي عاش نموذجا للصمود والإنجاز والقدرة ، والذي أحدث تحولات جوهرية في التاريخ المصري ، حيث كان حكمه بداية لحكم وطني مصري ، بعد قرون من الاستعمار والحكم الأجنبي ، وكان سببا في تغيير الخريطة المصرية لمصلحة فئات الشعب التي كانت تعاني "التهميش" ، إيمانا منه بالعدل الاجتماعي ، وانحيازا للفقراء ومحدودي الدخل ، وانتشالا للقوى العاملة من أوضاع الاستغلال . . وهو بهذه المنجزات قد حطم المقاييس المستحدثة للزعامة ، واستبدلها بمقاييس جديدة ، حيث أنهى أثر الوجاهة والعمالة للأجنبي في صنع الزعيم ، ورأى فيه الثوريون ممن تأثروا بثورة "أحمد عرابي" وثورة "سعد زغلول" أملا في الخلاص ، بينما اعتبره المستغلون" غولا يلتهم آمالهم ، وسخر منه الوجهاء باعتباره ابنا لموظف بسيط في البريد يتطاول على مناصب السادة والوجهاء!!

وقد وضح انحياز "عبد الناصر" لفئات الشعب المهمشة فيما أصدره من قوانين للإصلاح الزراعي ، وتشريعات العمل ، والتأمينات الاجتماعية ، ودستور ١٩٥٦ الذي تضمنت نصوصه اقرار حقوق اقتصادية واجتماعية للمواطن بالإضافة إلى حرياته الأساسية ، وحقوقه السياسية والمدنية . . كما وضح انتماؤه الوطني فيما اتخذه من مواقف بتأميم قناة السويس ، وتشييد السد العالي ، وإقامة النظام الجمهوري.

● ولم يكن نضال "عبد الناصر" قاصرا على مصر وحدها ، وإنما تجاوزها إلى الدول النامية كلها ، حيث شارك في تكوين كتلة العالم الثالث من ثمان وثمانين دولة ، التقت في مؤتمر "باندونج" عام ١٩٥٥ . . كما شارك في مواجهة الاستعمار واقتلاع جذوره من "أفريقيا" فانتزعت سبع عشرة دولة افريقية حريتها في عام ١٩٦٣ ، وتكاتفت كل الدول الأفريقية في "منظمة الوحدة الأفريقية" التي استمرت" مصر" تتعهدها بالرعاية والتأييد والمساعدة.

كما امتد نضال "عبد الناصر" إلى القوى المناضلة ضد الاستعمار ، والرافضة للتبعية لأي قوة كبرى في العالم ، وكان من أبرز الدعاة لكتلة "عدم الانحياز" في مؤتمر بريوني بيوغوسلافيا في يوليو ١٩٥٨.

● وكان "عبد الناصر" يلتهب شجاعة في مواجهة الأزمات ، فحين وقع العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بعد تأميم قناة السويس ، توجه إلى الأزهر الشريف ، وارتقى منبره ، وأعلن للشعب أنه سيقاتل ، واحتشد الشعب معه في حماس منقطع النظير .

وحين نكبت مصر بهزيمة في ٥ يونيو ١٩٦٧ ، لم يتحمل "عبد الناصر" مفاجأة الهزيمة ، حيث كان مطمئنا إلى قواته المسلحة التي كانت قيادتها بيد المرحوم المشير "عبد الحكيم عامر والذي عبر عن الاستعداد العسكري الكامل لدخول أي معركة ، وأشار إلى انتمائه الوطني والشخصي للزعيم بعبارة "رقبتي فداك يا ريس"!!.

وفي الساعة السابعة من يوم التاسع من يونيو يوم الهزيمة التي أسماها "عبد الناصر" بالنكسة ، أعلن على الشعب بيانا بعزمه على التنحي عن جميع مناصبه ، متحملا المسئولية كاملة عن جميع الهزائم ، ورفض الشعب قرار "عبد الناصر" بالتنحّي ، فأعلن الإضراب العام في كافة أنحاء الجمهورية إلى أن يعدل الزعيم عن قراره ، ووصل الغضب بالشعب إلى حد أن " أحمد فهيم" رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال ومعه القادة النقابيين اقتحموا مبنى الإذاعة والتليفزيون في محاولة لم تنجح لتوجيه بيان بالاذاعة يتضمن اعلان الإضراب العام من صبيحة ١٠ يونيو ١٩٦٧ واستمراره حتى يرجع عبد الناصر عن قراره بالتنحي . . وخرجت الجماهير في مظاهرات صاخبة في طول البلاد ، ونجحت في إرغام "عبد الناصر" على التراجع عن قراره بالتنحي ، ليتولى –بعدئذ– مهمة إزالة آثار العدوان على مصر.

وفي ٣٠ مارس ١٩٦٨ أصدر الزعيم بيانا تناول فيه تقييم الدروس المستفادة من الهزيمة ، ونبه إلى خطورة مراكز القوى والطبقات العازلة بينه وبين الشعب.

●●●

● وعلى المستوى العربي ، فإن عبد الناصر ساند بكل قواه ثورة "عدن" ضد الاستعمار البريطاني حتى قامت جمهورية اليمن الجنوبية ، التي تطورت بعد توحدها مع اليمن الشمالية ، فصارت "جمهورية اليمن الديموقراطية".

وساند ثورة الجزائر وقدم لها مساعدات عسكرية ، وتجهيزات فنية حتى انتصرت الثورة الجزائرية .

أما فلسطين .. فقد خاض الحرب فيها مقاتلا شجاعا عام ٤٨ ، وكانت صدمته كبيرة بالموقف الخائن للملك مصر ، الذي زود الجيش المصري بأسلحة فاسدة ، كانت شرارة الانتفاضة للضباط الأحرار ، والثورة المصرية في ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

●●●

● ورغم الإنجازات الهائلة لعبد الناصر ، فإن بعض السلبيات قد شابت مرحلة حكمه ، وفي مقدمتها ضيق مساحة المشاركة الشعبية وضعف البعد الثقافي ، وأحادية التنظيم السياسي بعد تغييب الأحزاب السياسية ، وعدم تأخر المبدأ السادس لثورة يوليو والمتمثل في إقامة نظام ديموقراطي.

وهذه السلبيات لاتنفي أن شعبية "عبدالناصر" وسط الجماهير كانت استفتاء يوميا على شخصه أعان على منحه الصلاحية للاعتماد على سلطته وقوته.

وهذه السلبيات كان من أسبابها طموح بعض قادة الثورة إلى تولي

بقلم : محمود دبور

المناصب السياسية والمراكز الاقتصادية ، وتشبثهم بمراكز السلطة.

وهذه السلبيات لا تنفى أن "عبد الناصر" فى شخصه كان نموذجا للقائد المتميز بالأمانة ونظافة اليد وعفة اللسان ، وهى صفات نأت باسمه عن تناوله بأى اتهام بالمتاجرة أو المرابحة ، أو استغلال النفوذ لأهله وذويه.

وهو فى ذهن التاريخ ، كان يمتلك الكفاءة التى تعتبر السطر الأول فى كراسة شروط الزعامة ، وكان يتميز بالقدرة الخرافية على جذب الجماهير إليه ، وقدرته على التجديد والتجويد والتطوير ، وعلى عبور حقول الألغام بشجاعة وثبات.

●●●

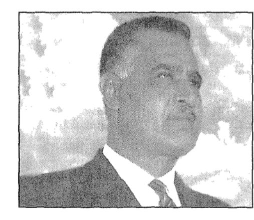
● وبوفاة الزعيم فى سبتمبر ١٩٧٠ ، تنفست بعض الأحقاد أنفاسها العفنة ، وأخرجت بعض الفتن رءوسها ، وشحذ بعض أعداء الحياة شفراتهم اللامعة .

وأعداء الحياة وصنائعهم لم يضعوا فى اعتبارهم إمكانية وصول "عبد الناصر" إلى ماوصل إليه من منزلة الإمساك بزمام التاريخ ، بكل الثقة التى منحها له الشعب ، وبكل النقاء والكفاءة الفكرية التى رفعت زعامته من مستوى قيادة شريحة من البشر ، إلى قيادة تحمل هموم كل البشر ، بحيث أصبح "عبد الناصر" تجسيدا للحرية والتقدم ، وأصبح بكل المقاييس ظاهرة تاريخية ، فهو لم يكن مجرد انفعال فى تاريخ أمة ، ولكنه كان أمة تصنع التاريخ!!

ولقد كانت خطواته العملاقة تنتقل من نصر إلى نصر ، بحيث اضطرت الأطماع المخلية الفردية إلى أن تتوارى ، حتى لاتنكشف قذارتها أمام نقائه الساطع ، وقدرته الباترة.

● وإذا كنا فى هذه الأيام الصعبة ، نلاحظ تعاقب الأحداث على أرضنا العربية بشكل مأساوى ، تجسد فى هجمة إسرائيلية شرسة ضمن مخطط استئصال الوجود الفلسطينى . وفى احتلال أمريكى بريطانى سافر لأرض العراق ، الذى عانى من نظام ديكتاتورى دعمته أمريكا فى البداية ، ثم انقلبت عليه ، وكان الضحية بينهما شعب برىء عانى حصارا ظالما من الداخل والخارج ، استمر حوالى اثنتى عشرة سنة ، سقط خلاله نصف مليون قتيل من أطفال العراق ، وانتهى بهذا الاحتلال الأمريكى البريطانى الذى تدير به أمريكا شئون العراق على مقاس مصالحها ، وتحوله إلى بؤرة انطلاق لتهديدات ضد الأمن العربى.

●●●



●وكل هذه الأحداث ، التى تعاقبت على أرضنا العربية ، كانت -ولاشك- مياها آسنة مخزونة منذ زمن بعيد وراء حاجز تاريخى ، احتجزها حينا ، حتى آن لها أوان الانطلاق ، فتهاوت مزمجرة عاصفة من طول تفاعلاتها وانفعالاتها .

والأحداث لا تسقط من أعلى كالنيازك ، ولاتنفجر من الأرض كالبراكين ، وإنما للأحداث دورات تفاعلية بالبشر ، وتبادلية على البشر ، اى يخلق الحدث بشرا ، ثم يصنع البشر حدثا!!!

ولهذا .. فإن "عبد الناصر" كان فى واقع الأمر حاجزا تاريخيا ، كبح وراءه أمواج الموت المتربص ، فلما مات الزعيم فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ تنفست الأحقاد ، وانطلق طالبو السلطان المطلق فى داخل مصر ، يحاولون محاولاتهم .. وانطلق الاستعمار من الخارج ، يضرب ضرباته الموجعة للأمة العربية ، أى كل طامع بدأ يعمل على امتداد المجرى أمام مياهه ، مادام الحاجز التاريخى قد زال.

● وإذا كانت القوى الاستعمارية بمياهها السوداء قد عملت على انفساح المجرى فى "فلسطين" وفى "العراق" فإنها بإرادة الشعوب سوف تتعرض للاختناق فى المجرى.

وإذا كانت هذه القوى الشرسة تصنع فى هذه الأيام حول نفسها دوامات تدور ، فإنها بالقطع ستكون دورات النهاية .. وإذا كانت "أمريكا" بترسانتها النووية تتوهم أن الدنيا كلها قد دانت لها ، فتتطاول على أحكام القانون الدولى العام ، و تكسر بكل تبجح الشرعية الدولية ، فإن النذير لها أكثر من واحد . .فهاهى تتعرض لمدة تسع ثوان لعطل كهربى غير معروف الأسباب ، عاشت فيه أياما فى ظلام دامس شل كل مظاهر الحياة فيها.

وهاهو نذير آخر يتمثل فى مقاومة عراقية يومية تحرق آلياتها ، وتفتك بجنودها.

وهاهو نذير ثالث يتمثل فى عجز فى الموازنة الأمريكية بلغ هذا العام مايجاوز أربعمائة مليار دولار !!

●●●

● ومن هنا ، فإنه ينبغى علينا أن نسير فى أمان ، يظللنا الأمل فى انكسار قوى البغى والعدوان ، فلا نرتجف مع كل رجفة ، ولانفزع مع كل حركة ، ولايتغلب علينا انفعال اليأس ، وإنما يجب أن يسيطر علينا إدراك المفكر ، الذى يحيط تصوره الرحب بحركة التاريخ ، فيتذكر صورة العالم العربى منذ حوالى ٥٨ عاما ، وقد تركته الحرب العالمية الثانية فى شكل مجموعة من المستعمرات الذليلة ، والمشيخات المكبلة ببداوتها وسادتها ، وكان مطمح قادة كل بلد منها أن يخاطبوا سفيرا أو "مندوبا ساميا" أو موظفا استعماريا بدرجة "ملك" أو "أمير" يترضاه العبيد ، ويخضع له العملاء ، ويشفق من غضبته المخلصون ، ثم يقارن ذلك بما وصل إليه العالم العربى ، الذى لم يبق أمامه إلا بقعة سرطانية على الشاطئ الشرقى للبحر الأبيض هى "إسرائيل" وبقعة أمريكية بريطانية طارئة فى أرضنا العزيزة فى "العراق".

●●●

● ومن هنا .. فإن علينا أن نؤمن أن كل مانراه الآن من نكسات هو أمر طارئ ، وأنه حتما سوف تشتعل الأحطاب الرطبة ، وتتولد القيادات المخلصة ، وتهون التضحية ، لكى ندوس على الجراح ، وننسى "الوداعة" لأنها نصف "الجبن" .. وننسى "الحرص على العمر" لأنه نصف "الموت" وننسى الحفاظ على الخونة لأنهم أخطر الأعداء!!.

●●●

● وستظل ذكرى "عبد الناصر" تذكرنا بالزعامة التى أصرت على أن تغرس فى الصخور منارة التحدى للاحتلال والاستغلال ، وأن تسجل عظمة الإنسان فى كل مكان ، ورفضه التام لأن يصبح -كما تأمل أمريكا وإسرائيل- شبحا بلا إرادة وبلا كرامة!!.



الصناعات الثقيلة في الخطة الخمسية الثانية

إن الاهتمام بالصناعات الثقيلة يؤكده الميثاق الوطنى "إن أهمية خاصة يجب أن توجه إلى الصناعات الثقيلة فيما يمكن أن يضع الأساس الحقيقى الذى تقوم عليه الصناعة الحديثة".. "إن الصناعة الثقيلة هى دون شك القاعدة الثابتة للكيان الصناعى الشامخ".. وتكمن أهمية الصناعات الثقيلة حسبما يؤكد رجال الاقتصاد فى أنها الصناعات التى تنتج أنواعا من السلع تستخدم فى إنشاء سلع أو صناعات أخرى ، دون أن تصل إلى المستهلك بشكل مباشر ، وبأنها ترتبط باستغلال مصادر الثروة المعدنية ، كما أنها توفر الخامات الرئيسية اللازمة لقيام الصناعات التحويلية... وفى هذا المقال الذى كتبه الأستاذ "خميس البكري" يلقى الضوء على مرحلة الانطلاق فى التصنيع والتى تشمل التوسع فى الصناعات الثقيلة.

تعتبر **الصناعات المعدنية** العمود الفقرى للصناعات الثقيلة ، وقد استطعنا بعد قيام الثورة وخلال مرحلة التحول الاشتراكى أن نقيم أول مصنع للحديد والصلب ونستغل خامات الحديد فى أسوان لأول مرة ، وازدهرت **الصناعات الكيماوية** أرقى أنواع الصناعة التى تقوم على العلم الحديث ، كذلك تضخمت صناعة **الأسمنت والحراريات** أقدم صناعة فى مصر بالمصانع التى أنشئت بعد الثورة ، ومع الانطلاقة الجديدة لثورتنا الصناعية نمر سريعا على أهم قطاعاتها التى أشرفت عليها وزارة الصناعات الثقيلة.

الحديد والصلب

فى الخطة القادمة للصناعات الثقيلة ، يخصص البرنامج الثالث لتصنيع مبلغ ٢٢٠ مليون جنيه للصناعات المعدنية ، وينتج مصنع الحديد والصلب حاليا مايقرب من ٣٠٠ ألف طن من الحديد سنويا ، وفى الخطة الجديدة وبعد إنشاء الفرن رقم ٣ ، والفرن رقم ٤ ، ومع انتهاء خطة التنمية سنصل إلى أن نرفع طاقة هذا المصنع ليصل إنتاجه إلى واحد ونصف مليون طن من الصلب سنويا.

أما الهدف الكلى المطلوب هو إنتاج ٢.٥مليون طن من الحديد والصلب وذلك بعد اتمام التوسع فى مصنع حلوان ، وبعد إنشاء مصنع الصلب الجديد فى أسوان ومصنع سمالوط الذى سيستفيد من حديد الواحات البحرية المكتشف حديثا.

ومن أهم المشروعات التى نفذت بالفعل وبدأ إنتاجها **مصنع المطروقات** بحلوان الذى يصنع إنتاج مصنع الحديد ويمد الصناعات الهندسية بكل ماتحتاجه من مطروقات وآلات لازمة لصناعتها.

ومن حسن الحظ أن اكتشافنا الفحم الحجرى فى سيناء بكميات وفيرة يوفر لنا سنويا أربعة ملايين جنيه من العملات الصعبة ، و من المصانع الثقيلة التى أنشئت للاستفادة

حول العالم

يقدمها: أحمد موسى

● **العراق:**

نص قانون العمل الصادر فى العراق فى ١٩ فبراير سنة ١٩٦١ على جواز تشغيل الأطفال فى سن أقل من ١٤ سنة فى بعض الصناعات الخفيفة على ألا يتعارض تشغيلهم مع فرص التعليم المتاحة لهم كما نص القانون على ألا تزيد ساعات العمل على ساعتين بالنسبة للدارسين وخمس ساعات للفئات الأخرى من الأطفال.

● **كولومبيا:**

صدر فى كولومبيا قانون يقضى بأن يكون التأمين ضد العجز والشيخوخة إلزاميا بالنسبة لفئات معينة تشمل العاملين فى القطاع العام والخاص بما فى ذلك المؤسسات الصناعية والتجارية والزراعية ولاتنطبق أحكام هذا القانون على العمال الموسميين الذين لاتزيد مدة خدمتهم على ٩٠ يوما فى العام والعمال الأجانب الذين جاءوا للعمل لمدة لاتزيد على عام واحد.

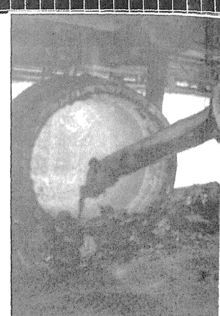
● **غانا:**

يقضى قانون العمل فى غانا بأن يقوم أصحاب الأعمال بإبلاغ مكاتب العمل مرة كل أربعة شهور ببيان مفصل عن الوظائف الخالية والمؤهلات أو الخبرات اللازمة لشغلها وكل من يخالف ذلك يعاقب بغرامة مالية قدرها مائة جنيه غانى والحبس لمدة لاتزيد على عام.

"مجلة العمل – نوفمبر ١٩٦٣"

العمل من أربعين سنة

إعداد: حسن عبد الستار



من هذا الكشف الجيولوجي العميق الأهمية لصناعاتنا المعدنية **مصنع فحم الكوك** بحلوان الذى تكلف ١٥ مليون جنيه وهو يحول فحم سيناء الحجرى إلى فحم الكوك الذى لاتستغنى عنه صناعة الحديد والصلب فى بلادنا.

الصناعات الكيماوية

وتعتبر الصناعات الكيماوية من الأسس القوية للصناعات الثقيلة وهى تعتبر صناعات الحضارة والمدنية الراقية التى تعتمد على مبتكرات العلم الحديث ، **وقد خصص البرنامج الثالث للصناعة مبلغ ١٩٣ مليون جنيه للصناعات الكيماوية** ومن أهم مشروعات هذا القطاع التى أرسى لها حجر الأساس مصنع للبتروكيماويات فى الإسكندرية ويتكون من ٥ مصانع تنتج خامات أكثر من سلعة صناعية ، ويتكلف ٥٥ مليونا من الجنيهات.

وقد تطورت هذه الصناعة خلال عهد الثورة وحققت الاكتفاء الذاتى بعد أن كنا نستورد قبل الثورة بما قيمته ٢٣ مليون جنيه .. وبعد أن كانت قاصرة على صناعة الصابون وبعض الأسمدة أصبحنا الآن ننتج السماد بجميع أنواعه بكثرة تمكن من التصدير ، والورق ، والصودا الكاوية ، وكلوريد الحديديك ، والإطارات والخشب الحبيبى والمبيدات الحشرية ، بالإضافة إلى صناعة الأدوية التى فاقت كل صناعة.

الحراريات

القطاع الثالث الذى ضم إلى وزارة الصناعات الثقيلة هو قطاع مواد البناء والحراريات

إن البنيان الشامخ لتطورنا المادى قد فتح شهيتنا إلى مزيد من الأسمنت ، فاستهلاكنا منه عام ١٩٥٢ كان ٩٤١ ألف طن قفز عام ١٩٦٣ إلى حوالى ٢.٤ مليون طن ، والخطة الموضوعة فى برنامج الصناعة الثالث أن يصل إلى ٣ملايين و٢٠٠ ألف طن وذلك بتوسيع مصنع حلوان ليزيد إنتاجه ٥٠٠ ألف طن أخرى ، ومصنع طرة لزيادة نفس الكمية ، وتوسيع مصنع الاسكندرية ليزيد إنتاجه أيضا ٢٠٠ ألف طن ومصنع القومية لزيادته إلى ٣٠٠ ألف طن . . هذا مع إنشاء مصنع جديد فى السويس ينتج ٥٠٠ ألف طن من الأسمنت ومصنع آخر فى أسيوط طاقته ٢٠٠ ألف طن.

وفى قطاع الحراريات افتتح عام ١٩٦٣ ثلاثة مشروعات تكلفت مايقرب من مليونى جنيه وبلغت قيمة إنتاجها مليون و٨٣٠ ألف من الجنيهات ، أهمها الأسمنت الأبيض بشركة بورتلاند وفرن الأسمنت الجديد بمصنع الإسكندرية ووحدة إنتاج الحراريات ذات الأداء العالى بشركة النصر لإنتاج الحراريات والفخار وإنتاج هذا القطاع الذى ازدهر فى السنين الأخيرة يشتمل على صناعة الخزف والصينى الذى ابتدعته الثورة بعد إنشاء مصنع الخزف والصينى بمسطرد ، وصناعة الأسمنت الأبيض والحديدى والأدوات الصحية والعوازل الكهربائية ، والطوب الحرارى والمواسير والمنتجات الخرسانية والفخار والرخام والزجاج بجميع أنواعه.

وأخيراً فإن رجال الاقتصاد يؤكدون أن الانتقال الحقيقى من المجتمع الريفى بكل علاقاته الفردية والقبلية إلى المجتمع الصناعى الحديث الذى يقوم على اشتراكية العمل والإنتاج سيأتى مع موكب الصناعة الثقيلة

"مجلة العمل -يوليو ١٩٦٤"

فتاوى واستشارات قانونية

يقدمها: عبد الحميد بلال

هل يعود العامل المسجون إلى عمله؟

أرسلت إحدى النقابات إلى إدارة الشئون القانونية بالوزارة تستفسر عن مدى أحقية العامل الذى حكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة شهور فى جريمة تزوير فى العودة إلى العمل بالشركة حيث طعن بالنقض فى الحكم المشار إليه ، كما لم تتخذ الشركة ضده أى إجراء قانونى خلال مدة تنفيذ العقوبة بالسجن.

وقد ردت الإدارة العامة للشئون القانونية بأنه ليس هناك فى القانون مايلزم صاحب العمل بفسخ عقد العامل الذى حكم عليه نهائيا فى جناية أو جنحة ماسة بالشرف أو بالأمانة أو الآداب العامة ، كما أنه ليس فى القانون ما يمنع صاحب العمل من إعادته إلى العمل بعد قضاء مدة العقوبة إلا إذا كان يعمل فى إحدى الشركات الخاضعة لأحكام القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ إذ تنتهى مدة خدمته بالحكم عليه ويعتبر الحكم نهائيا حتى ولو طعن عليه بالنقض.

"مجلة العمل -أغسطس ١٩٦٤"

كلمة التحرير

الذين استمعوا إلى خطاب الرئيس جمال عبدالناصر فى افتتاح مصنع النصر للسيارات وحديثه إلى العاملين بالمصنع ، والخطاب السنوى الذى ألقى فى احتفالات العيد الحادى عشر لثورتنا الخالدة ، ثم شاهدوا العرض العسكرى الرائع لقواتنا العربية بأسلحتها الرهيبة الحديثة التى صنعت بأيد مصرية . وعرضت لأول مرة ، كالصاروخ الرائد متعدد المراحل ، وما أعلن عنه المشير عبد الحكيم عامر من أن أول غواصة صنعت بأيد مصرية أيضا سوف تنزل إلى مياهنا خلال أيام قليلة . يرون فى هذا الرجل أكثر من قائد وأكثر من زعيم وأكثر من بطل . فقد استطاع بإيمانه وقوة إرادته وثقته بالله أن يرتفع بهذا الشعب إلى مستوى المسئوليات الخطيرة التى ألقيت عليه . . وأن يحقق له من القوة والإرادة مادفع به خطوات واسعة وقوية إلى الأمام وفى مختلف ميادين النشاط والعمل.

فمثلا فى ميدان الصناعة استطاع أن يحقق أكثر من معجزة ، عندما تمكن بعزيمة الثوار وإصرار الأبطال أن يحول مصر من مجرد مزرعة القطن يتقاسم خيرها نهبا الإقطاع والاستعمار.

ولكن إيمان جمال عبد الناصر بشعبه استطاع أن يقلب كل هذه المفاهيم الاستعمارية الزائفة ويحول مصر من مجرد مزرعة للاستعمار والإقطاع إلى مجتمع صناعى متكامل وفق تخطيط علمى منظم ودقيق . وتمكن فى أحد عشر عاما أن يقيم ٧٢٧ مصنعا جديدا يقوم بإنتاج مختلف مايحتاجه الشعب من إبرة الخياطة إلى السيارة والطائرة النفاثة والغواصة والصواريخ التى يعتبر انتاجها خطوة جبارة وتحول خطير فى حياة شعبنا العربى.

السيد الطاهرى

"مجلة العمل -أغسطس ١٩٦٣"

سياسة الفصل والعزل .. قراءة فى المخطط الإسرائيلى



عرض : **محمد حسنى السيد**

يسرنى أن نلتقى – عزيزى القارئ – فى هذا الركن الصغير لنستعرض كتابا أو بحثا ، مما تضمه أرفف المكتبة من إنتاج الفكر الإنسانى وبمناسبة مواصلة إسرائيل بقيادة شارون بناء الجدار الفاصل بين قطاع غزة والضفة الغربية وبين إسرائيل ، أقدم أحدث ما أصدرته هيئة شئون المنظمات الأهلية الفلسطينية فى هذا الشأن وهو كتاب " سياسة الفصل العنصرى .. قراءة فى المخطط الإسرائيلى " للأستاذ " عليان الهندى " الباحث الفلسطينى ، والكاتب الذى يعايش المأساة بكل حذافيرها اليومية ، ويؤيد أقواله بالخرائط التفصيلية والبيانات الموثقة .

يبدأ مقدمة كتابه بتوضيح أن مصطلحى "العزل والفصل" ليسا جديدين على الفكر اليهودى والصهيونى ، فالرغبة بالانعزال والانفصال عن المجتمع الغير يهودى رافقهم منذ البدايات الأولى لنشأة اليهودية كديانة عندما أطلق اليهود على أنفسهم " شعب الله المختار " ، وتعتبر فكرة الاختيار والاصطفاء هذه مصدر العنصرية اليهودية ، وتأكيدا على نزعة الانفصال والتمايز عن غير اليهود من البشر ، وأنعكس ذلك على نمط سلوكهم وحياتهم خلال وضع صعوبات وقيود كثيرة على عملية التهود ومن خلال الحظر الكلى للمصاهرة مع غير اليهود ، وفضل اليهود الانعزال عن المجتمعات الأخرى ، واستمر هذا الوضع على مر العصور حيث عاش اليهود فى حارات خاصة بهم فى البلاد العربية ، أما فى أوروبا فقد فضل اليهود العيش فى " الجيتو " عبر كل ما هو غير يهودى ، وذلك للمحافظة على العنصر اليهودى من الزوال.

إخفاقات مشروع الصهيونية

يناقش الباحث الأستاذ عليان الهندى الإخفاقات التى واجهت الحركة الصهيونية عبر مسيرتها الممتدة أكثر من مائة عام ، وأهمها ثلاثة إخفاقات هى :

١- عدم شمول الضفة الشرقية " الأردن " وعد بلفور الذى منح وطنا قوميا لليهود فى فلسطين ، ويبدو أن الاستعمار البريطانى أراد لها أن تكون دولة صغيرة تعانى من مشاكل كثيرة مما يتوجب استمرار تبعيتها للقوى الاستعمارية الغربية التى لم ترغب فى تشكيل قوة عظمى جديدة فى الشرق الأوسط ، ٢- لم تستطع دولة إسرائيل حتى اليوم تجميع معظم اليهود فى فلسطين التاريخية ، حيث بلغت نسبتهم حوالى ٣٥ ٪ من عدد سكان يهود العالم .

خطط العزل والفصل

يناقش المؤلف خطط العزل والفصل وتطبيقاتها على الأرض ، حيث نفذت إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم ، سياسة حكومية وغير حكومية بهدف وحيد ومعلن وهو عزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض ، وتحويلها إلى جزر متناثرة فى محيط إسرائيل ، وذلك للتحكم بنسب النمو فيها كمقدمة للطرد والتهجير ، ولوضع عقبات هائلة تحول دون إمكانية التوصل إلى أى حل نهائى مع الفلسطينيين يلبى لهم احتياجات الحد الأدنى ، وقد ترجمت سياسة العزل والفصل على الأرض من خلال العديد من المخططات التى كان أبرزها .

أ- ضم القدس وعزلها والعمل على تفريغها : وقد بدأ ذلك بعد احتلالها قطاع غزة والضفة الغربية فى يونيو ١٩٦٧ ، حيث عززت إسرائيل سيطرتها على المحيط الخارجى للقدس وطردت سكان قلقيلية وحرقت ودمرت مئات المنازل وهجرت سكان ثلاث قرى عربية لتحقيق هدفين هما : زيادة عرض إسرائيل فيما سمى خاصرة إسرائيل الضيقة وتعزيز السيطرة الإسرائيلية على الشارع الذى يربط شمال فلسطين بوسطه وبمنطقة القدس بشقيها الغربى والشرقى .

كما يشرح الكاتب الإجراءات المختلفة التى اتخذتها الحكومة الإسرائيلية بغرض عزل وفصل القدس الشرقية عن بقية أراضى الضفة الغربية وإقامة القدس الكبرى ، وتهجير السكان العرب من القدس ، وحشر من تبقى منهم فى أحياء صغيرة غير قابلة للنمو والتطور السكانى والاقتصادى ، وكذلك خلق حقائق على الأرض تعقد إمكانية التوصل إلى حل بشأن القدس ، وأصبحت القدس الكبرى بحدودها الحالية تتوغل فى أراضى الضفة الغربية من جميع الاتجاهات مثل الأخطبوط ، وأصبحت حدودها تصل إلى أريحا والبحر الميت من الشرق وإلى مدينتى رام الله والبيرة من الشمال وإلى مدن بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور من الجنوب .

ب- فصل وعزل قطاع غزة : يؤكد الكاتب أن الوثائق الرسمية التى سبقت نكسة يونيو ١٩٦٧ كشفت أن العامل الديموجرافى أزعج كثيرا أصحاب القرار فى إسرائيل " الحكومة والمؤسسة العسكرية "حيث اقترحوا طرد وتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلى سيناء والعراق ، ولكن النصر السريع والمفاجئ على الجيوش العربية أفشل هذا الاقتراح حيث وجدت إسرائيل نفسها أمام واقع جديد تمثل فى وجود حوالى ٤٠٠ ألف فلسطينى فى قطاع غزة الذى يقع فى منطقة جغرافية مهمة من الناحية السياسية والأمنية لإسرائيل ، وتمثل الطموح الإسرائيلى على تفريغ قطاع غزة من سكانه خاصة اللاجئين منهم وتحويل من بقى منهم إلى أقلية صغيرة جدا تستطيع إسرائيل استيعابها داخلها ، ويستعرض الباحث الإجراءات والقرارات التى اتخذتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة "العمل ومن بعده الليكود " وبمساعدة من المتطرفين اليهود لمصادرة أراضى الفلسطينيين ، وبحلول عام ٢٠٠٢ أصبحت إسرائيل تسيطر على ٤٢٪ من مساحة قطاع غزة الصغير ، وأقيمت على أراضيها ثمانى عشرة مستوطنة ، أما بقية الأراضى فقد استخدمت لأغراض زراعية وللسيطرة على المياه وللاحتياجات الأمنية ومازال المخطط الإسرائيلى مستمرا بتفريغ مدينة رفح الفلسطينية من سكانها وخاصة الأراضى الواقعة فى الشريط الحدودى مع مصر ، وتقوم بتقسيم قطاع غزة إلى ثلاثة كانتونات فلسطينية : الأول فى الجنوب ويضم رفح وخان يونس وقراها ومخيماتها ، والثانى فى وسط قطاع غزة ويضم دير البلح ومخيمات اللاجئين والثالث فى الشمال ويضم مدينة غزة والمخيمات والقرى المحيطة بالمدينة ، وأدى ذلك إلى تسهيل الاعتداءات الإسرائيلية وإحكام السيطرة على هذه المناطق فى أوقات الانتفاضات.

الوضع بعد اتفاقات أوسلو

يستعرض الكاتب ما تم بعد توقيع ياسر عرفات وإسحاق رابين

اتفاق إعلان المبادئ فى أوسلو عام ١٩٩٣ الذى نص على الانسحاب من قطاع غزة وأريحا وإعادة الانتشار فى أراضى الضفة الغربية ، حيث لم يغب عن بال الإسرائيليين الحقائق المفروضة على الارض والتى تم تنفيذها منذ عام ١٩٦٧ . فرسمت حدود الحكم الذاتى وفق المحيطات الإسرائيلية ومصالح المستعمرين وتتجاهل بصورة شبه كلية مصالح الفلسطينيين ، ثم تم توقيع اتفاقات الخليل وواى رفر وشرم الشيخ ، وقسمت أراضى الفلسطينيين إلى ثلاثة أنواع وهى :

مناطق أ- وتخضع بشكل كامل للسلطة الفلسطينية وتشكل ما نسبته ٢٠٪ من مساحة الضفة الغربية .

ومناطق ب- وتخضع مدنيا للسلطة الفلسطينية وأمنيا لإسرائيل وتشكل ما يقارب نسبته ٢٢٪ من مساحة المناطق المحتلة .

ومناطق ج- الخاضعة كليا للسلطة الإسرائيلية وتبلغ نسبتها حوالى ٥٨٪ من الأراضى ونتيجة لذلك ظهرت المناطق العربية فى الخرائط على شكل جزر صغيرة جدا فى المحيط الإسرائيلى الكبير.

ويضيف الباحث أن إسرائيل لم تبد أية نية لتغيير الوضع على الأرض ، فهى لم تتراجع عن تسمية المناطق المحتلة بيهودا والسامرة ولم تلغ الإدارة المدنية أو الحكم العسكرى أو أية وظيفة أخرى على أكثر من ٨٠ ٪ من أراضى الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وحتى الأحوال المدنية داخل مناطق (أ)ربطت الحاسب الآلي التابع للإدارة المدنية بحيث لا يمكن إجراء أى تغيير مثل تغيير عنوان أو لم شمل أسرة أو إصدار بطاقة دون العودة إلى الجانب الإسرائيلى .

جوهر الموقف الإسرائيلى فى كامب ديفيد الثانية : يشير الباحث إلى سعى رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق باراك إلى تأجيل تنفيذ الاتفاقات بهدف محاولة فرض حل نهائى وفق الرؤية الإسرائيلية . وفى حالة الفشل فى ذلك يتم تحميل الفلسطينيين المسئولية .

وتتلخص الرؤية الإسرائيلية للحل النهائى - كما طرحت فى كامب ديفيد الثانية - فيما يلى .

١- بعد التوقيع على الاتفاق النهائى تعترف إسرائيل فورا بالدولة الفلسطينية مع إقامة علاقات طبيعية يسودها التعاون المشترك فى جميع المجالات بدون استثناء ، وتلتزم الدولتان بعدم الدخول فى أى تحالف عسكرى أو سياسى أو اقتصادى ضد بعضها البعض ، وتكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح ويمنع عليها تطوير أو إنتاج أو استيراد الأسلحة والمعدات الأمنية ، ويتعاون الطرفان فى محاربة الإرهاب ، مع الاعتراف بالطابع اليهودى لإسرائيل .

٢- تحتفظ إسرائيل بمناطق أمنية لمدة من ١٠ إلى ١٥ سنة فى غور الأردن وعلى طول الحدود مع مصر ، وفى مناطق معدة للانتشار فى حالات الطوارئ وفى مواقع عسكرية للإنذار المبكر .

٣- تشير الخارطة المرفقة بالرؤية الإسرائيلية والتى نشرتها الجهات الأمريكية المتابعة للمفاوضات فى كامب ديفيد وطابا - أن باراك أراد ضم ١٠ ٪ من أراضى الضفة الغربية بشكل دائم و١٠ ٪ أخرى بشكل مؤقت فى غور الأردن .

٤- يقام ممر آمن داخل إسرائيل وخاضع لسيادتها للربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة

٥- يخضع الحرم الشريف لحراسة فلسطينية وتظل السيادة عليه إسرائيلية مع تخصيص مكان فيه لصلاة اليهود ، وتظل القدس مدينة موحدة مع خضوع الأحياء العربية للسيادة الفلسطينية والأحياء اليهودية للسيادة الإسرائيلية .

٦- ترى إسرائيل أن اللاجئين الفلسطينيين لهم حق العودة إلى دولتهم فلسطين - بعد قيامها - وكذلك لهم حق الاندماج فى الدول المتواجدين فيها ، كما أن لهم حق الهجرة إلى دولة ثالثة .

الوضع بعد اندلاع انتفاضة الأقصى : يشير المؤلف إلى إعلان الرئيس الأمريكى بيل كلينتون يوم ٢٥ سبتمبر سنة ٢٠٠٠ انتهاء مفاوضات كامب دافيد الثانية دون التوصل إلى آى اتفاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين ، وحتى لا تكون إسرائيل فى حالة المفاجأة كما كان عليه الحال فى الانتفاضة الأولى ، سمح " براك " لزعيم المعارضة الإسرائيلية وقتها " شارون " بزيارة الحرم الشريف أكثر الأماكن قدسية عند اليهود ، فكانت هذه الزيارة الشرارة التى أدت إلى اندلاع انتفاضة الأقصى يوم ٢٠٠٠/٩/٢٩ ، والتى أوقعت خلال عدة أيام عشرات الشهداء ومئات الجرحى.

ويضيف الكاتب أنه خلال المواجهة المتواصلة منذ هذا التاريخ لم يغب عن بال المخططين فى إسرائيل استكمال مشروعهم الأصلى ، وهو تضييق الخناق على الفلسطينيين لإرغامهم على الهجرة الطوعية أو العيش داخل الكانتون الفلسطينى ، وذلك عن طريق قتل الفلسطينيين واعتقالهم وتدمير بيوتهم وتجريف أرضهم وحرق مزروعاتهم ،ويستعرض بعض الحملات العسكرية الإسرائيلية على مدن الضفة الغربية وقطاع غزة - فى إطار الحصار الخانق - وأهمها أ- عملية السور الواقى " حيث شنت قوات الاحتلال فى ٢٠٠٢/٣/٢٩ حملة عسكرية بهدف إعادة احتلال كل من الضفة الغربية وارتكبت القوات الإسرائيلية مذبحة فى مخيم جنين ومذبحة فى نابلس وفى غيرها من المدن ودمرت مؤسسات الشعب الفلسطينى الحكومية والمدنية والاقتصادية ، كما سرقت سياراتهم وممتلكاتهم وفرضت حصارا خانقا على مدينة أريحا حيث مقر عرفات وعلى بيت لحم ، وبعد ضغوط دولية وعربية انتهى حصار كنيسة المهد بأول موافقة فلسطينية رسمية على طرد ٣٩ فلسطينيا (١٣ إلى أوروبا الغربية و٢٦ إلى قطاع غزة)

ب- كذلك " عملية السبيل الحازم " حيث شنت القوات الإسرائيلية فى ٢٠٠٢/٦/٢٣ عملية عسكرية شاملة بهدف كسر معنويات الشعب الفلسطينى وقمع مقاومته للاحتلال حيث فرض حظر متواصل للتجول على أكثر من مليونى فلسطينى نتج عنه شلل لحياتهم .. ، وبعد فشل هذه الحملات فى الحد من العمليات الاستشهادية قامت قوات الاحتلال بالعديد من العمليات الأخرى لعل أهمها : حملتها على مقر عرفات بهدف طرده وتمهيد الطريق لخلق قيادة فلسطينية جديدة تكون مستعدة للتوقيع على اتفاق نهائى وفق الرؤية الإسرائيلية ، ولكن الحصار انتهى بفشل ذريع بعد المظاهرات الشعبية والتدخل الأمريكى والدولى الذى انشغل بالتحضير لشن عدوان على العراق ، ويضيف الباحث أن الجيش الإسرائيلى يخطط لمواصلة المواجهة مع الفلسطينيين حتى عام ٢٠٠٥ أو ٢٠٠٧ لإحباط طموحاتهم فى الاستقلال والتحرر.

الجدار الفاصل

يناقش الاستاذ عليان الهندى فكرة الجدار الفاصل التى بدأها " رابين " ومبررات إسرائيل وأهدافها من هذا الجدار ، ويعرض وصفا كاملا له ، ويوضح الأضرار التى ستصيب الفلسطينيين من جراء استكمال الجدار سواء فى الضفة الغربية أو غزة من النواحى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية وغيرها .

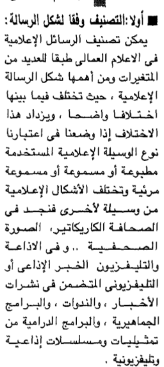
ويختتم الكاتب بحثه القيم بالإشارة إلى أن السياسات والممارسات الإسرئيلية فى المناطق المحتلة أدت إلى خلق تشوهات واختلالات هيكلية فى البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى هذه المناطق ، وأصبح الاقتصاد الفلسطينى يدور فى فلك الاقتصاد الإسرائيلى ، وأصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة مصدرا رخيصا للأيدى العاملة وثانى أهم سوق استهلاكى بعد الولايات المتحدة - للمنتجات الإسرائيلية.



بالتعاون بين المؤسسة الثقافية العمالية ومجلة العمل

دور الإعلام العمالى فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة (٣)

• استكمالا لما نشر فى العدد الماضى عن دور الإعلام العمالى فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة تناولنا فيه أشكال الإعلام العمالى ، وفى هذا العدد نتناول تصنيف الإعلام العمالى وفقا للرسالة الاعلامية.



بقلم :
د. عماد الدين حسن
المدير العام للمؤسسة الثقافية العمالية

■ أولا: التصنيف وفقا لشكل الرسالة:

يمكن تصنيف الرسائل الإعلامية فى الاعلام العمالى طبقا للعديد من المتغيرات ومن أهمها شكل الرسالة الإعلامية ، حيث تختلف فيما بينها اختلافا واضحا ، ويزداد هذا الاختلاف إذا وضعنا فى اعتبارنا نوع الوسيلة الإعلامية المستخدمة مطبوعة أو مسموعة أو مسموعة مرئية وتختلف الأشكال الإعلامية من وسيلة لأخرى فنجد فى الصحافة الكاريكاتير، الصورة الصحفية .. و فى الاذاعة والتليفزيون الخبر الإذاعى أو التليفزيونى المتضمن فى نشرات الأخبار ، والندوات ، والبرامج الجماهيرية ، والبرامج الدرامية من تمثيليات ومسلسلات إذاعية وتليفزيونية .

■ ثانيا : التصنيف وفقا لمضمون الرسالة الإعلامية:

ويمكن التصنيف طبقا لمضمون الرسالة فهناك الرسائل السياسية أو العلمية أو الدينية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية . . إلى غير ذلك من مضمون هذه الرسائل.

■ ثالثا :التصنيف وفقا لهدف الرسالة الإعلامية:

ومن جهة أخرى يمكن تصنيف الرسائل الإعلامية الموجهة إلى جماهير العمال طبقا لأهدافها التى تسعى إليها ، والتى يمكن حصرها فى الأهداف الإخبارية أو الإعلامية التى تسعى إلى تزويد جمهورها من العمال القراء ، أو المستمعين أو المشاهدين بالأخبار التى تحدث حولهم محليا أو وطنيا أو عربيا أو عالميا أو المعرفة أو الأفكار التى تستهدف خلق صورة إعلامية متميزة لدى جماهير العمال كالتعريف بمشروع معين ،وهكذا تعمل على اكتسابه وتزويده بالمعارف والمعلومات والحقائق والبيانات التى تشبع اهتماماته المعرفية ، والتى تعتبرمن أهم حاجاته ليصبح مدركا لحقيقة الأمور ، ومن جهة أخرى هناك الأهداف المهارية التى تسعى إليها الرسائل الإعلامية بهدف إكساب جماهير العمال مهارات عملية متنوعة كتعلم القراءة والكتابة وإتقان لغة بعينها أو التدريب على المهن المختلفة التى يمكن أن تعود عليهم بالخير أو تدريب العمال على استخدام بعض الأجهزة أو المعدات وبما يحقق زيادة قدراتهم فى التعامل معها أو لمواجهة أخطارها عن طريق توضيح الأخطاء لهم بطريقة واقعية مجسدة ، كذلك هناك الأهداف الوجدانية والسلوكية التى تسعى إليها الرسائل الإعلامية كأن تستهدف الرسائل الإعلامية مساعدة جماهير العمال على اكتساب الاتجاهات النفسية والقيم الاجتماعية والخلقية الصالحة والسلوكيات السليمة.

ومن جهة أخرى يمكن تصنيف أهداف الرسائل الإعلامية إلى خفية أو ظاهرة وإذا جمعنا أوجه نشاط أو أهداف الرسائل الاتصالية نستطيع القول إن هناك أهدافا ظاهرة أو مطلوبة وأخرى غير مطلوبة أو كامنة للإعلام العمالى الذى يقوم بإخبار العمال وتعريفهم بالظروف المحيطة بهم (محلية /وطنية/قومية/عالمية).

فنشر المعلومات عن الظروف المحيطة أمر ضرورى لتحقيق الاحتياجات اليومية ، ويحدد كل نمط من أنماط الإعلام العمالى أهدافه ، فعلى سبيل المثال من أهداف الرسائل الإعلامية فى الإذاعة والتليفزيون توعية العمال بدورهم ، والفائدة التى تعود عليهم وعلى مجتمعهم من زيادة الإنتاج وتجويده وتوعيتهم بمفهوم السلوك الصناعى تجاه الآلات والمعدات ورفع مستواهم الفكرى والثقافى ومساعدتهم على التخلص من الأفكار والعادات البالية وإرساء القيم والأفكار والعادات السليمة التى تخدم متطلباتهم واحتياجاتهم لتصبح جزءا من شخصية العامل فكرا وسلوكا وتوعيتهم بمشكلة الأمية ، والمشاركة فى تنظيم برامج للتدريب لهم وحفزهم على الإقبال عليها لرفع مهاراتهم بما يتمشى مع التطورات التى تحدث فى عمليات الإنتاج وإبراز صورة التفوق والقدرة فى مجال العمل الصناعى وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن مشاكلهم وطموحاتهم وشرح مضمون الأمن الصناعى وأهدافه وفوائده وتبصير العمال بالأضرار والأخطار النوعية فى كل صناعة وطرق الوقاية منها والتعريف بالصناعات الجديدة التى يتم إنشاؤها ودورها فى دعم الاقتصاد الوطنى وإلقاء الضوء على دور نقاباتهم فى خدمة العمل والعمال والإعلام عن الجهود التى تبذل فى مجال الأبحاث العلمية ، وتهدف إلى تطوير الإنتاج وكلها أهداف مطلوبة وظاهرة.

■ رابعا : التصنيف وفقا هدف الرسالة الإعلامية

ومن جهة أخرى يمكن أن نصنف أهداف هذه الرسائل إلى أهداف قصيرة أو متوسطة أو بعيدة الأجل، فالقصيرة الأجل تتمثل فى مواجهة خطر أو مأزق كتقليل مخاوف جمهور العمال ، وزيادة معلوماتهم عن تجنب الإصابة بمرض معين مثلا أما الأهداف ذات الأجل الطويل فمنها على سبيل المثال خلق صورة ذهنية ومركز متميز لبعض المشروعات أو الخدمات ، وزيادة ثقة جماهير العمال فى وسائل إعلامهم وفى تنظيمهم النقابى .. إلخ.

وهكذا تتنوع أهداف الرسائل الإعلامية الموجهة لجماهير العمال بين القصيرة والبعيدة الأجل.

الجامعة العمالية تستعد لبدء العام الدراسى الجديد

بمناسبة بدء العام الدراسى الجديد ٢٠٠٣/٢٠٠٤ قامت الجامعة العمالية "أكاديمية الدراسات المتخصصة" بتجهيز واستحداث قاعات إضافية للمحاضرات والورش والمعامل والحاسب الآلى وأيضا المعامل الفنية لشعبة التكنولوجيا.

كما وافق الدكتور عماد الدين حسن نائب رئيس الجامعة على تسديد المصروفات الدراسية على قسطين خلال العام الدراسى الجديد تيسيرا على الطلاب وأسرهم.

ومن المتوقع زيادة أعداد المقبولين هذا العام بنسبة ٢٥٪ عن العام الماضى حيث بلغت أعداد المقبولين العام السابق ٤٠٣٢٠ طالبا وذلك بمقر الجامعة بالقاهرة وفروعها بالمحافظات.

حوار مع: عميدة معهد التربية العمالية

أجرته : أمل البرنس



فاطمة عبدالفتاح

تقول الأستاذة فاطمة عبد الفتاح عميد معهد التربية العمالية عن نشأته ، إن المعهد أنشىء فى ٢٣ يوليو ١٩٦٥ وأعيد افتتاحه بعد التجديدات والتوسعات فى ٢٥ أكتوبر ١٩٩٢ بهدف إعداد المثقف العمالى القادر على القيام بالعمل التربوى والعلمى داخل المراكز والمعاهد العمالية أو الأجهزة المختلفة للحركة النقابية كما يستهدف تنمية المهارات لدى القيادات النقابية.

●● وعن الأنشطة والبرامج التى يقدمها المعهد تضيف :أن المعهد يقوم بعدة أنشطة أهمها تنفيذ برنامج إعداد المدربين التثقيفيين ويعتبر هذا البرنامج من أهم البرامج لأن التثقيف العمالى هو العنصر الحاكم والفعال فى الجناح التثقيفى للحركة النقابية فى مصر.

وهذا البرنامج يشتمل على برنامج أساسى لإعداد المدربين الثقافيين ويتم إجراؤه مرة كل عام وتعقد الدورة لمدة ٢١ يوما على مستوى الجمهورية .

كما يوجد برنامج تخصصى موضوعى للمدربين الثقافيين وذلك لخدمة الحركة النقابية أما البرنامج الثالث فهو برنامج تنشيطى للمتدرب التثقيفي.

كما تتضمن أنشطة المعهد برنامج مهارات العمل النقابى ويوجه لكل القيادات النقابية بمستوياتها المختلفة وبرنامج حول مشكلات المرأة العاملة المصرية وتنشيط فاعلية دورها وكذلك دورها فى التنظيم النقابي، ويوجه إلى النساء العاملات النقابيات ويهدف البرنامج المقدم للمرأة إلى توعيتها بأدوارها الاجتماعية الملائمة لطبيعتها والمستشرقة لآمال المستقبل والذى يعلى من شأنها فى كافة ميادين الحياة .

وتركز موضوعات هذا البرنامج حول المرأة والقيمة ومحددات الأدوار الاجتماعية للمرأة المصرية والتنظيمات الجماهيرية وأيضا المرأة العاملة فى مواثيق العمل الدولية ودور مسئوليات لجان المرأة فى التعليم النقابي.

كما يقدم المعهد برنامجا حول إعداد سكرتيرى التثقيف وسكرتيرى الإعلام بهدف نشر الوعى التثقيفى بين القيادات النقابية .

وتمشيا مع خطة الدولة فى دعوتها **إلى محو الأمية** وجهودها السامية فى هذا المجال فالمعهد يقوم بتنفيذ برنامج حول **إعداد معلمى محو الأمية** وهذا البرنامج ينقسم إلى **برنامج أساسى** لمدة أسبوعين هدفه هو إعداد معلم محو أمية **والبرنامج التنشيطى** ويقدم لأوائل خريجى البرنامج الأساسى ومدته أسبوع.

وتضيف سيادتها أن المعهد يواكب كل ماهو جديد من خلال برنامج قضايا عمالية فى عالم متغير وذلك بهدف توعية القيادات النقابية بما هو مستحدث على الساحة المحلية والدولية ، كما يقوم المعهد بتقديم برنامج حول المفاوضة الجماعية وخصوصا فى ظل قانون العمل الجديد رقم١٢ لسنة ٢٠٠٣.

وعن الخطة المستقبلية للمعهد خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

من المقرر أن يقوم المعهد بإذن الله بتنفيذ حوالى ٨٠ دورة فى البرامج التى يقدمها وهذه الدورات تتسم دائما بالواقعية لأنها تلبى احتياجات النقابيين بما يخدم الحركة النقابية المصرية.

دورات

■ معهد الإدارة العمالية

عقد معهد الإدارة العمالية أربعة برامج خلال شهر أغسطس المنصرم تناول البرنامج الأول التشريعات العمالية /قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وتم تنفيذه بمقر الاتحاد المحلى بالبحيرة "دمنهور".

كما تناول البرنامج الثانى أيضا التشريعات العمالية لقانون العمل الجديد وعقد بمقر الاتحاد المحلى بدمياط.

أما البرنامج الثالث والرابع فكان يختص بأعضاء مجالس الإدارة فى قطاع الإنتاج الحربى وقطاع الكيماويات وقد تم تنفيذه بمقر الجامعة العمالية.

■ معهد العلاقات العمالية الدولية

قام معهد العلاقات العمالية الدولية بتنفيذ أربع دورات خلال الفترة من ٢ أغسطس حتي٢٨أغسطس ٢٠٠٣ وقد تضمن موضوعات الدورات العلاقات الدولية فى المجال الاقتصادى وذلك بمشاركة الاتحاد المحلى لعمال طنطا والنقابة العامة للسكة الحديد.

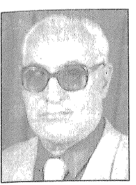
■ معهد التأمينات الاجتماعية

عقد معهد التأمينات الاجتماعية ست دورات خلال الفترة من ٨/٢ حتى ٩/٤ وذلك بمقر المعهد وقد شمل برنامج هذه الدورات دورة البرنامج المتقدم ودورة الحقوق التأمينية ودورة رؤساء ومديرى إدارات الحقوق التأمينية وقد حضر هذه الدورات ممثلون عن شركات مختلفة.

كما عقد المعهد دورة لسكرتيرى تأمينات نقابة الصناعات الهندسية ودورة برنامج قانون العمل والتأمينات وأيضا دورة لسكرتيرى تأمينات نقابة التجارة.

■ معهد الأمن الصناعي

وفقا لخطة المعهد خلال شهر أغسطس فقد تم تنفيذ دورتين لأخصائى فنى السلامة والصحة المهنية اعتبارا من ٨/٢٣ حتى ٩/٢٥ وذلك على مجموعتين ، كما تم عقد ثلاث دورات لأعضاء لجان السلامة والصحة المهنية من ٨/٩ حتى ٨/٢١ وتنفيذا للاتفاقيات الخاصة فقد عقد المعهد دورات لأعضاء لجان السلامة والصحة المهنية بالعديد من الشركات مثل المقاولين العرب وشركة بيبسى كولا وغيرها وذلك اعتبارا من ٨/٢/حتى ٢٠٠٣/٩/٤



يقدمها : محمد محمد علي

راشد فى الجمعية العمومية لعمال الغزل والنسيج

صندوق للطوارئ فى النقابات العامة



أعلن النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال ورئيس النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج ووكيل مجلس الشعب أنه يغتنم هذه المناسبة ليوجه تحية إجلال وتقدير واعتبار وعرفان بالجميل لرائد من رواد الحركة النقابية العظام والنقابى العملاق والزعيم العمالى الكبير المرحوم أحمد فهيم الذى أسس نقابتنا العامة العملاقة على قواعد من التعلم والعمل . . من الشرف والأمانة . . من الصدق والإخلاص والتى كان دورها فى بناء التنظيم النقابى المصرى هاما وفاعلا والتى نالت احترام وتقدير عمال مصر.

جاء ذلك فى الكلمة التى ألقاها النقابى السيد راشد فى افتتاح الجمعية العمومية التى عقدت برئاسته فى الأسبوع الماضى وسكرتارية النقابى سعيد الجوهرى أمين عام النقابة وشهدها عدد كبير من رؤساء النقابات العامة وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام للعمال والوفد النقابى السورى برئاسة النقابى عمر الحلو.

وأكد النقابى أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة فى الكلمة التى ألقتها نيابة عنه السيدة عزة عقيل وكيل أول وزارة القوى العاملة حيث أكد على تفعيل أنشطة منظمة العمل العربية بما يواكب المتغيرات الدولية .

وتحدث النقابى أحمد حرك نائب رئيس الاتحاد العام للعمال حيث أكد أن الجمعيات العمومية للنقابات العمالية تعتبر برلمانات للنقابات العامة تناقش الموضوعات الخاصة فى ديمقراطية وحرية وقراراتها ملزمة كل فى إطار مجلس إدارة النقابة المعنية .. كما أن عمال مصر يؤكدون دائما على استقلالهم عن الاحزاب.

وتحدث المهندس محسن الجلانى رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للغزل والنسيج فأكد أن صناعة الغزل والنسيج بدأت تنتعش وتصدر منتجاتها إلى الخارج بعد أن تطورت الصناعة المصرية وساعدتها الحكومة فى تطوير الآلات الحديثة.

وتحدث فى الجمعية العمومية النقابى السورى عمر الحلو رئيس الوفد النقابى السورى فأكد أن النقابات السورية والمصرية مرتبطتان فى قوة واحدة وأن مسألة الروابط الأصيلة بين النقابات تتم بين النقابتين.

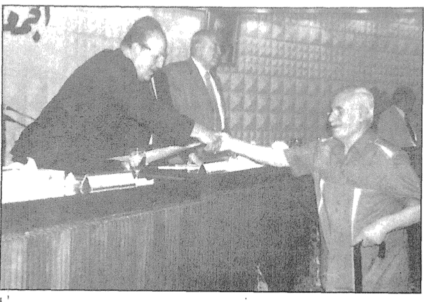
وأضاف النقابى السيد راشد لقد تعرضت نقابتكم على مدى مسيرتها الطويلة وتاريخها العريق للعديدمن العثرات والمعوقات ، وكان الهدف أن ينال منها بعض المغرضين لكنهم أمام صلابتكم فشلوا فى تحقيق أى مأرب لهم.

وقال : لقد تعرضت الصناعة المصرية لهجمة شرسة من الداخل والخارج ، ومرت الصناعة بمرحلة صعبة خاصة بعد حرب ١٩٦٧ حينما توقفت حركة الإحلال والتجديد والتحديث ، واليوم يختلف عن أمس لوجود وزير لقطاع الأعمال على رأس الإدارة العليا لهذه الشركات عايش كل المشكلات والصعوبات التى أعاقت سيرتها ولهذافقد واجه هذه المشاكل بكل شجاعة وأخذ بيد قطاع النسيج العريق من عثرته والنهوض به لما فيه خير عمالنا وبلادنا ويساعده مهندس ابن الصناعة رئيس للشركة القابضة للنسيج ، نثق فى قدراته والرجال تقاس قدراتهم بالعطاء ، ولعلكم تتفقون معى على أن العالم يمر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بدأت باكورتها فى الشمال الغربى تتبلور فى شكل نظام عالمى جديد أرسيت لبناته الأولى فى تسعينيات القرن العشرين وأخذت ملامحه تتضح مع بدايات القرن الجديد .

ومن هنا كانت مسيرة الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والتى واكبها إصلاح سياسي لتكتمل منظومة الإصلاح والتحديث والذى يقودها زعيمنا المفدى الرئيس القائد محمد حسنى مبارك والتى أكدت الأحداث والمواقف ومازالت تؤكد يوما بعد يوم مدى حرصه على عمال مصر ومدى حبه وتقديره لعمال مصر بل ومدى انحيازه لعمال مصر ، كما أصارحكم القول إن عمال العالم باتو يعانون من أوضاع ظالمة فى علاقات العمل فى معظم دول العالم بعد أن تضخم رأس المال فى شكل شركات متعددة الجنسيات بعد أن صار أصحابها هم الحكام

الجدد فى هذا العصر . . عصر العولمة ، ولم تعد النقابات العمالية تطالب بالمزيد من الحقوق . . لكل ذلك أحيي جهود كل الشرفاء والمخلصين من شرفاء مصر من قادة الحركة النقابية العمالية كما نحيى رئيس الحزب الوطنى وأمينه العام وكل القوى السياسية المستنيرة التى أيدت وحتى التى عارضت عن وعى وإخلاص هذا القانون الذى خرج إلى النور بفضل توجيهات الرئيس القائد محمد حسنى مبارك ، وأقصد قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وأشار النقابي رئيس الجمعية العمومية إلي أهم المواد والمزايا التي جاءت بالقانون ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وقال في هذه المناسبة أحيي كل القوي التى ساندتنا فى إصدار هذا القانون ، وأخص بالذكر وزيرنا العامل ابن الحركة النقابية السيد الوزير أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة .

واقترح النقابى السيد راشد موافقة الجمعية العمومية لنقابتنا على زيادة أشتراك العضوية إلى مبلغ مائة وخمسين قرشا يجنب منه مبلغ خمسين قرشا لصندوق الطوارئ الذى بنقابتنا العامة والذى سوف ينشأ -بإذن الله تعالى -فى جميع النقابات العامة وذلك لضعف العضوية فى المنظمات النقابية وضعف التمويل بعد تسريح العمالة فى الشمال والجنوب والشرق والغرب على السواء.



الجمعية العمومية تكرم المحرر العمالى لمجلة العمل

فى نهاية الجلسة الافتتاحية قامت الجمعية العمومية بتكريم الأستاذ محمد محمد على المحرر العمالى لمجلة العمل بتقديم شهادة تقدير **بتوقيع السيد راشد رئيس النقابة العامة ووكيل مجلس الشعب ورئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.**

قالت فيها "تقديرا لدوركم البارز الذى شاركتكم به فى مسيرة الحركة العمالية واعترافا بالجهد الصادق الذى بذلتموه فى خدمة العمل والعمال وعرفانا من النقابة العامة للخدمة النقابية العامة لعمال الغزل والنسيج وحلج وكبس القطن يسرها أن تقدم إليكم هذا التقدير تعبيرا عن اعتزازها بدوركم وجهدكم راجية لكم كل توفيق وسداد .

مصر تحضر ورش عمل الاتحاد الدولى للتعليم

وجهت الجمعية القومية الأمريكية للتعلم عضو الاتحاد الدولى للتعليم الدعوة إلى النقابى محمد وطنى رئيس النقابة العامة للتعليم والبحث العلمي بصفة أن النقابة العامة عضو فى الاتحاد الدولى للتعليم لحضور أعمال الكونجرس السنوى واللقاءات الدولية فى مدينة نيو أورليانز بالولايات المتحدة الأمريكية لمدة عشرة أيام ، وكان الضيوف من جنسيات متعددة بلغ عددها ١٠ دول .

وصرح النقابى محمد وطنى رئيس النقابة ورئيس الوفد بأنه تم عقد ورش عمل حضرها الضيوف الدوليون مع أعضاء الجمعية الأمريكية القومية للتعليم حسب اختيار كل وفد حيث ركزت هذه الورش على أحد الموضوعات المتخصصة أو المهارات التى تؤثر فى العملية التعليمية للاناث والاقليات العرقية التى تتمثل فى مختلف الطلاب.

تاريخ الجمعية

وقال إن هذه الجمعية قد تم تأسيسها فى عام ١٨٥٧ ، وفى عام ١٨٧٠ تم تغيير الاسم إلى الجمعية القومية التعليمية ،و فى عام ١٨٨٦ بجمعية التعليم القومى ، وفى عام ١٩٠٦ الجمعية القومية للتعليم للولايات المتحدة ، و فى عام ١٩٦٦ تم اندماج الجمعية مع جمعية المعلمين الأمريكيين .

وأضاف أنه التقى برئيس الجمعية حيث جرت مناقشة أوضاع التعلم فى مصر وأهم الإصلاحات التى تمت فى مصر والإنجازات الجبارة التى حدثت فى مصر فى السنوات الأخيرة موضحا أن السيد رئيس الجمهورية فى مصر لايدخر وسعا فى إعطاء وزارة التربية والتعليم كافة الإمكانيات التى تنهض بمستوى التعليم والعملية التعليمية باعتباره المشروع القومى لمصر ، وذلك برفع كفاءة المعلمين والفنيين بالدورات التدريبية وبعثهم لخارج البلاد وتخصيص هيئة للأبنية التعليمية وهيئة لتعليم الكبار ومحو الأمية ، وأن الأمية فى مصر بفضل الجهود المبذولة قد تقلصت إلى حد كبير.

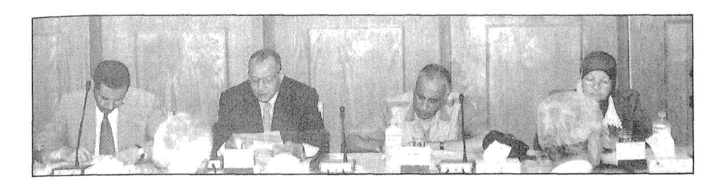
أرقام

وأشار رئيس النقابة إلى أن الجمعية القومية الأمريكية للتعليم تضم نحو ٢.٧مليون مدرس وأستاذ جامعى وموظف وعامل بالتعليم والتعليم العالى وتعد هذه الجمعية هى أكبر عضو فى الدولة للتعليم ومقره بروكسل (بلجيكا) والاتحاد الدولى للتعليم هو أكبر اتحاد فى العالم حيث يضم فى عضويته نحو ٢٥ مليون من الأعضاء من أكثر من ١٤٠ دولة فى شتى أنحاء العالم والرئيس الحالى للاتحاد الدولى للتعليم هى السيدة



محمد وطنى عوض

مارى وتبلغ ميزانية الجمعية القومية نحو ٢٧٩ مليون دولار ويشتمل عدد أعضاء الجمعية على ٩٠.٧٪ من المعلمين والمعلمات البيض و٧.٣٪ من المعلمين من أصل أفريقى و٢٪ أجناس أخرى وأن ٧٤٪ من مجموع المعلمين والمعلمات من النساء وترى الجمعية القومية للتعليم أهمية تعليم اللغات الأجنبية والعلوم الطبيعية والرياضيات والتكنولوجيا.



■ الجمعية العمومية للنقابة العامة للعاملين بالمناجم والمحاجر:

تصدير خامات المناجم كاملة الصنع .. بدلا من تصدير مواد خام

أكد النقابى بعزق رفاعى رئيس النقابة العامة لعمال المناجم والمحاجر فى الجلسة الافتتاحية للجمعية العمومية العادية التى عقدت خلال الشهر الماضى أن الجمعية العمومية للنقابة تعتبر البرلمان العمالى الذى يناقش فيه العمال الميزانيات العمومية والحساب الختامى وتقرير النشاط عن العامين السابقين ويصدرون قراراتهم وتوصياتهم ثم يطوون صفحات مضت ويسطرون صفحات قادمة من الكفاح والنضال لمصلحة عمال المناجم والمحاجر ليربطوا الماضى بالمستقبل واضعين أمام أعينهم مصلحة المناجم والمحاجر ومصلحة وطننا العزيز بقيادة ابنها البار الرئيس محمد حسنى مبارك المنحاز دائما لعمال مصر الشرفاء.

وأضاف ، منذ أكثر من عشرين عاما اختصت الحكومة عمال المناجم والمحاجر بقانون خاص تضمن مجموعة من المزايا لعمال المناجم والمحاجر.

وعندما بدأت المشاورات لإعداد قانون العمل الموحد تقدمت النقابة العامة للسيد وزير القوى العاملة والهجرة بمذكرة مفداها أن يتم مراعاة عدم إلغاء قانون تشغيل العاملين بالمناجم والمحاجر حيث إنه عند إصدار قانون عمل آخر يتم إلغاء بما قبله من قوانين.

وقد بذلت النقابة العامة كل جهدها فى الحفاظ على استمرارية المزايا الواردة بهذا القانون والحفاظ على الاتفاقيات الموقعة بين النقابة العامة وبين الهيئات والشركات العاملة فى مجال صناعة المناجم والمحاجر ، كما أن النقابة حريصة كل الحرص على ألا يضار أى عامل من جراء تطبيق برنامج الخصخصة وأن جميع العاملين الذين خرجوا فى الأعوام الماضية حصلوا على مزايا لم يحصل عليها أى عامل من العاملين بكثير من الشركات التى تم فيها تطبيق برنامج الخصخصة والهيكلة العمالية.

وأشار رئيس النقابة إلى أن هناك حقائق ثابتة لابد أن تعلمونها وهى وحدة الحركة النقابية فى كافة المستويات ابتداء من العضو المشترك فى اللجنة النقابية ثم النقابة العامة ثم الاتحاد العام لأن وحدتنا هى طريقنا إلى النجاح ولابد أن نلتف حول قيادتنا فى كافة المستويات.

وأكد الوزير أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة فى الكلمة التى ألقتها نيابة عنه السيدة عصمت أحمد وكيل الوزارة بضرورة الحفاظ على الكيانات الاقتصادية الحالية والتوسع فى المشروعات الإنتاجية القائمة على هذه الخامات وتصديرها كاملة الصنع بدلا من تصديرها مواد خام لزيادة الموارد المالية للدولة .

وأكد النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال ووكيل مجلس الشعب فى الكلمة التى ألقاها عبد المنعم حسان الأمين المساعد للاتحاد حرص الاتحاد على إنشاء آليات العمل ورعاية وحماية العمال فى مرحلة التحول الاقتصادي.

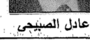
القرارات والتوصيات

وفى ديمقراطية تامة أصدرت الجمعية العمومية عدة قرارات وتوصيات منها:-

- المطالبة بالحفاظ على المكتسبات التى حصل عليها عمال المناجم من خلال قانون تشغيل العاملين بالمناجم والمحاجر.
- المطالبة بسرعة إصدار قانون استغلال المناجم والمحاجر والملاحات والتى مضى عليها أكثر من نصف القرن.
- العمل على تثبيت العمالة المؤقتة التى تعمل فى استخراج وصناعة الثروات التعدينية حفاظا على الخبرات النادرة فى هذه الصناعة.
- ضرورة إنشاء مكاتب تشغيل للعاملين بالمناجم والمحاجر وتطبيق لوائح السلامة والصحة المهنية.

٥٪ من رسوم السفن لأنشطة الخدمات العمالية البحرية

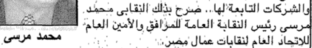
طالبت النقابة العامة لأعمال النقل البحرى برئاسة النقابى عادل الصبيحى فى مذكرة تقدمت بها إلى المهندس حمدى الشايب وزير النقل بإنشاء صندوق خاص لرعاية عمال البحر رأس ماله من تخصيص ٥٪ لأنشطة الخدمات العمالية من قيمة الرسوم التى تحصل من السفن عند العبور والوقوف فى الموانى وقدرها ٢٥دولارا والمخصصة لإنشاء أندية للبحارة فى جميع الموانى بدول العالم تنفيذا لتطبيق الاتفاقية الدولية الصادرة من الاتحاد الدولى ومنظمة العمل الدولية.


عادل الصبيحى



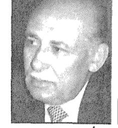
الشركة القابضة لكهرباء مصر تتنازل عن قطعتى أرض للنقابة

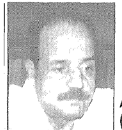
وافق مجلس إدارة الشركة القابضة لكهرباء مصر على التنازل عن قطعتى أرض بالعريش بأرض الجمعيات بمدينة العريش تملكها الشركة فى محافظة شمال سيناء نظرا لأن الشركة لم تعد فى حاجة إلى استخدام الأرض ، وذلك تحقيقا لمطلب النقابة العامة للمرافق وتقديرا للدور الكبير الذى تقوم به النقابة فى خدمة العمل والعاملين وتمكينا لها على توسيع دائرة خدماتها للعاملين بإنشاء المشروعات والإنشاءات وإقامة المصايف لصالح العاملين بالشركة القابضة لكهرباء مصر والشركات التابعة لها.. صرح بذلك النقابى محمد مرسى رئيس النقابة العامة للمرافق والأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال مصر.




محمد مرسى

اللجنة النقابية للعاملين بمديرية الشئون الصحية بمطروح


أحمد العماوى


السيد راشد

تتقدم بأخلص التهانى إلى السيد

الفريق **محمد الشحات** محافظ مطروح

والى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية بمناسبة

العيد القومى لمطروح

كما تتقدم بالتهنئة إلي السادة

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

عبد الحميد عبد الجواد رئيس النقابة العامة للشئون الصحية


عبدالحميد عبدالجواد

رئيس اللجنة	نائب الرئيس	الأمين العام
عبد الهادى عطيه وحيده	محمد عبد العزيز حامد رويحه	آيات فتحى محمد الحضيري

أمين الصندوق	مساعد الأمين العام	مساعد أمين الصندوق	عضو لجنة شئون العاملين
نشأت لطفى إبراهيم	عبد الكريم محمود جويدة	جسن محمد حسن سالم	صلاح الدين إبراهيم الدسوقي

الأعضاء: عبد الحى مصطفى عبد الحى مصطفي - عبد الهادى محمد سعد الدين - أيمن فتحى علي - صبرى أمام محمد شرشوح

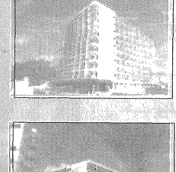
فنادق سميراميس

رويال ونيورويال بالاس

مرسي مطروح طريق الكورنيش

R





استمتع بأسعد أوقاتك معنا

- مطعم شرقى وغربى يقدم أشهى الوجبات
- تراسات مياه ساخنة وباردة
- جميع الغرف مزودة بحمامات خاصة
- بالفندق عدد ٢ Coffee shop
- خدمة مستمرة ٢٤ ساعة يوميا
- موقف خاص لسيارات نزلاء الفندق

جميع الفنادق مطلة على الكورنيش

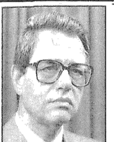
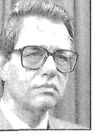
درجة أولى ثلاثة نجوم

الإسكندرية : تليفون ٤٨٣٠٨٢٤ - ٤٨٤٧٨٣٧ - ٤٨٤٦٨٣٧ - ٠٣

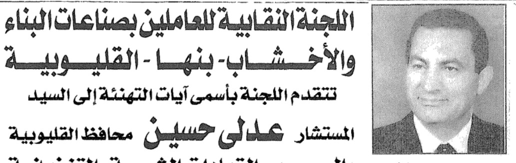
مرسي مطروح : تليفون ٤٩٣٤٢٩٣ - ٤٩٣٤٢٩٤ - ٤٩٣٢٩٥ - ٠٤٦

مع تحيات مدير عام الفنادق

جسن حسونة

المستشار عدلى حسين



اللجنة النقابية للعاملين بصناعات البناء والأخشاب - بنها - القليوبية

تتقدم اللجنة بأسمى آيات التهنئة إلى السيد

المستشار عدلى حسين محافظ القليوبية

وإلى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية وإلى شعب القليوبية بمناسبة

العيد القومى للقليوبية

كما يسعدها أن تتقدم بالتهنئة للسادة

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

سيد طه حسن رئيس النقابة العامة

محمد حسنى مبارك



جمال يوسف



سيد طه

رئيس مجلس الإدارة	مستشار اللجنة	أمين الصندوق
جمال يوسف سيد هاشم	**أ. إبراهيم البنمبى**	**خالد على جمعة دياب**

الأعضاء: عبير منصور محمود - مها صلاح على - محمد محمود عبد الحميد - وداد عبد العزيز شربينى

اللجنة النقابية لعمال البناء والأخشاب بقليوب

تتقدم اللجنة بأسمى آيات التهنئة إلى السيد

المستشار عدلى حسين محافظ القليوبية

وإلى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية وإلى شعب القليوبية

بمناسبة



سيد طه حسن



محمد عبد ربه



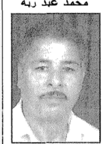
العيد القومى للقليوبية

كما يسعدها أن تتقدم بالتهنئة للسادة

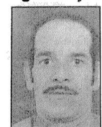
أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

سيد طه حسن رئيس النقابة العامة



عبد النبي حسين

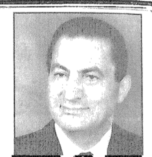


عواد محمد حسن

رئيس اللجنة	الأمين العام	نائب الرئيس
محمد عبد ربه	**عواد محمد حسن**	**إبراهيم الشلقانى**

م. الأمين العام	أمين الصندوق	م. أمين الصندوق	مستشار اللجنة
محمد عواد محمد	**عبد النبى حسين**	**محمد حسن مغاورى**	**أحمد كركر**

الأعضاء: عبد الهادى أبو سريع - عبد الحليم محمد - سيد أحمد كركر - نبيل فكرى - محسن عبد الله عبد الله



محمد حسنى مبارك





المستشار عدلى حسين

الشركة المصرية لتنمية مواد البناء

(ديكوم)



تتقدم بأسمي آيات التهاني إلي شعب القليوبية الكريم وإلي السيد المستشار

عدلى حسين

وإلى جميع القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

فى ظل القيادة الرشيدة للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

مدينة العبور - المنطقة الصناعية

المركز الرئيسى : مدينة العبور - المنطقة الصناعية - تليفون :٩-٦١٠١٣٠٤- فاكس :٦١٠١٣٠١

مكتب المبيعات: ١٨ شارع ٥ من شارع محمد غنيم - الميرغنى - كلية البنات - مصر الجديدة

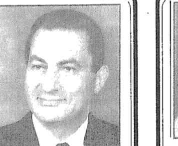
تليفون وفاكس: ٢٩٠٨٠٠٢-٤١٨١١٧٤

الاسكندرية: مرغم - كيلو ٢٣ - طريق مصر - اسكندرية الصحراوى - تليفون

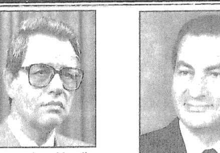
٠١٠/٥٤٣٠٤٨٨/٨٩/٩٠:

تليفون وفاكس: ٢٠٢٠٢٤٢/٣

السويس - المنطقة الاقتصادية الخاصة - شمال غرب خليج السويس تليفون: ٠١٠/١٠٩٠٩٩٢/٣/٤



محمد حسنى مبارك



المستشار عدلى حسين

الشركة المصرية لمنتجات البلاستيك

مينا بلاست

تتقدم بخالص التهنئة

إلى السيد المستشار

عدلى حسين

محافظ القليوبية

وجميع القيادات الشعبية

والسياسية والتنفيذية

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

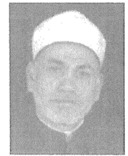
فى ظل القيادة الرشيدة للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

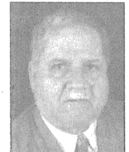
الإدارة : ٦٢ شارع المنصورى بالسبتية

المصانع : طريق مصر اسكندرية الزراعى

ت: ٢١٥٧٦٩٠ - فاكس : ٢١٥٨٧٣٨


فضيلة الشيخ عبدالله علي


محمد وطنى عوض


صالح مأمون


أحمد محمد رزق

اللجنة النقابية للعاملين بمنطقة القليوبية الأزهرية


عبدالمقصود عبدالرحمن

تتقدم اللجنة بأسمى آيات التهنئة إلى السيد

المستشار **عدلى حسين** محافظ القليوبية

وفضيلة الشيخ **عبدالله على** مدير عام المنطقة

وإلى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية وإلى شعب القليوبية بمناسبة



العيد القومى للقليوبية


محمد عباس إبراهيم

كما يسعدها أن تتقدم بالتهنئة للسادة

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

محمد وطنى عوض رئيس النقابة العامة

رئيس اللجنة
صالح مأمون حسن صالح

وكيل اللجنة
محمد عباس إبراهيم

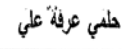
الأمين العام
عبد المقصود عبد الرحمن

رمضان مصلحي عبد العزيز

أمين الصندوق
أحمد محمد رزق

الأمين العام المساعد وعضو النقابة العامة
رمضان مصلحى عبد العزيز




حلمي عرفة علي

أمين الصندوق المساعد
حلمى عرفة على

سكرتير اللجنة
أحمد يوسف عبد الجيد

الأعضاء: **وجيه محمد محمود أغا - أحمد محمود عباس شمس - عبد الله عبد العظيم نور الدين**
رضا مغاورى عبد الرحمن - أمجد عزت على - أحمد محمد عبد المطلب


أحمد محمود عباس شمس


أحمد محمد عبد المطلب


رضا مغاوري


وجيه محمد محمود اغا

أمجد عزت علي


عبد الله عبد العظيم


أحمد يوسف عبد الجيد

شركة مصر العالمية لصناعة السجاد اليدوى بمشتهر

تتقدم بخالص التهنئة إلى السيد المستشار

عدلى حسين

محافظ القليوبية

وإلى شعب القليوبية وجميع القيادات السياسية والتنفيذية بالمحافظة

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

رئيس مجلس الإدارة

المهندس

فهيم بطرس فهيم

العنوان: مشتهر - مركز طوخ - القليوبية

تليفون : ٠١٣/٤٦٣٨٥٣ - ٠١٣/٤٦٧٩٦١

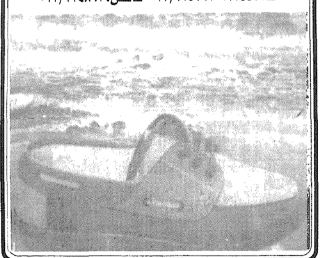
مصنع السبيلى للأحذية

رفيق السبيلى وشركاه

EL Sebily shose Factory
Rafik El sebily & co.

قليوبية - مدخل بنها القبلى - شارع رفيق السبيلى

ت: ٠١٣/٢٣٥٣٩٢-٢٣٢٥٥٣ - فاكس: ٠١٣/٢٢٤٨٦٣



وجدى مؤمن وشركاه للصناعات النسجية

يتقدم بخالص التهنئة إلى السيد المستشار

عدلى حسين

محافظ القليوبية

وجميع القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

مع تحيات

وجدى عبد الحميد مؤمن وشركاه

المركز الرئيسي: شارع مدرسة الشهيد عبد المنعم رياض - شبرا الخيمة ، عزبة الجوهرى

ت: ٢٢٠٠٠٣٢ - ٤٧٠١٧٢٤

الفروع : ٢ شارع مستشفى ناصر العام - شبرا الخيمة

ت: ٤٧٢٢٠١٦ - ٤٧٢٢٠١٧

شركة أبناء مخلوف

لصناعة الشنط والأكياس النايلون

طريق القاهرة/اسكندرية الزراعى

/قليوب شبرا الخيمة /القاهرة

١٣٦١١ - مصر تلكس: ٢٠٦٨٢

PBGLAUN فاكس : ٢١٥٧٧٣٣

تليفون: ٢١٥٧٦٦٤ - ٢١٥٧٣٢٨ - ٢١٥٧٣٣٦

مصنع قنديل للبلاستيك

لصناعة علب البطاريات واغطيتها وجميع مستلزمات البلاستيك بجميع أحجامها

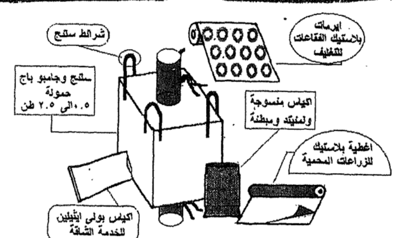
مع تحيات :

إبراهيم إبراهيم حسن قنديل

العنوان : شارع مصنع العوادم - قليوب المحطة - قليوب

ت: ٢١٥٧٤٥٤ - ٢١٥٩٢٦٥ - ٢١٥٩٣٠١

LASHEEN لاشين



الإدارة : ٢٢ شارع نهرو خلف المريلاند - مصر الجديدة - القاهرة ت: ٢٥٨٧٤٥١ (٧ خطوط) فاكس : ٢٥٨٢٩٨٦

المصانع : • الجبل الأصفر - القليوبية • العاشر من رمضان



مصنع زجاج كليوباترا

CLEOPATRA

صناعة كافة المنتجات الزجاجية الفاخرة

يتقدم بأسمى آيات التهنئة إلى السيد المستشار

عدلى حسين

محافظ القليوبية

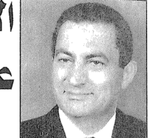
وإلى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية

والسياسية وإلى شعب القليوبية

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

شارع ١٥ مايو - أرض نوبار - شبرا الخيمة ص.ب :٦٥ ت: ٦٠٤١٥٣٦ - ٦٠٦٦٦٠٠ موبايل : ٠١٠/١٧٠٥٦٦٠



الرئيس محمد حسنى مبارك





الاتحاد المحلى لنقابات عمال محافظة القليوبية

بمناسبة

فتحى نعمة الله



العيد القومى للمحافظة

يتقدم الاتحاد المحلى لعمال القليوبية بأسمى آيات التهانى لعمال مصر الأوفياء.. مجددين العهد لله والوطن على زيادة الإنتاج.. ومتابعة مسيرة النضال.. وتحقيق الرخاء وتوفير احتياجات المواطنين.. وزيادة الدخل القومى.. ودفع عجلة التقدم حتى تتحقق الآمال كلها فى غد مشرق- بإذن الله- فى ظل القيادة الرشيدة للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

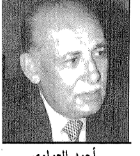
أمين الصندوق	الأمين العام	نائب الرئيس	رئيس الاتحاد العام
نبيل العياط	**أحمد عبدالمقصود**	**محمد عفيفى**	**فتحى نعمة الله**

الرئيس محمد حسنى مبارك

اللجنة النقابية للعاملين بشركة المحلات الصناعية للحرير والقطن

إسكو

تتقدم بأسمى آيات التهانى إلى شعب القليوبية وإلى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية بمناسبة



أحمد العماوى

العيد القومى للمحافظة

وتغتنم هذه المناسبة لتتقدم بصادق التهنئة إلى قائد المسيرة الرئيس

محمد حسنى مبارك

وإلى السيد **أحمد أحمد العماوى** وزير القوى العاملة والهجرة والسيد **السيد راشد** رئيس اتحاد عمال مصر

وإلى عمال النسيج عامة.. وعمال إسكو خاصة ونعاهد الله على العمل على زيادة الإنتاج من أجل مصر الحضارة.. مصر النهضة

رئيس اللجنة	نواب الرئيس	الأمين العام
محمد محمود طنطاوى	**السيد سليمان عبدالنبى - فرج عبدالفتاح أحمد - سعد عقبة بحيرى**	**إبراهيم محمود على**

م. الأمين العام	أمين الصندوق	م. أمين الصندوق	عضو
عبدالفتاح حمدى مصطفى	**كمال محمد عواد**	**عزيز محمد رشاد**	**محمود حسن البابلى**



كريستال عصفور

انتاج عالمى المستوى

من قطع الكريستال

بنسبة رصاص أكثر من ٣٠٪

تهنىء محافظة القليوبية

بعيدها القومى

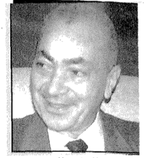
وتدعوكم لمشاهدة أحدث انتاجها من النجف والتحف والهدايا والاكسسوار الحريمى بأضخم معرض فى الشرق الاوسط بشبرا الخيمة.

الادارة والمعرض الدائم : نهايةكوبرى احمد عرابى -المنطقة الصناعية -شبرا الخيمة

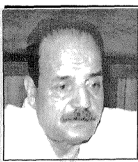
ت : ٢٢٠١٠٣٢ فاكس:٢٢٠٦٠٨٢

E-mail:asfour @asfourcrystal.com Website:www.asfourcrystal.com

النقابة العامة لعمال الصناعات الغذائية مجمع اللجان النقابية بالإسكندرية


لواء عبدالسلام المحجوب


أحمد العماوى


السيد راشد


محمد نجيب مهني

تتقدم بأسمى آيات التهنئة إلى شعب الأسكندرية وإلى السيد اللواء

عبدالسلام المحجوب

محافظ الأسكندرية

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

النحاس عطيتو

• مطاحن ومخابز الإسكندرية
رئيس اللجنة: النحاس عطيتو عبد الرحمن
الأمين العام : هشام السيد حمدي
أمين الصندوق: محمد عشم شلبي أحمد

• الصوامع والتخزين
رئيس اللجنة : أحمد محمد رضوان
الأمين العام : إبراهيم أحمد عبد القوي
أمين الصندوق : محمد جعفر أحمد

• بسكو مصر
رئيس اللجنة: سراج الدين محمود الصعيدى
الأمين العام: عبد النبي طايع محمود
أمين الصندوق : أشرف حلمي عجمي

• أدفينا للأغذية المحفوظة
رئيس اللجنة: محمد عبد الشافي محمود
الأمين العام : ميرفت أحمد محمد
أمين الصندوق: محمد إبراهيم مغازي

• إسكندرية للزيوت والصابون
رئيس اللجنة : سمير عبد العظيم عبد الحميد
الأمين العام : نهرو عبد الرحمن عبد المولي
أمين الصندوق : سيد القطب محمد أبو غزالة

• الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
رئيس اللجنة : فريد فهمي محمد
الأمين العام : حسن محمد محمد ياسين
أمين الصندوق : سامح عبد الوهاب محمد

• الملح والصودا المصرية
رئيس اللجنة : محمود إبراهيم محمد الشافعي
الأمين العام : إبراهيم محمد محمد القصبي
أمين الصندوق : وسام جلال عبد الوهاب

• النشا والخميرة
رئيس اللجنة : رمضان محمد محمد البسيوني
الامين العام : محمد عبد اللطيف إبراهيم
أمين الصندوق : إبراهيم خلف حسن

• إسكندرية للحلويات والشيكولاتة
رئيس اللجنة : عبد العزيز السيد يوسف
الامين العام : رمضان عطية عبد ربه
أمين الصندوق : طارق سيد محمدين

• السكر والصناعات التكاملية
رئيس اللجنة : محمد نجيب أحمد عرفة
الأمين العام : ماهر محمد عبد المقصود
أمين الصندوق : محمد السيد منصور

• مضارب إسكندرية
رئيس اللجنة : رضا أحمد علي
الأمين العام : سعيد محمد عنبر
أمين الصندوق : محمد خالد حسن

• مضارب رشيد
رئيس اللجنة : مسعد محمد علي الرجال
الامين العام : عبد العزيز إبراهيم عبد العزيز
أمين الصندوق : سعد محمود علي مرسال

• منصور للتوزيع سيكلام
رئيس اللجنة : سمير عبد العزيز عثمان
الأمين العام : حسين إبراهيم حسين عسل
أمين الصندوق : كامل مصطفي إبراهيم طاحون

تصنيع وتعبئة كوكاكولا مصر
رئيس اللجنة : فريد السيد فريد شاهين
الأمين العام : محمد حامد علي أبو زيد
أمين الصندوق : مصطفي السيد عبد المحسن

• النصر لتجفيف للمنتجات الزراعية
رئيس اللجنة : كرم عبد الونيس الشامخ
الامين العام : ياسر محمد محمد كامل
أمين الصندوق : محمد عباس محمد خاطر

• بيبسي كولا مصر
رئيس اللجنة : مصطفي رمضان خليفة
الأمين العام : عصام مصطفي إبراهيم
امين الصندوق : إبراهيم محمد عبد العال

أعضاء النقابة العامة بالإسكندرية

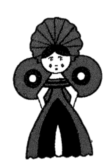
أمين الصندوق المساعد للنقابة العامة
حلمى على محمد جميل

• إسكندرية للتبريد
رئيس اللجنة : قدري إبراهيم زكي
الامين العام : الشوادفي محمد العرابي
أمين الصندوق : عبد الحميد فتحي عبد الحميد

عضو مجلس إدارة النقابة العامة
سراج الدين محمود الصعيدى

عضو الاتحاد العام لنقابات عمال مصر
ونائب أول رئيس النقابة العامة لعمال الصناعات الغذائية
النحاس عطيتو عبد الرحمن

وكيل النقابة العامة
عبد الجواد أحمد حسن



شركة شاى العروسة

تتقدم بخالص التهنئة

للسيد المستشار

عدلى حسين

محافظ القليوبية

والى شعب القليوبية الكريم وجميع القيادات

السياسية والشعبية والتنفيذية بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

فى ظل القيادة الرشيدة للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

Venta Diving Sinai

"Club Reef Oasis" Tel. 069-662126
"Club Faraana" Tel. 069-661206
"Club Sharm" Tel. 069-660250
"Club Marsa Alam Tel. 012-7492069

Venta Diving

GRUPPO I VIAGGI DEL VENTAGLIO



عبد المنعم العزالي



المستشار عدلي حسين





فتحي نعمة الله

المؤسسة الاجتماعية العمالية بشبرا الخيمة

رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

وأعضاء مجلس الإدارة وجميع العاملين يتقدمون بأسمى آيات التهانى للسيد

المستشار

عدلى حسين

محافظ القليوبية

ويتمنون لشعب القليوبية مزيدا من الرخاء والتقدم

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

وتغتنم هذه المناسبة لتتقدم بوافر التهنئة للسادة :

أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد محمد راشد رئيس الاتحاد العام لعمال مصر

وإلى جميع عمال مصر الأوفياء

مدير عام المؤسسة

فتحى نعمة الله

رئيس مجلس الإدارة

عبد المنعم العزالى

BIRELL

NON ALCOHOLIC MALT BEVERAGE



بيريل

شراب شعير خالى من الكحول